

سياق الحال

في كتاب سيبويه دراسة في النحو والدلالة

الدكتور

اسعد خلف العوادي

الطبعة الأولى

١٤٣٢هـ - ٢٠١١م





رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

سياق الحال

في كتاب سيبويه

دراسة في النحو والدلالة

رَفَعُ
عَبْدُ الرَّحْمَنِ الرَّحْمَنِيُّ
السُّلَيْمَانِيُّ (الْفَرُوقِيُّ)

سياق الحال

في كتاب سيبويه

دراسة في النحو والدلالة

الدكتور
اسعد خلف العوادي

الطبعة الأولى

١٤٣٢هـ - ٢٠١١م



تنسيق وفهرسة
مصطفى قرمد

م محفوظات جميع الحقوق

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠١٠ / ٧ / ٢٦١٣)

٤١٥

* العوادي، أسعد خلف
* سياق الحال في كتاب سيويه: دراسة في التحو والدلالة/أسعد خلف العوادي.
عمان : دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠١٠ .
(ص .)
* ر . ل : (٢٠١٠ / ٧ / ٢٦١٣) .
* الواصفات : قواعد اللغة / اللغة العربية
* يحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف
عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

❖ أعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية .

* (ردمك) ٩٧٨-٩٩٥٧-٣٢-٥١٥-٢ ISBN



دار الحامد للنشر والتوزيع

شفا بدران - شارع العرب مقابل جامعة العلوم التطبيقية

هاتف: ٥٣١٠٨١-٥٣١٠٨١ فاكس: ٥٣٣٥٩٤-٥٣٣٥٩٤

ص.ب. (٣٢٦) الرمز البريدي: (١١٩٤١) عمان - الأردن

Site : www.daralhamed.net

E-mail : info@daralhamed.net

E-mail : daralhamed@yahoo.com

E-mail : dar_alhamed@hotmail.com

لا يجوز نشر أو اقتباس أي جزء من هذا الكتاب، أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع، أو نقله على أي وجه، أو بأي طريقة أكانت إلكترونية، أم ميكانيكية، أم بالتصوير، أم للتسجيل، أم بخلاف ذلك، دون الحصول على إذن الناشر الخطي، وبخلاف ذلك يتعرض الفاعل للملاحقة القانونية.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ

وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾

(الجمعة: ٤)

الإهداء

إلى الدم الذي أراقه السيفُ

ظلماً

فوق التُّرابِ

فانتصرَ الدَّمُ

وهُزِمَ السيفُ

وسَجَدَ التُّرابُ

المحتويات

رفع
عن الترجمة النحوي
السلمة النيرة المروسي

الصفحة

الموضوع

١٣

المقدمة

١٩

التمهيد: سياق الحال عند اللغويين

١٩

أولاً: مفهوم سياق الحال

٢٦

ثانياً: سياق الحال عند اللغويين العرب القدماء

٢٦

(أ) سياق الحال عند البلاغيين

٢٩

(ب) سياق الحال عند المفسرين والأصوليين

٣٢

(ج) سياق الحال عند النحويين

٣٨

ثالثاً: سياق الحال عند اللغويين المحدثين

٤٧

الفصل الأول

ملاحم سياق الحال عند سيبويه

٤٩

توطئة

٥١

أولاً: المصطلح والملاحم عند سيبويه

٥٦

ثانياً: عناصر سياق الحال عند سيبويه

٦٠

١. المتكلم

٦٩

٢. المخاطب

٨٤

٣. الحال المشاهدة

٨٦

ثالثاً: مجالات سياق الحال عند سيبويه

٨٧

١. الذكر والحذف

٨٩

٢. التقديم والتأخير

٩٢

٣. التعريف والتكثير

- ٩٣ ٤. دلالة الأوجه الإعرابية
٩٥ ٥. أساليب الكلام

الفصل الثاني

٩٧

سياق الحال في المرفوعات والنواسخ

- ٩٩ ١. حذف المبتدأ جوازاً
١٠١ ٢. حذف الخبر بعد لولا
١٠٥ ٣. التناوب بين الخبر والحال
١٠٧ ٤. فائدة ضمير الفاصل
١١١ ٥. رفع الاسم المشغول عنه قبل الطلب والاستفهام
١١٥ ٦. إعمال الثاني من الفعلين المتنازعين
١١٧ ٧. إضمار فاعل كان التامة
١٢٠ ٨. التعريف والتكثير بعد كان وأخواتها
١٢٥ ٩. التعريف بعد لا النافية للجنس
١٢٨ ١٠. إلغاء أفعال القلوب
١٣٢ ١١. الاقتصار في مفعولي ظن وأخواتها
١٣٤ ١٢. عدم إجراء قول المتكلم والغائب مجرى الظن

الفصل الثالث

١٣٩

سياق الحال في المنصوبات

- ١٤١ ١. حذف عامل المفعول به جوازاً
١٤٥ ٢. حذف الفعل وجوباً في ما جرى كالمثل
١٤٨ ٣. عدم جواز إضمار فعل الغائب
١٥٢ ٤. حذف الفعل في التحذير
١٥٦ ٥. حذف عامل المفعول المطلق وجوباً
١٥٩ ٦. المصدر النائب عن فعله في الدعاء

- ١٦١ ٧. حذف المستثنى
- ١٦٢ ٨. الاستثناء بـ (ليس) و (لا يكون)
- ١٦٥ ٩. حذف عامل الحال
- ١٦٨ ١٠. الحال الجامدة
- ١٧١ ١١. الحال المؤسمة والحال المؤكدة
- ١٧٥ ١٢. استعمال أحرف النداء
- ١٧٩ ١٣. ما لا يُندَب
- ١٨٢ ١٤. الاختصاص
- ١٨٤ ١٥. عدم جواز اختصاص المبهم والنكرة

الفصل الرابع

- ١٨٧ سياق الحال في المجزورات وموضوعات آخر
- ١٨٩ ١. حذف المضاف
- ١٩١ ٢. امتناع نعت المعرفة بـ (ال) بالمبهم
- ١٩٤ ٣. النعت الجامد (كل)
- ١٩٥ ٤. كون الإضمار معرفة ولا يقع موصوفا
- ١٩٧ ٥. قطع النعت على المدح والتعظيم
- ٢٠١ ٦. تفريق النعت
- ٢٠٣ ٧. البدل
- ٢٠٦ ٨. دلالة (أم)
- ٢١٠ ٩. مراتب الضمائر
- ٢١٣ ١٠. التعريف بالألف واللام
- ٢١٥ ١١. كاف (رويد)
- ٢١٧ ١٢. الرفع والنصب بعد حتى وإذن
- ٢٢٠ ١٣. اضممار (أن) بعد حتى وكي
- ٢٢٢ ١٤. (ها) التنبيه وأسماء الإشارة والضمائر

٢٢٤	١٥. حكاية العلم بـ(مَن)
٢٢٧	١٦. دلالة (كم) الاستفهامية
٢٣١	الخاتمة
٢٣٥	المصادر والمراجع

رَفَعُ
عَنْ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
أَسْكَنْ الدِّينَ الْإِسْلَامَ
مُعْتَمِدَةً

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى نَبِيِّهِ
المُصْطَفَى الْأَكْرَمِ، وَعَلَى آلِهِ الْأَطْهَارِ وَصَحْبِهِ الْأَخْيَارِ، وَمَنْ سَارَ عَلَى هَدْيِهِمْ إِلَى
يَوْمِ الدِّينِ. أما بعد...

فَاللُّغَةُ أَدَاةُ التَّوَاصُلِ وَآلَةُ التَّفَاهُمِ بَيْنَ أَبْنَاءِ الْبَشَرِ فَقَدْ وَصَفَهَا الْعَالِمُ اللَّغَوِيُّ ابْنُ
جَنِّي بِأَنَّهَا: ((أَصَوَاتٌ يُعْبَرُ بِهَا كُلُّ قَوْمٍ عَنْ أَغْرَاضِهِمْ))^(١) فَاللُّغَةُ وَسِيلَةُ الْإِتِّصَالِ
والتَّعْبِيرِ عَنِ الْأَفْكَارِ تَجْرِي بَيْنَ مُتَكَلِّمٍ وَمُتَلَقٍّ، الْأَوَّلُ يَرُوْمُ نَقْلَ أَفْكَارِهِ وَمَا يَجُولُ فِي
خَوَاطِرِهِ مِنْ مَعَانٍ وَالْآخَرُ يَتَلَقَّى وَيَحُلُّ وَيَفْهَمُ، وَيَتِمُّ ذَلِكَ فِي مَحِيطٍ كَلَامِي يَضُمُّ
الْأَحْدَاثَ اللَّغَوِيَّةَ فَكُلُّ ذَلِكَ يُؤَثِّرُ فِي اللُّغَةِ لِذَا قَالُوا إِنَّ اللُّغَةَ ظَاهِرَةٌ اجْتِمَاعِيَّةٌ بَيْنَهَا
وَبَيْنَ الْمَجْتَمَعِ تَأْثِيرٌ مُتَبَادِلٌ فَوَجِبَ أَنْ تَدْرُسَ وَتُبْنَى أَسْئُهَا عَلَى وَفْقِ مَحِيطِهَا بَيْنَ
مُتَكَلِّمِهَا وَسَامِعِهَا، وَأَنْ تَرَاعَى الظُّرُوفُ الْخَارِجِيَّةُ الَّتِي تَحِيطُ بِهَا، فَقَدْ وَجَدَ
الدَّارِسُونَ الْمُحَدِّثُونَ أَنَّ الْكَلِمَةَ لَا مَعْنَى لَهَا خَارِجَ سِيَاقِهَا الَّذِي وَرَدَتْ فِيهِ وَهِيَ
لَيْسَتْ شَيْئاً مُجَرَّداً عَنِ الْوَاقِعِ الَّذِي تَوْجَدُ فِيهِ بَلْ أَنَّ وُضُوفَهَا هِيَ التَّفَاعُلُ مَعَ هَذَا
الْوَاقِعِ.

وَتَوَصَّلُوا فِي دِرَاسَةِ الْمَعْنَى إِلَى نَظَرِيَّاتٍ عَدَّةٍ مِنْهَا نَظَرِيَّةُ السِّيَاقِ الَّتِي تَرَى
أَنَّ مَعْنَى الْكَلِمَةِ يَكْمُنُ فِي اسْتِعْمَالِهَا لَا فِي ذَاتِهَا فَقَدْ تَكُونُ لَهَا دَلَالَاتٌ مُخْتَلِفَةٌ وَالَّذِي
يُعَيِّنُ الْمَعْنَى الْحَقِيقِي إِنَّمَا هُوَ السِّيَاقُ الَّذِي يَشْمَلُ عِلَاقَةَ الْكَلِمَةِ بِغَيْرِهَا مِنَ الْكَلِمَاتِ
فِي النَّصِّ مَا يَدْعَى بِالسِّيَاقِ اللَّغَوِيِّ، وَعِلَاقَةُ الْكَلِمَةِ بِمَا يَحِيطُ بِهَا مِنْ عُنَاوِينِ غَيْرِ
لُغَوِيَّةٍ تَتَّصِلُ بِالْمَكَانِ وَالزَّمَانِ أَوْ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمَخَاطَبِ أَوْ الْحَرَكَاتِ وَالْإِشَارَاتِ الَّتِي
تُسَهِّمُ فِي تَحْدِيدِ دَلَالَةِ الْكَلِمَةِ. وَهُوَ مَا يَدْعَى بِسِيَاقِ الْحَالِ وَبِهِمْ بِدِرَاسَةِ الْمَحِيطِ الَّذِي
يَقَعُ فِيهِ الْكَلَامُ وَيَشْمَلُ الظُّرُوفَ الْمَحِيطَةَ بِالْحَدِثِ الْكَلَامِيِّ كَنَوْعِ الْقَوْلِ وَصِفَتِهِ،

(١) الْخَصَائِصُ، ابْنُ جَنِّي: ١ / ٣٣.

واللغة أو اللهجة المستعملة، والمتكلم أو الكاتب، والمستمع أو القارئ، والعلاقة بين المرسل والمتلقي، والطبقة الاجتماعية، وظروف الجو.

وعند دراستي النحو العربي وظواهره التي تربط قواعده وجدت انه منذ بداياته الأولى المتمثلة بكتاب سيبويه كان يُراعي أطراف العملية الكلامية من متكلم ومخاطب والعلاقة بينهما وملابسات الحديث في صياغة القاعدة وتفسير الظاهرة النحوية وتحليلها والتمثيل لها لأن النحويين اعتمدوا على اللغة الحية المنطوقة وسماعها من قائلها ومشافهتهم.

وقد لفت ذلك انتباهي في كتاب سيبويه منذ دراستي إياه في رسالتي للماجستير (العلل النحوية في كتاب سيبويه) فقد وجدته كثيراً ما يلجأ إلى تعليل الظاهرة النحوية أو الحكم الإعرابي على وفق غرض المتكلم وقصده وفائدة المخاطب ومحيط الاستعمال لذا غلب عنده طابع العلل الاستعمالية من خفة وتقل واستغناء وكثرة وقلة وغيرها. ومما شجعني أكثر وبث في نفسي الرغبة في التذكير في هذا الموضوع بحث للدكتور كريم حسين ناصح بعنوان ((مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه))^(١) فقد أفدت منه واستضأت به في توسيع نطاق هذا الموضوع ليشمل سياق الحال بما فيه المتكلم والمخاطب وعناصره الأخرى فكان كتاب سيبويه أرضاً خصبة لبحثي فهو بحر عميق الأغوار، غزير الأسرار، وهو معين لا ينضب لكل من يركب، وقد استعظم العرب من قِل ركوته والولوج في أغواره وكان المبرد يقول -إذا أراد مريد أن يقرأ عليه كتاب سيبويه:- ((هل ركب البحر؟ تعظيماً لما فيه، واستصعاباً لأفاظه ومعانيه))^(٢) فكان كتاب سيبويه بحر العربية تكمن في أحشائه دروها من ألفاظ ومعانٍ وجامع علومها وقرآن نحوها، وقد جعل سيبويه النحو عصمة للألسن وخدمة للمعنى، ومثلما جعل للألفاظ وتراكيبها نصيباً في تفكيره كذلك أولى عنايته بما تؤديه من معانٍ فهو، كما يقول الشاطبي:

(١) نُشر في مجلة المورد: ص ١٨، المجلد ٣٠، العدد الثالث، ٢٠٠٢ م.

(٢) أخبار النحويين البصريين: ٥٠.

((وإن تكلم في النحو، فقد نَبَّه في كلامه على مقاصد العرب، وأنحاء تصرفاتها في ألفاظها ومعانيها، ولم يقتصر فيه على بيان أن الفاعل مرفوعٌ والمفعول منصوبٌ ونحو ذلك، بل هو يبين في كل باب ما يليق به حتى إنه احتوى على علمي المعاني والبيان، ووجوه تصرفات الألفاظ والمعاني))^(١) لذلك عَدَّ الكوفيون ذلك عيباً على سيبويه قال ثعلب: ((وإنما لحق سيبويه الغلطُ لأنه عمل كلام العرب على المعاني وخطى عن الألفاظ))^(٢) وهذا لسبويه لا عليه لأنه لم يجعل النحو قواعدً هامةً جامدةً وإنما جعل المعاني توائم الألفاظ لا تتفك عنها بأي حال وهذا ما تدعو إليه المناهج الحديثة في دراسة النحو وقواعده، ويطالعنا ذلك في أوائل كتاب سيبويه وفي نص قصير جعله أساساً لتمييز الكلام حسب المعنى وذلك في ((باب الاستقامة من الكلام والإحالة))^(٣) فقد قَسَمَ الكلام على مستقيم ومحال فالمستقيم ما وافق العربية والمحال ما لم يوافقها لكن المستقيم يتحدد على وفق المعنى فمفنه الحسن ومنه الكذب ومنه القبيح فقد يكون مستقيماً في ميزان العربية لكنه كذب أو قبيح في ميزان المعنى.

كل ذلك دفعني إلى الولوج في الكتاب من باب آخر لم يُطرق من قبل من خلال دراسة المعنى النحوي في كتاب سيبويه — أقدم اثر نحوي عربي — بنظرية حديثة يعدها الغربيون من مفاخرهم اللغوية التي توصلوا إليها وهي نظرية سياق الحال في دراسة المعنى التي وضع أسسها وتطبيقاتها فيرث (J.Firth) (١٩٦٠م) لكن سيبويه قد سبقهم بألف عام ويزيد في دراسته كلام العرب ومعانيه المختلفة إذ كان يعول على هذا الضرب من السياق كثيراً وتكثر في الكتاب الإشارة إلى فهم المخاطب، والاستغناء عن بعض العناصر اللغوية في الجملة بناءً على السياق الخارجي الذي يجري فيه الكلام، ويلاحظ قارئ الكتاب أن سيبويه في مواضع كثيرة

(١) الموافقات، الشاطبي: ٦٠/٤.

(٢) طبقات النحويين واللغويين: ١١١.

(٣) الكتاب: ٢٥-٢٦/١.

يُعنى بوصف الموقف الذي يجري فيه الكلام واستعماله وما يلائم هذا الاستعمال من حال المخاطب وحال المتكلم وموضوع الكلام.

وهذه الدراسة تسعى إلى إثبات أن النحو العربي منذ بداياته الأولى المتمثلة بسيبويه كان نحو معنى ولم يكن قواعدً لفظيةً هامةً ومماثلَ جدليةٍ جوفاء كما يدّعي المدّعون، وتهدف دراستنا أيضاً إلى أن نظرية سياق الحال قد عاها النحويون العرب وأدركوها وإن لم ينظروا فيها لكنهم طبقوها في دراسة النحو العربي، وإثبات أن دراسة اللغة عند سيبويه لم تكن تتفك عن محيط استعمالها وأنه وضع القواعد وفسّر الظواهر وعلل المسائل من واقع اللغة واستعمالها بعيداً عن الافتراض والمعادلات اللفظية، وإن قاعدة النحو العربي راعت مقاصد المتكلمين وأغراضهم وإفادة المخاطبين وحاجاتهم.

وقد اقتضت طبيعة البحث ومادته أن يكون على أربعة فصول تتوسط بين تمهيد وخاتمة. فلما التمهيد فدراسة لسياق الحال عند اللغويين عرضنا فيه المفهوم اللغوي لسياق الحال والاصطلاحي وانتقلنا إلى دراسة سياق الحال عند اللغويين العرب القدماء ممن اهتم به وهم البلاغيون والمفسرون والأصوليون والنحويون، فسياق الحال عند اللغويين المحدثين. أما الفصول فكان أولها بعنوان: ملامح سياق الحال عند سيبويه، وهو يمثل المدخل النظري لهذه الدراسة، درسنا فيه مصطلح سياق الحال عند سيبويه ولامحه في كتابه وكذلك بحثنا في عناصر سياق الحال عند سيبويه، ولما كانت هذه العناصر كثيرة ومتداخلة لا ينفصل بعضها عن بعض اعتمدنا في ذلك على العناصر التي وردت في كتاب سيبويه وهي المتكلم والمخاطب والحال المشاهدة على أن هذه العناصر تتداخل معها عناصر أخرى تبعاً للمحيط الكلامي، وكذلك بيّنا في هذا الفصل مجالات سياق الحال عند سيبويه ونعني بها الأمور التي يعتمد فيها سيبويه على سياق الحال في تفسيرها وتوجيهها والتي كانت مجالات تطبيقية يلجأ فيها إلى ملاساتها ومواقفها التي تولد فيها وهي على وفق ما جاء في الكتاب: الذكر والحذف، والتقديم والتأخير، والتعريف والتكثير،

ودلالة الأوجه الإعرابية، وأساليب الكلام. أما الفصل الثاني فهو سياق الحال في المرفوعات والنواسخ الذي درسنا فيه مسائل المرفوعات النحوية التي اعتمد فيها سيبويه على سياق الحال، كحذف بعضها وتقديمه وتأخيرها أو تعريفه وتكثيره كالمبتدأ والخبر ومسائل النواسخ، والفصل الثالث سياق الحال في المنصوبات، كذلك عرضنا من خلاله ما اعتمد فيه سيبويه على سياق الحال من مسائل المنصوبات، أما الرابع فدرسنا فيه سياق الحال في المجزورات وموضوعات أخرى كالتوابع وغيرها. وانتهت الدراسة بخاتمة أودعنا فيها ما توصلنا إليه من نتائج.

وإقراراً بالفضل فإنّ هذه الدراسة ما كانت أن تكون لولا ما اهتديت به من دراسات سابقة جعلت لي الطريق نيراً متمثلة بدراسة الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف (النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي) ودراسة الدكتور نهاد الموسى (نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث) وأطروحة الباحثة بان صالح الخفاجي (مراعاة المُخاطَب في بناء الأحكام النحوية، حتى نهاية القرن السادس الهجري) التي نُشرت كتاباً بعنوان (مراعاة المُخاطَب في النحو العربي) فضلاً عن بحث الدكتور كريم حسين ناصح آنف الذكر.

وكذلك فإنّي لم أكن أن أكتب كلمة لولا توفيق الله تعالى فحمداً لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، وحمداً لله أخرى إذ قيض لي أستاذاً منذ مرحلة الماجستير فكان خير أستاذ ومشرف وموجه ومرشد أستاذي المفضل الدكتور علي ناصر غالب الذي يشهد بفضلته قبلي كل حرف في أطروحتي فما وضعت كلمة أو اثبت نصاً أو انتهجت منهجاً إلا وكانت له اليد الطولى فيه وقد اهتديت بتوجيهاته وأرائه التي ذللت أمامي كل الصعاب فجزاه الله عني وعن العلم وأهله خير جزاء وأمدّه الله بعمر مديد. ولا أنسى فضل أساتذتي في قسم اللغة العربية الذين تلمذت لهم وهم أستاذنا الكبير الأستاذ الدكتور صباح عباس السالم والأستاذ الدكتور صباح عطوي عبود أستاذي ومشرفي في الماجستير والأستاذ الدكتور رحيم الحسناوي فجزاهم الله ووفقهم لكل خير.

وخاتمة القول أن الحمد لله رب العالمين والصلاة على نبيه وآله وصحبه
فإن كنتُ أصيبتُ فبفضل الله وتوفيقه وإنْ أخطأتُ فالكمال لله وحده، ونسأله أن
يجنبنا الخطأ والزلل في القول والعمل، وأن يجعل ذلك خالصاً لوجهه ومنفعةً لعباده.

الباحث

٢٠٠٩/١١/١٠ م

مَهَيِّدٌ سياق الحال عند اللغويين

رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

أولاً- مفهوم سياق الحال:

سياق الحال مصطلح حديث الظهور في علم اللغة، قديم الأصول في علوم العربية، وكى تكتمل معالم الصورة المعنوية لهذا المصطلح لا بد من أن نربط بين مفهومه اللغوي أو المعجمي، ومفهومه الاصطلاحي. ولما كان هذا المصطلح مركباً تركيباً إضافياً من كلمتين هما: (سياق) و(حال) لذلك نبحت في مفهومي جزأيه.

(أ) مفهومه اللغوي:

مصطلح (سياق الحال) يمثل احد جزأي السياق؛ إذ إن السياق يتكون من سياق النص، وسياق الحال. فلذلك يجب أن نتناول بدءاً المفهوم اللغوي للسياق عموماً، ومن ثم سياق الحال.

فقد ذهب ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) إلى أن: ((السين والواو والقاف أصل واحد، وهو حدو الشيء، يقال: ساقه يسوقه سوقاً، والسوقة: ما استيق من الدواب. ويقال: سقت إلى امرأتي صداقها، واسقنته، والسوق مشتقة من هذا لما يساق إليها من كل شيء، والجمع أسواق، والساق للإنسان وغيره والجمع سوق وإنما سميت بذلك لان الماشي ينساق عليها))^(١).

فالأصل اللغوي لكلمة السياق يشير إلى الحدو، وهو التتابع، ويؤكد ذلك ما ذكره ابن منظور (ت ٧١١هـ) قائلا: ((السوق معروف، ساق الإبل وغيرها يسوقها سوقاً وسياقاً... وقد انسأقت وتسأوقت الإبل تساقاً إذا تتابعت...وفي حديث أم

(١) مقاييس اللغة، ابن فارس: ١١٧/٣.

معبد: فجاء زوجها يسوق أعزراً ما تساق. أي ما تتابع، والمساوفة: المتابعة، كأن بعضها يسوق بعضاً... وساق بنفسه سياقاً: نزع بها عند الموت، تقول رأيت فلاناً يسوق سوقاً أي: ينزع نزعاً عند الموت^(١) ولم يفت ذلك الأصل الزمخشري (ت٥٣٨هـ) فقد قال: ((ومن المجاز: هو يسوق الحديث أحسن سياق. واليك سياق الحديث، وهذا الكلام ساقه إلى كذا، وجئتك بالحديث على سوقه أي سرده))^(٢).

ومن كل ذلك نستطيع أن نقول إن معنى السياق يشير إلى التوالي والتتابع، وسياق الكلام تتابعه. ويمكن أن ننقل هذا المعنى الحسي إلى المعنى المعنوي فنقول: انساق الكلام، وسياق الكلام: تتابعه وأسلوبه الذي يجري عليه.^(٣) وقد أكد ذلك الدكتور تمام حسّان بقوله: ((المقصود بالسياق: التوالي، ومن ثمّ ينظر إليه من ناحيتين: أولاً: توالي العناصر التي يتحقق بها التركيب والسبك، والسياق من هذه الزاوية يسمى (سياق النص). والثانية: توالي الأحداث التي صاحبت الأداء اللغوي وكانت ذات علاقة بالاتصال، ومن هذه الناحية يسمى السياق (سياق الموقف))^(٤).

وهذا يعني أن المعنى اللغوي يتضمن مساحة من المعنى الاصطلاحي.^(٥) والتقاء المعنى الاصطلاحي للسياق بالمعنى اللغوي ينهض دليلاً واضحاً على قدم أصوله في علوم العربية.

أمّا كلمة (حال) فهي من الأصل اللغوي (ح ول) الذي يشير إلى معانٍ عدّة، وأحدها التثقل عندما يقترن بحال الإنسان فيفيد ما كان عليه من خير أو شر فقد ورد في العين: ((الحال تؤنث فيقال: حال حسنة، وحالات الدهر وأحواله: صروفه.

(١) لسان العرب، ابن منظور: ١٠/١٦٦-١٦٧ (سوق).

(٢) أساس البلاغة، للزمخشري: ٣١٤.

(٣) يُنظر: المعجم الوسيط: ١/٤٦٥.

(٤) قرينة السياق، د. تمام حسّان: ٣٧٥.

(٥) يُنظر: فصول في علم الدلالة، د. فريد عوض: ١٢٦.

والحال: الوقت الذي أنت فيه)) ^(١) ويقال أيضاً: حالة وهي ((واحدة حال الإنسان وأحواله)) ^(٢) وحال الإنسان ((كينة الإنسان وهو ما كان عليه من خير أو شر، ينكر ويؤنث، والجمع أحوال وأحولة)) ^(٣).

يتبين لنا من المنلول اللغوي لكلا اللفظين نقطة الاتصال المعنوي التي يلتقيان عندها وهي الإشارة إلى تتابع الأحوال أو الأحداث وتواليها. وهذا ما نجده في المفهوم الاصطلاحي.

(ب) مفهومه الاصطلاحي:

صيغ هذا المصطلح اللغوي بطريق التركيب الإضافي، فهو مركب إضافي، (سياق) مضاف و(حال) مضاف إليه، ليكون مصطلحاً فنياً في ميدان علم اللغة الحديث. وقد دخل مصطلح (سياق الحال) إلى المعجم العربي ترجمة للمصطلح الانكليزي (Situational Context) أو (Context of Situation) وهذه أكثر الترجمات شيوعاً واستخدماً بين اللغويين العرب المحدثين. ^(٤) لكن هناك مصطلحات عربية أخرى مرادفة لهذا المصطلح وكلها تشير إلى معنى اصطلاحي واحد منها: الماجريات ^(٥)، والسياق الخارج عن النص ^(٦)، والسياق العام ^(٧)، والمقام ^(٨)، والسياق

(١) العين، الخليل بن احمد: ٢٩٩/٣.

(٢) تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري: ١٦٨٠/٤.

(٣) لسان العرب: ١١/١٩٠.

(٤) يُنظر: فصول في علم الدلالة: ١٢٥، ١٢٧، فقه اللغة في الكتب العربية، عبده الراجحي: ١٦٦، علم الدلالة، احمد مختار عمر: ٧٠، علم اللغة، السمران: ٢٣٨، نظرية النحو العربي،

نهاد الموسى: ٨٥.

(٥) يُنظر: علم اللغة، السمران: ٣١٠.

(٦) يُنظر: علم الأسلوب، د.صلاح فضل: ٢١٠.

(٧) يُنظر: البلاغة والأسلوبية، د.محمد عبد المطلب: ٢٣٠-٢٣٤.

والمقام^(١)، والسياق الاجتماعي^(٢)، ويسميه الدكتور كمال بشر (المسرح اللغوي)^(٣) ويُسمى الظروف الكلامية^(٤).

ويُقصَدُ به في علم اللغة الحديث: ((السياق الذي جرى في إطاره التفاهم بين شخصين، ويشمل ذلك زمن المحادثة ومكانها والعلاقة بين المتحادثين والقيم المشتركة بينهما والكلام السابق للمحادثة))^(٥) ويرى هاليداي (M.Halliday) أن السياق: ((هو النص الآخر، أو النص المصاحب للنص الظاهر، أو بمثابة الجسر الذي يربط التمثيل اللغوي ببيئته الخارجية))^(٦).

فسياق الحال إذن الظروف المتعلقة بالمقام الذي تنطق فيه الكلمة أو بتعبير آخر دراسة الكلام في المحيط الذي يقع فيه، ويشمل السياق الخارجي الظروف المحيطة بالحدث الكلامي وهي العصر ونوع القول وجنسه، واللغة أو اللهجة المستعملة، والمتكلم أو الكاتب، والمستمع أو القارئ، والعلاقة بين المرسل والمتلقي من حيث الثقافة والجنس والعمر والألفة والطبقة الاجتماعية...^(٧)

وبعد هذا العرض الموجز لمفهوم السياق عامة، وسياق الحال تحديداً، يمكن أن نُلَخِّصَ المفهوم العام بثلاث نقاط^(٨):

١. إن السياق هو الغرض أي مقصود المتكلم من إيراد الكلام، وهو واحد من المفاهيم التي عبر عنها بلفظ السياق (السوق).

(٨) يُنظر: اللغة العربية، معناها ومبناها، د. تمام حسان: ٣٣٧.

(١) يُنظر: دراسات في علم اللغة النفسي، د. داود عبده: ١٢-١٣.

(٢) يُنظر: دراسات في علم اللغة، د. كمال بشر: ١٦٥/٢.

(٣) يُنظر: محاضرات في اللغة، د. عبد الرحمن أيوب: ٤٥.

(٤) معجم علم اللغة النظري، د. محمد علي الخولي: ٢٥٩.

(٥) علم النص ونظرية الترجمة، د. يوسف نور عوض: ٢٩، ويُنظر: دلالة السياق، د. ردة الله الطلحي: ٥١.

(٦) يُنظر: دلالة السياقية عند اللغويين، د. عواطف كنوش: ٧٦.

(٧) يُنظر: دلالة السياق: ٥٠-٥١.

٢. إنَّ السياق هو الظروف والمواقف والأحداث التي ورد فيها النص أو نزل أو قيل بشأنها، وأوضح ما عُبر به عن هذا المفهوم لفظ الحال أو المقام.
٣. إنَّ السياق هو ما يعرف الآن بالسياق اللغوي الذي يمثله الكلام في موضع النظر أو التحليل، ويشمل ما يسبق أو ما يلحق به من كلام.

وعلى الرغم من هذا التوارد الحاصل بين ما يعرف في علم اللغة الحديث بـ(سياق الحال) والمفهوم اللغوي للمصطلح في المعاجم العربية فإنَّ علماء العربية القدماء في علومها المختلفة من نحو وبلاغة وأصول وتفسير لم يستعملوا لهذا المفهوم المحدث المصطلح نفسه بل استعملوا مصطلحات أخرى مرادفة له تؤدي دلالاته الاصطلاحية مثل: الحال، والأحوال المشاهدة، والمشاهد، والدليل، والقرينة، والمقام، والموقف. ولعلَّ أقدم إشارة لهذا المصطلح ما ورد في كتاب سيبويه فقد أطلق عليه (الحال) فهو أقدم مصطلح يقترب من فكرة سياق الحال وقد ذكره سيبويه في مواضع من كتابه^(١) ولعله يعود إلى أستاذه الخليل^(٢) وقد كان لابن جني جني فضل سبق في ابتكار مصطلح آخر مماثل لسياق الحال هو (الحال المشاهدة) أو (الأحوال المشاهدة)^(٣). واستعمل البلاغيون مصطلح (مقتضى الحال) الذي يقترب مفهومه مما يناهض به أصحاب نظرية سياق الحال في الغرب.

ومن الأمور التي تتصل بمفهوم سياق الحال العناصر المكونة له إذ إنَّ سياق الحال هو جملة العناصر المكونة للموقف الكلامي أو للحال الكلامية، ومن هذه العناصر المكونة للحال الكلامية:

١. شخصية المتكلم والسامع وتكوينهما الثقافي وشخصيات من يشهد الكلام غير المتكلم والسامع - إن وجدوا - وبيان ما لذلك من علاقة بالسلوك

(١) يُنظر: الكتاب: ٢٧٢/١، ٢٧٥، ٣٠٥، ٣٣٨.

(٢) يُنظر: فصول في علم الدلالة: ١٢٨.

(٣) يُنظر: الخصائص: ٢٣٨/١-٢٤٨.

اللغوي، ودورهم أيقنصر على الشهود أم يشاركون من حين لآخر بالكلام، والنصوص الكلامية التي تصدر عنهم.

٢. العوامل والظواهر الاجتماعية ذات العلاقة باللغة وبالسلوك اللغوي لمن يشارك في الموقف الكلامي كحالة الجو إن كان لها دخل، وكالوضع السياسي وكمكان الكلام، وكل ما يطرأ في أثناء الكلام ممّا يشهد الموقف الكلامي من انفعال أو أي ضرب من ضروب الاستجابة، وكل ما يتعلق بالموقف الكلامي أيّا كانت درجة تعلقه.

٣. اثر النص الكلامي في المشتركين، كالإقناع أو الألم، أو الإغراء أو الضحك إلى غير ذلك ^(١).

وبعد ذلك يمكن أن نقول إنّ سياق الحال هو الجو العام الذي احتوى العملية الخطابية الذي يُعتمد عليه في تحديد المعنى المقصود لدى المتكلم، وفهم الكلام لدى المخاطب وكل ما يتصل بذلك.

وفكرة سياق الحال ((هي المركز الذي يدور حوله علم الدلالة الوصفية في الوقت الحاضر، وهو الأساس الذي يبنى عليه الشق أو الوجه الاجتماعي من وجوه المعنى... وهو الوجه الذي تتمثل فيه العلاقات والأحداث والظروف الاجتماعية التي تسود ساعة أداء المقال)) ^(٢) فالنظر اللغوي الحديث يعد موضوع الحال أو المقام من المجالات الدلالية والمعنوية الحديثة، توصل إليها علم اللغة الحديث في ضمن دراسته اللغة، على وفق نتائج البحث في علم الاجتماع وعلم النفس ^(٣).

وتتأتى أهمية سياق الحال من كونه حسيلة الظروف الواردة في الوقت الذي تمّ فيه أداء المقال، طبيعية كانت أو اجتماعية أو غير ذلك. وهذه المقامات

(١) يُنظر: علم اللغة، السعران: ٣١١، نظرية النحو العربي، د.نهاد للموسى: ٨٥-٨٦.

(٢) اللغة العربية، معناها ومبناها: ٣٢٧.

(٣) يُنظر: علم النفس اللغوي، د. نوال حمد عطية: ٣٣.

الاجتماعية تمثل نسيج الثقافة بمعناها الانثربولوجي الأعم لا بمعناها التربوي الأخص، أي أنها من نتاج العادات والتقاليد والأعمال اليومية والذاكرة الشعبية^(١). فكل هذه الأشياء التي تشكل سياق الحال يكون لها دخل كبير واثّر بالغ في الوصول إلى المعنى الحقيقي المقصود في العملية الخطابية لذلك يرى اولمان أن نظرية السياق إذا طبقت بحكمة تمثل حجر الأساس في علم المعنى وقد أدت إلى نتائج باهرة فقد أحدثت ثورة في طرق التحليل الأدبي، ومكنت الدراسة التاريخية للمعنى من الاستناد إلى أسس حديثة أكثر ثباتاً. وأنها قدمت لنا وسائل فنية حديثة لتحديد معاني الكلمات^(٢).

فالعناصر النحوية لا تسهم في الوصول إلى المعنى بمعزل عن العناصر الدلالية فكما يمدّ العنصر النحوي العنصر الدلالي بالمعنى الأساسي في الجملة، يمدّ العنصر الدلالي العنصر النحوي كذلك ببعض الجوانب التي تساعد على تحديده وتمييزه فبين الجانبين اخذ وعطاء وتبادل تأثير مستمر فلا يمكن بحال نكران تأثير دلالة سياق النص اللغوي وسياق الموقف الملاصق له على العناصر النحوية من حيث الذكر والحذف، والتقديم والتأخير. ولا يُنكر أن دلالة السياق تجعل الجملة ذات الهياكل التركيبية الواحدة بمفرداتها نفسها إذا قبلت بنصها في مواقف مختلفة، تختلف باختلاف السياق الذي ترد فيه مهما كانت بساطة هذه الجملة^(٣).

وقد تنبّه الدكتور مهدي المخزومي إلى أهمية سياق الحال في فهم الجملة في التراث النحوي فرأى أنها ((خاضعة لمناسبات القول وللعلاقة بين المتكلم والمُخاطَب، ولا يتم التفاهم في أية لغة إلا إذا رُوِعت تلك المناسبات، وأخذت العلاقة بين أصحابها بنظر الاعتبار، ولن يكون الكلام مفيداً ولا الخبر مؤدياً

(١) يُنظر: اللغة العربية، معناها ومبناها: ٤١-٤٢.

(٢) يُنظر: دور الكلمة في اللغة، اولمان: ٧٣.

(٣) يُنظر: النحو والدلالة، د. محمد حماسة: ١١٣، الدلالة والتعقيد النحوي في كتاب سيويوه،

د. محمد سالم صالح: ٣٦٨.

غرضه ما لم يكن حال المُخاطَب ملحوظاً ليقع الكلام في نفس المُخاطَب موقع الاكتفاء والقبول^(١)

ثانياً- سياق الحال عند اللغويين العرب القدماء:

(أ) سياق الحال عند البلاغيين:

إنَّ نظريَّةَ سياق الحال التي يعدها المحدثون من المفاخر اللغوية في التفكير الغربي، لم تكن غائبة ولا خافية عن تفكير اللغويين العرب القدماء، فقد أدركوها وكانت واضحة في أذهانهم شأنها شأن النظريات اللغوية الأخرى، فعند النظر في تراثنا البلاغي للقديم نجد أن أحد المعايير البلاغية المهمة في علم المعاني هو مطابقة الكلام لمقتضى الحال.

فأمَّا مصطلح (مقتضى الحال) فقد اهتم به علماء المعاني، والحال في اصطلاحهم ((هي الأمر الداعي إلى التكلُّم على وجه مخصوص، أي الداعي إلى أن يعتبر مع الكلام الذي يؤدي به أصل المعنى، خصوصية ما هي المسماة بمقتضى الحال، فمثلاً كون المُخاطَب منكراً للحكم حال يقتضي تأكيد الحكم والتأكيد مقتضاها^(٢)). فمن الواضح أنَّ أهل علم المعاني قد اهتموا بأحوال المتكلم والسامع والتعريف يقتضي أن يكون المتكلم على علم بأحوال السامع قبل أن يتكلم، حتَّى يأتي الكلام على صفة مخصوصة تتطابق مع حال المستمع^(٣).

ومن أهم الملاحح في النظر البلاغي عند العرب - فضلاً عن اشتراطهم موافقة الكلام لمقتضى الحال - استشعارهم المقولة السائدة ((لكل مقام مقال)) و((لكل كلمة مع صاحبها مقام)) فهم بذلك قد وقعوا على عبارتين من جوامع الكلم تصدقان على دراسة المعنى في كل اللغات لا في العربية الفصحى حسب،

(١) في النحو العربي، نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي: ٢٢٥.

(٢) كشاف اصطلاحات الفنون، التهانوي: ١٢٥/٢.

(٣) يُنظر: الدلالة والتعديد النحوي: ٣٧٣.

وتصلحان للتطبيق في إطار كل الثقافات على حد سواء، ولم يكن مالبينوفسكي وهو يصوغ مصطلحه الشهير (Context of Situation) الذي يعني (سياق الحال) يعلم انه مسبوق إلى مفهوم هذا المصطلح بألف سنة أو ما فوقها، إذ يقول الدكتور تمام حسان مفتخراً: ((لقد كان البلاغيون عند اعترافهم بفكرة المقام متقدمين ألف سنة تقريباً على زمانهم، لان الاعتراف بفكرتي المقام والمقال باعتبارهما أساسين متميزين من أسس تحليل المعنى، يعتبر الآن في الغرب من الكشوف التي جاءت نتيجة لمغامرات العقل المعاصر في دراسة اللغة))^(١).

وهكذا سلب البلاغيون الأضواء على جوانب متعددة من هذه النظرية، ومما يجدر ذكره أن إلحاح البلاغيين على فكرة المقام واتخاذهم من مراعاتها محوراً يدور حوله البحث البلاغي لديهم إنما يعد وعياً بفكرة صائبة ما تزال كثير من الدراسات الحديثة تؤكد صوابها، ففكرة المقام هي أساس ما يسمى في ميدان الدراسات اللغوية المعاصرة (علم الدلالة الوصفية) وهي كذلك المحور الجوهرية لما يسمى بـ(نظرية الاتصال)^(٢).

ولعلنا نجد عند الموازنة بين مصطلحي (مقتضى الحال) و(سياق الحال) أنهما يشيران إلى شيء خارج نطاق اللغة، وهو الجانب الاجتماعي المرتبط بالمتكلم والسامع وغيرهما من عناصر السياق، من جهة، وإن كلتا الفكرتين تعتمدان على معيارين أساسيين هما: المقال (النص) والمقام (الحال أو الموقف) وعلى الرغم من سبق البلاغيين في أصالة هذه النظرية واقتراب مصطلحهم (مقتضى الحال) إلى حد كبير من مصطلح (سياق الحال) في الدرس اللغوي الحديث واشتراكه معه في أهم خاصية، وهي الاهتمام بالجانب الاجتماعي للغة. فإن هناك عدداً من الباحثين كان له رأي آخر في ذلك، فالدكتور كمال بشر، يرى أن البلاغيين قد وفقوا في إدراك شيء مهم في الدرس اللغوي وهو المقام واكتنهم — كمعادتهم — طبقوه بطريقتهم

(١) اللغة العربية، معناها ومبناها: ٢٣٧.

(٢) يُنظر: علم المعاني، تأصيل وتقدير، د. حسن طبل: ١٨.

الخاصة، لقد كانت عنايتهم في المقام موجهة نحو الصحة والخطأ أو نحو الجودة وعدمها، ولهذا كانت نظرهم إلى المقام أو ماجريات الحال أو ما يسميه هو المسرح اللغوي (Linguistic Theatre) نظرة معيارية لا وصفية^(١).

وأشار الدكتور حلمي خليل إلى أن فكرة سياق الحال فكرة قديمة، أحيائها فيرث فهي فكرة تنبئ إليها أفلاطون وعلماء البلاغة العرب، غير أن فيرث استطاع أن يصوغ منها نظرية علمية، وهي إن النقت في بعض جوانبها مع آراء القدماء إلا أنها تختلف من حيث المنهج والتطبيق والتحليل^(٢). وحاول باحث آخر أن يقلل من جهد البلاغيين قاصداً بنظريتهم، ناعثاً إيها بالضعف في أكثر من موضع إذ يقول: ((إنها لم تؤت ثمارها المرجوة على أيديهم، إذ إن نظراتهم فيها وتطبيقاتهم عليها قد شابتها بعض الشوائب التي أضرت بها وأذبلت عودها))^(٣)

ووجد أن هذه النظرية ينتابها الضعف في أكثر من موضع وهي:

١. التركيز على جانب المُخاطَب فحسب عند رصد المطابقة.
٢. النظرة الجزئية إلى المطابقة، لأنها لم تتجاوز نطاق الجملة الواحدة أي أنها لم تتسع لتشمل العمل كله.
٣. النزعة التقنيّة التي سادت البحث البلاغي في تقنين ظواهر الأداء من ذكر وحذف وتعريف وتكثير بحسب الأغراض تارة، وتارة بحسب المقامات^(٤).

وقول هذا الباحث وأمثاله لا نجد فيه إلا مجانية للحق وافتقاراً إلى إنصاف، لأنه لا يعقل أن تُطالب فكرة عمرها ألف عام ويزيد بالوفاء بمقتضيات النظريات

(١) يُنظر: دراسات في علم اللغة، بشر: ٦٤/٢.

(٢) يُنظر: العربية وعلم اللغة البنيوي، د. حلمي خليل: ١٣٢.

(٣) علم المعاني تأصيل وتقديم، د. حسن طيل: ١٩.

(٤) يُنظر: المغني في البلاغة العربية، د. حسن طيل: ١٩٤.

الحديثة، أو أن تُحاكم الأفكار القديمة في ضوء أفكار عصرنا لاختلاف المقالات والمقالات ومقتضياتها من عصر لآخر. لذلك إننا نجد أن فكرة مقتضى الحال البلاغية العربية ربما تعدُّ أصلاً وجذوراً لنظرية سياق الحال الغربية، وكأنَّ الغربيين ابتدأوا من حيث انتهى البلاغيون، وذلك يتضح من خلال الموازنة الآتية:

١. كلتا الفكرتين تراعيان معيارين أساسيين هما: المقال والمقام.
٢. كلتا الفكرتين تراعيان ما هو خارج نطاق اللغة وهو المقام.
٣. كلتا الفكرتين هدفهما المعنى، إلا أنَّ وسيلة البلاغيين المطابقة وهي ما يحقق المعنى، ووسيلة الغربيين التحليل الذي يوصل إلى المعنى.

ولا بد من الإشارة إلى أنَّ البلاغيين تبدأ فكرتهم بالمقال وتنتهي بالمقام بشرط المطابقة لتحقيق الفصاحة، والغربيون تبدأ نظريتهم بالحال أو الموقف (المقام) وتنتهي بالنص (المقال) عن طريق التحليل للوصول إلى المعنى، ويتضح ذلك بالمخطط الآتي:

مطابقة	_____	المقال	فكرة مقتضى الحال :
المقام = البلاغة .			
تحليل	_____	النص	نظرية سياق الحال :
المعنى =			

وهذا يوضح أنَّ الغربيين ابتدأوا من حيث انتهى البلاغيون، إذ لابد للبلاغة عند العرب من مطابقة المقال المقام، لأن الكلام يصاغ بمقتضى الحال، أمَّا عند الغربيين فإنه يُستعان بعناصر المقام في فهم المقال بعد إنتاجه، وهذا المقال جزء من هذا السياق وليس منفصلاً عنه.

(ب) سياق أحوال عند المفسرين والأصوليين:

للتفت المفسرون إلى أهمية سياق الحال وهو يتمثل عندهم فيما أطلقوا عليه أسباب النزول وبدأوا بذكرها عند تفسير الآيات وحَدَّثوا وظائفها وفوائدها المتمثلة

في الوقوف على المعنى عند معرفة عناصر سياق الحال من خلال سبب النزول وقد اشترطوا في من يتصدى لتفسير القرآن الكريم وتأويله شروطاً لها علاقة بسياق الحال^(١).

فهناك علاقة بين أسباب النزول وسياق الحال، إذ إن سبب النزول يمثل علاقة النص بالواقع فهو يزودنا من خلال الحقائق التي يطرحها علينا بمادة جديدة ترى النص استجابة للواقع تأييداً أو رفضاً وتؤكد علاقة الحوار والجدل بين النص والواقع^(٢). ويتضح ذلك من مفهوم أسباب النزول، إذ يقصد بها ((الأحداث والوقائع الملائمة للنص القرآني))^(٣) إذ إن القرآن الكريم لم ينزل جملة بل نزل منجماً وقد ذكر الله سبحانه وتعالى علة ذلك فقال: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلاً﴾ (الفرقان: ٣٢).

ولذلك إن لأسباب النزول فوائد وأهمية كبيرة في فهم المعنى^(٤)، فقد ذكر الواحدي (٤٦٨هـ) انه لا يمكن ((تفسير الآية وقصد سبيلها، دون الوقوف على قصتها وبيان نزولها))^(٥) وكذلك لها أهمية كبيرة في رفع الإشكال ودفع التناقضات وذلك لان ((معرفة سبب النزول يعين على فهم الآية، فإن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب، وقد أشكل على جماعة من السلف معاني آيات حتى وقفوا على أسباب نزولها فزال عنهم الإشكال))^(٦).

وقد بدت علاقة أسباب النزول بسياق الحال واضحة عند الزركشي (٧٩٤هـ) في حديثه عن فوائدها بقوله: ((واخطأ من زعم انه لا طائل تحته،

(١) يُنظر: البرهان في علوم القرآن، الزركشي: ١٣/١.

(٢) يُنظر: مفهوم النص، نصر حامد أبو زيد: ٩٧.

(٣) يُنظر: دراسة المعنى عند الأصوليين، طاهر سليمان حمودة: ٢٢٢.

(٤) يُنظر للتفصيل في ذلك: فصول في علم الدلالة: ١٤٨-١٧٤.

(٥) أسباب النزول، الواحدي: ٤.

(٦) لياق النقول في أسباب النزول، السيوطي: ١٣.

لجريانه مجرى التاريخ، وليس كذلك، بل له فوائد منها: وجه الحكمة الباعثة على تشريع الحكم، ومنها تخصيص الحكم به عند من يرى أن العبرة بخصوص السبب، ومنها الوقوف على المعنى، قال الشيخ أبو الفتح القشيري: بيان سبب النزول طريق قوي في فهم معاني كلمات الكتاب العزيز، وهو أمر تحصل للصحابة بقرائن تحتف بالقضايا، ومنها أن يكون اللفظ عاماً ويقوم الدليل على التخصيص فإن محل السبب لا يجوز إخراجه بالإجماع والاجتهاد^(١).

فقد يستدل بعنصر من عناصر سياق الحال على آخر فيفيد في تبين العنصر غير الظاهر منه عن طريق عنصر مذكور وهذا ذو فائدة في معرفة المكي والمدني من خلال الاستدلال ببعض عناصر سياق الحال على الأخرى، فالمكي ما نزل بمكة، وهو دليل على عنصر الزمان، وهو ما قبل الهجرة، والمدني ما نزل بالمدينة، وهو دليل على عنصر الزمان، ما بعد الهجرة، وكذلك فإن المكي ما وقع خطاباً لأهل مكة والمدني لأهل المدينة، فاتخذوا عنصر المخاطب دليلاً على عنصر المكان. وغير ذلك مما يكون سياق الحال مرتكزاً لكشفه في تفسير القرآن الكريم^(٢). أمّا الأصوليون فيبدو مفهوم السياق عندهم أكثر وضوحاً وتحققاً؛ لاتصال دراساتهم بالنص القرآني، إذ إنهم ((فطنوا منذ زمن سحيق في القدم إلى الفرق بين ظاهر القرآن وباطنه فكان فهمهم لهذا الفرق ترفيقاً منهم بين المعنى المقالي والمعنى المقامي))^(٣) فقد اعتمدوا على فكرة السياق في بيان المعنى في النصوص الشرعية، إذ يُعدُّ اللجوء إلى قرائن السياق من وسائلهم لتحديد المعنى فقد وعوا

(١) البرهان في علوم القرآن، الزركشي: ٢٢/١-٢٦، ويُنظر: الإتقان في علوم القرآن، السيوطي: ٢٨/١-٣٤.

(٢) يُنظر: فصول في علم الدلالة: ١٤٨-١٧٦.

(٣) اللغة العربية، معناها ومبناها: ٣٣٩، يُنظر: الدلالة السياقية عند المفسرين، رسالة ماجستير، بشير سعيد المنصوري: ١٦-٧٧.

تماماً أن ثمة نوعين من القرائن السياقية، الأولى هي القرائن اللفظية، والثانية هي القرائن المقامية، وفهموا الأثر الذي تقوم به هذه القرائن في تحديد دلالة النص^(١).

(ج) سياق الحال عند النحويين:

على الرغم من إبداع البلاغيين إبداعاً كبيراً في نظرية سياق الحال، لا ننكر ما للنحويين من فضل فيه، يدلنا عليه ما كتبوه في كتبهم فهم أول من قال بمراعاة الأحوال المحيطة بكل من المتكلم والمُخاطَب إذ إن الفكر العربي قد تخطى حدود الشكل في الدرس النحوي وقد أرسى علماء النحو دعائم معنوية عبرت عن مقاصد المتكلمين في الميادين المختلفة منها التي يدعي المحدثون أنهم قد ابتكروها أو خاضوا فيها لأول مرة^(٢).

وهذه المسألة تؤكد لنا حقيقة مهمة لدى النحويين القنماء، يعرفها كل من يدرس تراثنا النحوي ((تلك هي أنَّ معاني النحو وأصوله ليست كما يتوهم كثير من الناس قوالب جامدة أو مقاييس محدّدة صمّاً، بل أنها مع كونها تقوم على أسس عقلية ومنطقية، فإنها ترعى الجوانب الفنية والأحوال النفسية لدى من ينشئ الكلام وتعتد بتقدير المنشئ لحال من يتلقى عنه ويأخذ منه))^(٣).

وهذه الحقيقة هي عينها التي نجد اللغويين الغربيين ومن سلك منهجهم يعدونها من المفاخر اللغوية ويعظمون من توصل إليها ويقرّون بفضلها مثل مالبينوفسكي وفيرث وغيرهما فعلى الرغم من أن اللغويين العرب أدركوا ظاهرة الدلالة السياقية في جل كتبهم ومؤلفاتهم، لكن المعاصرين حين أقنموا على الكتابة لم يولوا ذلك التراث ما يستحقه من العناية، وإنما راحوا ينتقون ما في ذلك من آراء

(١) يُنظر: البحث الدلالي عند الأصوليين، د. محمد يوسف: ١٢.

(٢) يُنظر: مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه، د. كريم حسين ناضح

(بحث): ١٨.

(٣) نحو المعاني، أحمد عبد الستار الجوراني: ٣٣.

للأجانب تتعلق بموضوعات الدلالة السياقية من لغوية وغير لغوية، كسياق الحال وينهلون منهم، وتركوا تراثا اللغوي الذي يضم موضوعات البحث اللغوية المختلفة^(١).

ولا نريد أن نبالغ ونقول إن كل ما توصل إليه الغربيون اكتشفه النحويون العرب القدماء فنكون من المغالين، فقد يكون ذلك من جهة التوارد بينهم؛ لأن تلك الأفكار المشتركة التي توصل إليها الطرفان قد تكون قواعد لغوية عامة تشترك بها كل اللغات الإنسانية إذ إنها قواعد خطابية عامة. فكل اللغات تشترك في أنها ظاهرة اجتماعية؛ لأن ((النظام اللغوي خلق للإفادة، أي لتبليغ أغراض المتكلم للمستمع، فهو آلة للتبليغ جوهره تابع لما ولي من أمر الإفادة فهو إلى قوانين فن المواصلات اقرب منه إلى قواعد المنطق))^(٢) وهذه حقيقة أظهرها منذ القدم اللغوي الكبير ابن جني (٣٩٢هـ) بقوله: ((اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم))^(٣).

وقد لاحظ ذلك النحويون القدماء فلم يفصلوا اللغة عن محيطها الخارجي؛ لأنهم لم يقتصروا على النظر في بنية النص اللغوي، كما لو كان شكلا منعزلا عن العوامل الخارجية التي تلفه وتحيط به، وإنما أخذوا مادتهم اللغوية — على ما يبدو من معالجتهم لها — على أنها ضرب من النشاط الانساني الذي يتفاعل مع محيطه وظروفه، كما فطنوا إلى أن الكلام له وظيفة ومعنى في عملية التواصل الاجتماعي وأن هذه الوظيفة وذاك المعنى لهما ارتباط وثيق بسياق الحال أو المقام وما فيه من شخوص وأحداث، فقد ظهر هذا كله في دراستهم وأن لم ينصوا عليه مبدأ من مبادئ التقييد أو أصلا من أصول نظريتهم اللغوية^(٤).

(١) يُنظر: الدلالة السياقية عند اللغويين: ١١-١٢.

(٢) نظرية النحو العربي: ٨٧.

(٣) الخصائص: ١/ ٢٣.

(٤) يُنظر: علم اللغة الاجتماعي، د. كمال بشر: ٦٦.

والمطلع على تراثنا النحوي يجد أن النحاة قد أدركوا في أثناء التقعيد أن عناصر سياق الجملة قد لا تكفي لاستخلاص القواعد، لأنهم لاحظوا أن القضايا السياقية الأخرى تسهم في تحديد معنى الجملة أحياناً وفي معاني عناصرها التركيبية لذلك أخذوها في الحسبان، فتناولوا مجموع الأمور التي تسهم في تشكيل المعنى وادخلوها في صميم قواعدهم كلما دعت الحاجة إليها فقد راعوا قضايا المقام ((وقد رصدوا على وجه التفصيل ما يكون من تأثير السياق وسياق الحال خاصة وهي حال المتكلم والمخاطب والحال المشاهدة، وحال الجو وسائر ما يأتلف منه المقام وتأثير ذلك في تشكيل الكلام وتأليفه على هيآت في القول تتنوع وفقاً لتنوع المقامات كما أنهم شعروا أن وصف الظاهرة النحوية وتحليلاتها اللغوية لم تف بالغرض المطلوب أو الوصول إلى إقامة الفهم ما لم تؤخذ المتغيرات الخارجية التي تكتنف مادة الكلام إسطاراً لها وتدرسه ضمن البيئة اللغوية المعينة بظروفها وخصائصها)).^(١)

ومن يقرأ كتب النحاة ويرصد تحليلهم لما يطرأ على أحوال الجملة من نكر وحذف وتقدير وتأخير وتعريف وتكثير، وأساليب الكلام المختلفة، يجد بما لا يدع للشك مجالا أن النحاة نظروا إلى النحو من خلال السياق وبنوا تقسيمات النحو على أساس العناصر المكونة للتحليل السياقي وفي ذلك يقول الدكتور تمام حسان: ((راحوا يرصدون خصائص هذه الكلمات في السياق فرأوا للكلمة بنية، ورأوا لمكانها في الجملة رتبة، ورأوا في علاقاتها مع رصيفاتها في الجملة ربطاً، ومطابقة ولمحوا بين الكلمتين في نطاق الجملة علاقة خاصة أقوى بينهما مما تكون بين إحداها وبقية عناصر الجملة... فجعلوا هذه الأمور مساراً لتفكيرهم النحوي)).^(٢)

(١) الدلالة السياقية عند اللغويين: ١٠٣.

(٢) مقالات في اللغة والأدب، د. تمام حسان: ٦٠-٦١.

ونجد أمثلة كثيرة في كتب النحويين تبين اعتمادهم على سياق الحال وعناصره في تحليل الظواهر النحوية أو تفسير أمثلتها وتوضيحها أو تعليلها وبُعْدُ الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) من أوائل النحاة الذين اعتمدوا المنهج السياقي في الكشف عن المعاني النحوية بما في ذلك سياق الحال وعناصره المتمثلة بالمتكلم والمخاطب والعلاقة بينهما، وعلم المخاطب بالمعنى إلى غير ذلك ممَّا يرتبط بالمقام. كما يتضح ذلك من خلال كتاب تلميذه سيبويه، فقد اعتمد على (إرادة المتكلم) في توجيه ما انتصب على (التعظيم والمدح) في نحو (الحمد لله أهل الحمد)^(١)، قال سيبويه: ((زعم الخليل أن نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدث الناس ولا مَنْ تخاطب بأمرٍ جهلوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمت، فجعلته ثناءً وتعظيماً))^(٢) كما اهتم الخليل بالعلاقة بين المتكلم والمخاطب، وذلك عند الحديث عن أن (قد) جواب لمن قال: لمَّا يفعل، فتقول في الجواب: قد فعل. ((وزعم الخليل أن هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر))^(٣)، فالمخاطب في حاجة إلى تأكيد الجواب، وهنا لابد من أن يراعي المتكلم حال المخاطب^(٤)، فيستعمل (قد) التي تفيد التأكيد مع الماضي. وسأل سيبويه الخليل عن قوله تعالى ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُمَا وَقَبَّحُوا بُيُوتَهُمَا﴾ (الزمر: من الآية ٧٣) وعن قوله تعالى: ﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرْوْنَ الْعَذَابَ﴾ (البقرة: من الآية ١٦٥)، وقوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ﴾ (الأنعام: من الآية ٢٧)، فقال الخليل: ((إن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم، لعلم المخبر لأي شيء وضع هذا الكلام))^(٥).

(١) يُنظر: الكتاب ٦٢/٢.

(٢) الكتاب: ٦٥/٢.

(٣) الكتاب: ٢٢٣/٤.

(٤) يُنظر: أثر السياق في مبنى التركيب ودلالته (دراسة نصّية من القرآن)، الدكتور فتحى ثابت

علم الدين، أطروحة دكتوراه: ١١ - ١٢.

(٥) الكتاب: ١٠٣/٣.

وهكذا، فإن هذه الأمثلة الواردة عن الخليل، لا تدع للشك مجالا في أن الخليل اعتمد اعتماداً واضحاً على سياق الحال في التقعيد النحوي وبيان مبنى التراكيب ودلالاتها. وإذا كان الخليل - في هذه الحقبة المبكرة من التقعيد النحوي - قد انتهج هذا المنهج السياقي في بيان دلالة التراكيب على هذا النحو العلمي المبهر، فمن الطبيعي أن يستفيد النحاة من بعده بهذه النظرات الثاقبة، وهذا ما سيتضح بجلاء عند سيبويه الذي يكون حديثنا عنه منفرداً لأنه موضوع بحثنا، أما النحاة بعد سيبويه فيجد المتصفح كتبهم هذا المنهج متبّعاً أيضاً في التقعيد والتحليل والتعليل فالنبرد (٢٨٥هـ) مثلاً قد صرح بمصطلح (دلالة الحال) ومصطلح (المشاهدة) ومن نصوصه في ذلك قوله: ((..لولا دلالة الحال على ذلك لم يجز الإضمار؛ لأن الفعل إنما يضمن إذا دل عليه دال))^(١) وقوله: ((فهذا لا يكون إلا لما تشاهد من الحال، فلذلك استغنيت عن ذكر الفعل))^(٢) واستعمل الرماني كذلك مصطلح دلالة الحال في قوله: ((طلب أو دلالة الخلف من المحذوف دلالة شيء يقتضي معنى ما لم ينكر مما تقديره أن ينكر وذلك نحو تكبير الناس عند طلب الهلال يقتضي معنى رأي الهلال كأنه ناطق به وتوقع الناس للهلال إذا قال قائل في تلك الحال الهلال يقتضي هذا الهلال والفعل للشاهد من نحو القرب والإعطاء إذا قال قائل وزيدا يقتضي اضرب زيدا أو أعط زيدا فهذه دلالة الحال التي تصحب الكلام))^(٣).

أما عند ابن جني (ت ٣٩٢هـ) فقد اتضح هذا المصطلح وجعله ضابطاً نحوياً مسوّغاً للحذف نائباً مناب الأفعال الناصبة^(٤)، وعقد باباً في ذلك اسماء ((باب في أن المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به إلا أن يعترض هناك

(١) للمقتضب: ٢٢٨/٣.

(٢) للمقتضب: ٢٦٤/٣.

(٣) رسالتان في اللغة، الرماني: ٨١-٨٢.

(٤) الخصائص: ٢٧٥/١.

من صناعة اللفظ ما يمنع منه))^(١) وقال: ((من ذلك أن ترى رجلاً قد سدّد سهماً نحو الغرض ثم أرسله فتسمع صوتاً فتقول القرطاسَ والله أي أصاب القرطاسَ فأصاب الآن في حكم الملفوظ به البتة وإن لم يوجد في اللفظ غير أن دلالة الحال عليه نابت مناب اللفظ به وكذلك قولهم لرجل مُهَوٍّ بمسيف في يده زيدا أي اضرب زيدا فصارت شهادة الحال بالفعل بدلاً من اللفظ به))^(٢) وغير ذلك ممّا يتضح فيه اعتماد النحويين على سياق الحال وعناصره^(٣).

وأمام كل هذه الحقائق الواضحة التي تقطع كل شك بيقينها نجد عدداً من الباحثين العرب يقف موقفاً بين الإعجاب والارتياح محاولاً التقليل من الجهود الجبارة في إقامة الصرح المعنوي للنحو العربي، ومن هؤلاء الدكتور تمام حسان عندما يقول: ((والحقيقة أن النحاة العرب لو فطنوا إلى مراعاة العنصر الاجتماعي في اللغة، لما تورطوا في أمور مثل القول بعدم جواز أن نصوغ نحن الكلمات الجديدة قياساً على ما قاله الأقدمون... للقول بأن السليقة طبع لا اكتساب... الدخول في الاعتماد على التمارين العقلية))^(٤) واقتفى أثره في ذلك الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف إذ قال: ((إن النحويين الآن يقفون على باب اللغة يحرسون الصواب والخطأ ويتشدّدون في الحراسة على حين اعتليت الأسوار من الخلف وأخذ كل شيء تقريباً))^(٥).

وأغلب الظن أن هذا الكلام وأمثاله من باب الحكم الذي لا يقاس عليه لافتقاره إلى الاستقراء الشامل لطواهر النحو العربي، فقد يصدق على جزء ولا يصدق على كل، ويمكن أن نرد على ما قاله الدكتور حماسة بما توصل إليه هو عندما وازن

(١) الخصائص: ٢٩٣/١.

(٢) الخصائص: ٢٩٣/١. ويُنظر: ٢٦٠-٢٦٢.

(٣) يُنظر للتفصيل: الدلالة السياقية عند اللغويين، د. عواطف كنوش: ١٠٠-١١٦.

(٤) اللغة بين المعيارية والوصفية، د. تمام حسان: ٨٦.

(٥) النحو والدلالة: ٢٨.

بين النحو العربي والآراء الحديثة فقال: ((إسقاط الآراء الحديثة أو بعضها عليه (أي النحو العربي) بطريقة متعسفة، أو على بعض أصوله ومسائله، لا يضيفي على شيء منها قيمة يفقدها، فهذه الآراء والنظريات تطوّرت في لغتها وسياقها الحضاري ومناخها الفكري والثقافي الذي يختلف عن المناخ الذي نشأ فيه النحو العربي ونما واستقر واستمر كذلك، ثم أنّ هذا المسلك نفسه - اعني إسقاط الآراء المعاصرة على النحو العربي القديم - قد يعني عدم الثقة به والرضا عنه، كما قد يظهره في مظهر التناقض والاضطراب))^(١).

ومما لاشك فيه أنّ النحو العربي بُني منذ بدايته الأولى المتمثلة بكتاب سيبويه على ربط اللغة بمحيطها الخارجي، ومراعاة الظروف والأحوال الملائمة للمقال لاستجلاء الغموض ولمن اللبس وغاية ذلك المعنى لان الإعراب فرعه.

ثالثاً- سياق الحال عند اللغويين المحدثين:

إنّ نشأة فكرة سياق الحال وتطورها واكتمالها نظرية متكاملة الجوانب النظرية والتطبيقية كان على يد أصحاب المدرسة الاجتماعية الانكليزية، وكان المعنى هو الموجه الأساس في ظهور هذه النظرية إلى الوجود، لان مشكلة البحث عن المعنى أدّت إلى ظهور نظريات عدّة كالنظرية الذهنية، والنظرية السلوكية، والنظرية الاشارية، والنظرية التحليلية، والنظرية السياقية. وهذه الأخيرة ارتكزت على منهجين هما: المنهج الوظيفي والمنهج الاجتماعي.^(٢)

فقد كانت البدايات الأولى لنشأة فكرة سياق الحال عند بلومفيلد (L. Bloomfield) (١٨٨٧-١٩٤٩م) الأمريكي رائد المدرسة السلوكية إحدى أكبر المدارس اللغوية الوظيفية، التي تركز على الجانب النفسي والمادي، وتربط الدلالة

(١) النحو والدلالة: ٢٦.

(٢) يُنظر: الدلالة السياقية عند اللغويين: ١٩٠-١٩٣

والسياق بهذا الجانب، ويرى هذا المنهج أن لا قيمة للألفاظ تذكر خارج استعمالها وتداولها^(١).

فقد بحث بلومفيلد المعنى في محيط السلوك البشري من حيث كونه يتألف من عادات مختلفة، إذ تتكون اللغة من المثير أو الفعل الذي يصدر عن المتكلم، والاستجابة أو رد الفعل الذي يصدر عن السامع، ويتضح ذلك من تعريفه للمعنى بأنه: ((الموقف الذي يتم فيه الحدث اللغوي المعين، والاستجابة به، أو رد الفعل الذي يستدعيه هذا الحدث في نفس السامع.))^(٢) أي أن المعنى عند بلومفيلد هو الموقف أو المقام الذي يقوم فيه المتكلم بقول كلمة أو جملة، ورد الفعل أو الاستجابة التي يتطلبها ذلك من المستمع.^(٣) وهذا يعني أن الميكانيكية الواضحة عند بلومفيلد تحدد المعنى بالمواقف والمقامات، أو ردود الأفعال التي تتطلب أو يتطلبها اللفظ، فإن ذلك يعني أن بلومفيلد لم يكن بعيداً عن فكرة سياق الحال^(٤). لكن على الرغم من أن السلوكية التي طبقها بلومفيلد على اللغة سلوكية آلية يدخل في حساباته بعض العناصر غير اللغوية المتصلة بالكلام التي يعدها عنصراً لازماً لإدراك معنى الكلام وهو بذلك لا يتجاهل شخصية المتكلم وشخصية السامع وبعض الظروف المحيطة بالكلام^(٥).

ومع ذلك فقد كانت البدايات الحقيقية لنظرية السياق في الغرب تتمثل بالجهود التي بذلها برونسلا مالينوفسكي (Malinowsky) (١٨٨٤-١٩٤٢م) العالم الانثروبولوجي البولندي^(٦). عندما حاول ترجمة كلمات مستقلة أو منعزلة من إحدى

(١) يُنظر: علم اللغة، السعران: ٣٠٤، الدلالة السياقية عند اللغويين: ١٩٥

(٢) L. Bloomfield. Language. p: ١٣٤.

(٣) نُظر: أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، نايف خرما: ٣٢١.

(٤) يُنظر: دلالة السياق: ١٨٠.

(٥) يُنظر: علم اللغة، السعران: ٣٠٩.

(٦) يُنظر: المصدر نفسه: ٣١٠، دلالة السياق: ١٨٢.

اللغات البدائية المحدودة الانتشار إلى الانكليزية ووجد انه عاجز عن الوصول إلى أية ترجمات للنصوص التي سجلها^(١).

ويخرج مالبينوفسكي من عجزه على الرغم من أن هذا الكلام المنطوق يكون له معنى فقط لو رأيناه في السياق الذي استعمل فيه، ويقرّر بذلك رأيه في وظيفة اللغة واستعمالاتها حين يذهب إلى ((أن اللغات الحية يجب ألا تعامل معاملة اللغات الميتة تنزع من سياق حالها بل ينظر إليها كما استخدمها أفراد الصيد، والحرب، أو البحث عن السمك))^(٢).

وقد كانت مقولات مالبينوفسكي تنبئ بجملة من المبادئ الواضحة التي أثرت في الفكر اللغوي فقد ذهب إلى أن اللغة ليست مجرد أداة لتوصيل الأفكار بل هي جزء من نشاط اجتماعي وإن الكلمة إذا فصلت عن سياق الموقف الذي تستخدم فيه تصبح كلمة جوفاء لان الألفاظ لا يمكن أن توجد في فراغ^(٣). وهذه إشارة واضحة إلى اهتمام مالبينوفسكي بسياق الحال بل يذهب إلى مدى أبعد في تقرير اثر السياق الخارجي في أداء اللغة لوظيفتها بقوله: ((إن اللغة في جوهرها متصلة في حقيقة الثقافة ونظم الحياة والعادات عند كل جماعة، ولا يمكن إيضاح اللغة إلا بالرجوع الدائم إلى المحيط الأوسع، وهو الظروف التي يتم فيها النطق))^(٤).

وبعد ذلك يتّضح أن استعمال مالبينوفسكي لمصطلح (Context of situation) اختلف عما هو عليه عند اللغويين لان مالبينوفسكي أضفى عليه معنى خاصاً، لكن

(١) يُنظر: علم الدلالة، بالمر: ٧٤، دلالة السياق: ١٨٢.

(٢) علم الدلالة، بالمر: ٧٤، ٧٥، دلالة السياق: ١٨٣.

(٣) يُنظر: اللغة ونظرية السياق، د. علي عزت بحث، مجلة الفكر المعاصر، ع ٧٦، ١٩٧١.

ص: ١٩٠-٢٤.

(٤) اللغة في المجتمع، لويس: ٤٨.

هذا المصطلح تطوّر بعده أيضاً تطوراً آخرَ باستعمال فيرث (J.Firth) (١٩٦٠م) في دراسته اللغوية^(١).

فنظرية سياق الحال بعد مالمينوفسكي استوت على سوقها واكتملت جوانبها النظرية والتطبيقية على يد فيرث وهو احد أعلام مدرسة لندن اللغوية، فقد كان فيرث متأثراً بالانثروبولوجي مالمينوفسكي في سياق الحال، لكنه أحسّ بأنّ سياق الحال عند مالمينوفسكي لم يكن مرضياً للاتجاه اللغوي الأكثر دقّة وإحكاماً. إذ إنّ سياق الحال عند مالمينوفسكي كان ذلك الجزء من العملية الاجتماعية الذي يمكن تأملُه منفرداً على حين فضل فيرث أن ينظر إلى سياق الحال بوصفه جزءاً من أدوات عالم اللغة مثله مثل الفصائل النحوية التي يستخدمها^(٢).

فقد نظر فيرث إلى المعنى على أنه نتيجة علاقات متشابكة متداخلة فهو ليس وليد لحظة معينة بما يصاحبها من صوت وصورة، ولكنه حصيلة المواقف الحية التي يمارسها الأشخاص في المجتمع، فالجمل تكسب دلالتها في النهاية من خلال ملايسات الأحداث أي من خلال سياق الحال وعليه يُعتمد في كل تحليل لغوي^(٣).
أمّا عناصر سياق الحال فقد رأى فيرث أنها جزء من أدوات عالم اللغة، ولهذا اقترح الاعتناء بالعناصر الآتية:

١. الصفات المشتركة المتصلة بمن يشتركون في الحديث ممّن لهم علاقة

بالحديث اللغوي، وهذه الصفات إمّا:

(أ) أحداث لغوية صادرة عنهم.

(ب) أحداث غير لغوية.

٢. أشياء خارجية ذات صلة بالحديث.

٣. آثار خارجية ذات صلة بالحديث.

(١) يُنظر: علم اللغة، السمران: ٣١٠.

(٢) يُنظر: علم الدلالة، بالمر: ٧٧، الدلالة والتفعيد النحوي: ٣٧٨-٣٧٩.

(٣) يُنظر: دراسات في علم اللغة، كمال بشر: ١٧٢/٢.

ولذلك ان فكرة سياق الحال أصبحت تعني عند فيرث دراسة اللغة بوصفها أداة في المجتمع يستعملها الأفراد بقصد تحقيق أهداف وأغراض معينة^(١). ولكي يتم معنى الجملة حسب مقتضيات سياق الحال ينبغي الأخذ بالحسبان العناصر الآتية:

١. أن يحلل النص اللغوي على المستويات اللغوية المختلفة الفونولوجية والمورفولوجية والتنظيمية والمعجمية، أي النظر في الأحداث اللغوية نفسها.

٢. ما يصاحب الأحداث اللغوية من الأحداث غير المنطوقة كالحركات وتعابير الوجه.

٣. الحقائق المتعلقة بالمشاركين في الحدث اللغوي.

٤. الأمور المادية التي لها صلة مباشرة بالحدث اللغوي.

٥. اثر العبارات اللغوية المنطوقة بالسامعين وفقاً لمعتقداتهم^(٢).

ومن هنا يتحدّد مفهوم فيرث للمعنى على انه: علاقة بين العناصر اللغوية والسياق الاجتماعي، إذ تتحدّد معاني تلك العناصر على وفق استعمالها في المواقف الاجتماعية المختلفة، فقد يكون لكلمة أو جملة ما معنى لا يلبث أن يتغير نسبةً إلى الموقف المتغير الذي قد تستعمل فيه^(٣).

والذي ينعم النظر في ما جاء به فيرث يجد أن نقطة الانطلاق الحقيقية لفيرث تمثلت في الإفادة من جهود مالبينوفسكي، لكن نظريته كانت مختلفة إلى حد كبير؛ ذلك أن استعانة كل منهما بهذا النوع من السياق قد تأثرت تأثراً بيباً بتخصص كل

(١) يُنظر: الاتجاه الوظيفي في تحليل اللغة، يحيى احمد: ٨٢.

(٢) يُنظر: . ١٨٢. J.R.Firth. (١٩٥٠) personality and language.p. نقلا عن: الدلالة السياقية عند

اللغويين: ١٩٧.

(٣) يُنظر: الدلالة السياقية عند اللغويين: ١٩٧.

منهما لان كلاً من مالفينوفسكي وفيرث يستعملان هذه النظرية بطريقة مختلفة، ويرجع هذا بالضرورة إلى أن مالفينوفسكي كان عالماً انثروبولوجياً، أفضت به دراساته للأجناس البشرية إلى اهتمامه العارض باللغة، بينما كان فيرث عالماً لغوياً مهتماً بالثقافة الإنسانية بالدرجة التي تعينه على تكوين نظرية لغوية^(١).

ومن المهتمين بسياق الحال بعد فيرث هاليداي (Michael Halliday) وهو أحد تلامذة فيرث^(٢). فقد نظر هاليداي إلى السياق نظرية موضوعية ولاحظ أن السياق ليس فكرة مطلقة تشمل كل شيء بل لا بُدَّ من أن يقيّد بلحظة الخلق اللغوي فيقول: ((من المهم أن نقيد فكرة السياق وذلك بأن نضيف لها كلمة ذات صلة (relevant) لان سياق الحال لا يعني كل شيء في المحيط المادي... انه يعني تلك الملامح التي لها صلة وثيقة بالكلام الحاصل))^(٣).

ويقدم هاليداي الموقف بشكل مختلف نوعاً ما عما كان يقدمه أساتذته فيرث، ذلك انه يرى السياق يتكون من مظاهر ثلاثة هي: المجال (field) ونوع الخطاب (mode) والمشاركين في الخطاب (tenor)^(٤).

وخلاصة سياق الموقف عند هاليداي انه النص الآخر أو النص المصاحب للنص الظاهر، والنص الآخر لا يشترط أن يكون قولياً، إذ هو يمثل البيئة الخارجية للبيئة اللغوية بأسرها، وهو بمنزلة الجسر الذي يربط التمثيل اللغوي ببيئته الخارجية^(٥).

وكان جون لاينز أيضاً من المهتمين بسياق الحال فقد نصَّ على ضرورة مراعاة كل من المتكلم والمخاطب والعلاقة بينهما والأشياء الخارجية ذات الصلة

(١) يُنظر: اللغة ونظرية السياق، د.علي عزة: ٢٣.

(٢) يُنظر: علم النص ونظرية الترجمة، د. يوسف نور عرض: ٢٧.

(٣) Halliday (١٩٧٣) p.٣١ نقلا عن الدلالة السياقية عند اللغويين: ١٩٩.

(٤) يُنظر: علم النص ونظرية الترجمة: ٣٣-٣٤.

(٥) يُنظر: علم النص ونظرية الترجمة: ٢٩.

بالحدث الكلامي، ولا يمكن للسامع أن يفهم المتكلم ما لم تكن لديه معرفة سابقة بملايسات الحديث، ولا يمكن فهم أي نص نقوه به بمعزل عن محيطه الخارجي ومواقف الحديث المرتبطة بالعلاقة التواصلية بين عناصر الخطاب^(١).

وهذا ما أشار إليه استيفن اولمان أيضاً الذي أكد أنه لا بد من أن يُراعى كل ما يسهم في التوصل إلى المعنى عن طريق السياق الحالي الذي ((يشمل بوجه من الوجوه كل ما يتصل بالكلمة من الظروف والملايسات، والعناصر غير اللغوية المتعلقة بالمقام الذي تنطق فيه الكلمة))^(٢) وأهمية السياق عنده يُعدُّ نظرية السياق - إذا طبقت بحكمة - حجر الأساس في علم المعنى لأنها قادت إلى مجموعة من النتائج الباهرة^(٣).

وعلى الرغم من الاحتفاء الغربي بنظرية السياق واتخاذها منهجاً لغوياً في دراسة المعنى، إلا أن بعض اللغويين لم يعبا بها وقلل من أهميتها، ولا شك في أن السبب الحقيقي لهذا الاستبعاد وجود صعوبات نظرية وعملية كبيرة في تناول السياق على نحو غير مُرضٍ^(٤).

فكان دي سوسير (De Saussure) ممن استبعد سياق الموقف فلم يهتم بالإطار الاجتماعي للغة، واكتفى بدراسة نظام اللغة الداخلي، إذ يقول: ((إنَّ التعريف الذي قدمته للغة ينطوي على إبعاد كل شيء يقع خارج كيانها ونظامها، أو بعبارة أخرى كل ما يعرف بعلم اللغة الخارجي))^(٥) ولعل هذا ينطلق من منهجه في دراسة اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها^(٦). لذلك نجده يرفض الزعم القائل إنَّ هذه الظواهر

(١) يُنظر: علم الدلالة، لاينز: ٢٧.

(٢) دور الكلمة في اللغة: ٦٨.

(٣) يُنظر: المصدر نفسه: ٧٣.

(٤) يُنظر: علم الدلالة، بالمر: ٧٠-٧١.

(٥) علم اللغة، فريدينان دي سوسور: ٣٩.

(٦) يُنظر: علم اللغة، السعران: ٥١.

الخارجية لا يمكن فصلها عن الدراسة الحقيقية للغة، لأنه يرى أن دراسة الظواهر اللغوية الخارجية مفيدة ولكن القول إننا لا نستطيع فهم النظام اللغوي الداخلي من غير دراسة الظواهر الخارجية إنما هو كلام بعيد عن الحقيقة، وعلى العموم يمكن الاستغناء عن معرفة الظروف التي تسهم في تطور اللغة^(١).

ولم تسلم نظرية السياق أيضاً من نقد تشومسكي (Naom Chomsky) رائد نظرية النحو التوليدي التحويلي التي لم تحفل في بدايتها الأولى وأصولها بالسياق واستبعدت علاقة اللغة بالمجتمع في أعمالها، إذ قامت على فكرة المتكلم — السامع المثالي، وثنائية الطاقة والأداء^(٢). ولعل السبب في ضعف جانب المعنى عند التحويليين أنهم يدرسون اللغة من خلال نفسها بغض النظر عن الموقف أو المقام الذي يقال فيه الجمل، لأن هذا العنصر يضيف صعوبة إضافية لمنهج التحليل اللغوي المنظم، لذلك إن دراسته تترك لفئة أخرى من علماء اللغة الباحثين في الجانب الاجتماعي فيما أصبح يسمى بعلم اللغة الاجتماعي^(٣).

ودافعت فئة أخرى من الغربيين عن هذه النظرية وحاولوا رد كل من استبعدها في الدراسات اللغوية، ومن هؤلاء بالمر إذ يقول: ((من السهل أن نسخر من النظريات السياقية — مثل ما فعل بعض العلماء — وأن نرفضها باعتبارها غير عملية، لكن من الصعب أن نرى كيف يمكننا أن نرفضها دون إنكار الحقيقة الواضحة التي تقول بأن معنى الكلمات والجمل يرتبط بعالم التطبيق))^(٤).

لمَّا اللغويون المحدثون العرب فقد تولّد اهتمامهم بدراسة السياق بتأثير واضح من نظرية فيرث السياقية، لأنهم تلقّوا هذا العلم على يديه بشكل مباشر أو

(١) يُنظر: علم اللغة، فريدينان دي سوسور: ٤٠.

(٢) يُنظر: علم اللغة الاجتماعي، د.كمال بشر: ٥٢.

(٣) يُنظر: أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة: ٣٢٢.

(٤) علم الدلالة، بالمر: ٨٠.

غير مباشر، ومن هؤلاء الدكتور تمام حسان، والدكتور كمال بشر، والدكتور محمود السعران، والدكتور محمد حماسة، إذ يظهر ذلك بجلاء في مؤلفاتهم^(١).

(١) يُنظر: الدلالة والتعدد النحوي: ٣٨٣، الدلالة السياقية عند اللغويين: ١٧٩-١٨٩، ويُنظر مؤلفاتهم: مناهج البحث في اللغة: ٢٥١، اللغة العربية معناها ومبناها: ٣٣٧، دراسات في علم اللغة: ٦٤-٦٦، علم اللغة الاجتماعي: ٨٧، علم اللغة، السعران: ٣٣٧-٣٤١، النحو والدلالة: ٨٥.

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أُسَلِّمُ (النبي) الفردوسي

إِلْفَضْلِكُ الْأَوَّلُ

ملاحح سباق الحال

عند سيبويه

توطئة:

يجد الباحث في النحو العربي نفسه مدفوعاً إلى النظر والتفتيش في كتاب سيبويه بوصفه أول اثر نحوي باق يمثل جهود المرحلة الأولى، ويمثل نضج الفهم النحوي الراشد الذي يُعنى بتمييز التراكيب وكشف خصائصها وتواؤمها مع ملابساتها^(١).

ولعلّ أوضح دليل على ذلك ما ذكره الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) عن كتاب سيبويه إذ قال: ((وان تكلم في النحو فقد نبّه في كلامه على مقاصد العرب، وأنحاء تصرفاتها في ألفاظها ومعانيها، ولم يقتصر فيه على بيان أن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب ونحو ذلك، بل هو يبين في كل باب ما يليق به حتى انه احتوى على المعاني والبيان ووجوه تصرفات الألفاظ والمعاني))^(٢).

فسيبويه منذ ذلك الحين لم ينظر إلى النحو نظرة تقريرية، بل نبّه على مقاصد العرب واتجاهاتها في تصرفها بألفاظها ومعانيها دون الاختصار على الناحية النحوية كالفاعل والمفعول والإسناد والتبعية، بل أرشدنا إلى وجوه تصرف اللفظ بحسب ما يليق به في كل باب من أبوابه مقرونة بعلم الدلالة والبيان، واللفظ لا يتضح معناه إلا في سياقه^(٣). فكان سيبويه ((منذ ذلك العهد المبكر يفرع إلى السياق والملابسات الخارجية وعناصر المقام ليرد ما يعرض في بناء المادة اللغوية من ظواهر مخالفة لأصول النحو طلباً للاطراد المحكم، وهو يوافق فيما صدر عنه في

(١) يُنظر: النحو والدلالة: ٢٢.

(٢) الموافقات، الشاطبي: ٤/٦٠، نقلاً عن النحو والدلالة: ٢٦.

(٣) يُنظر: الدلالة السياقية عند اللغويين: ١٠٢.

للكتاب ملاحظات كثيرة مما تتبني عليه الوظيفية ومناهج التوسيع أو اللغويات الخارجية (عبارة دي سوسير)^(١) وهنا يلتقي عمل سيبيويه مع أحدث الاتجاهات اللغوية مع تباعد الزمن والشقة، إذ كان يعول على سياق الحال كثيراً، وتكثر في للكتاب الإشارة إلى فهم المخاطب، والاستغناء عن بعض العناصر اللغوية في الجملة بناء على فهم المخاطب والسياق الخارجي الذي يجري فيه الكلام. ولذلك يلحظ قارئ الكتاب أن سيبيويه في مواطن كثيرة يُعنى بوصف الموقف الذي يجري فيه الكلام واستعماله^(٢). وما يلبس هذا الاستعمال من حال المخاطب وحال المتكلم، موضوع الكلام، وقد هداه هذا الاتساع إلى استكناه البنية الجوانية للتركيب النحوي ورسم خطوط هادية في تعلم العربية تعلماً يضع كل تركيب موضعه ويعرف لكل مقال مقامه^(٣).

وتظهر هذه الملامح السياقية في منهج سيبيويه في كتابه، إذ يفرع إلى السياق والملابسات الخارجية وعناصر المقام في حديثه عن الحذف، ونجد في الكتاب أمثلة كثيرة يجمع فيها بين التفسير اللغوي وملاحظة السياق، وذلك حين نرى سيبيويه يقف عند تراكيب مخصوصة فيردها إلى أنماط لغوية مقررّة ويُقدّر ما يكون عرض لها من الوجهة اللغوية الخالصة من حذف أو غيره ولكنه لا يقف عند ذلك بل يتسع في تحليل التراكيب إلى وصف المواقف الاجتماعية التي تستعمل فيها.^(٤) وقد رأى في ذلك الدكتور عبد السلام المسدي أنه لا يمكن للباحث أن يغفل عن نباهة سيبيويه في تفسير المظاهر الطارئة على بنية التراكيب النحوية في اللغة، وتعليلها على وفق جهاز التحاور وسيطرته على نواميس الحدث التخاطبي، فعنداً مبدأ التفاهم بمنزلة المعيار الضابط لطاقة الاختزال أو التصريح في الكلام، فقد استنبط سيبيويه قانون

(١) نظرية النحو العربي: ٨٨.

(٢) يُنظر: النحو والدلالة: ١١٥.

(٣) يُنظر: نظرية النحو العربي: ٨٨.

(٤) يُنظر: المصدر نفسه والصفحة، الدلالة السياقية عند اللغويين: ١٠٣.

التناسب العكسي بين طاقة التصريح في الكلام وعلم السامع بمضمون الرسالة الدلالية، وبموجبه تكون الطاقة الاختزالية ممكنة بقدر ما يكون السامع مستطلعاً على مضمونها الخبري^(١).

أولاً- المصطلح والملاح عند سيبويه:

عندما نلج في كتاب سيبويه لننتلص فيه المنهج الذي سلكه مؤلفه في دراسة اللغة فيما يخص أثر سياق الحال في النحو، نجد ابتداءً أنَّ سيبويه لم يشر إلى لفظة السياق، ولكنه عبّر عن مفهومه من خلال ألفاظ عدّة تكرر ذكرها في سائر أجزاء الكتاب، ومعظم هذه الألفاظ تتعلق بالكلام والمتكلم والمخاطب، وهي ألفاظ تتصل في معظمها باللغة المنطوقة لا المكتوبة، وهناك ألفاظ أخرى تطالعنا أيضاً نحو التباس وملتبس ونية وهي تتصل بمدى التفاهم أو التواصل الذي يتم بين المتكلم والمُخاطَب أو انعدام هذا التفاهم مما سيبيته البحث في صحافه اللاحقة.

ومما يجدر ذكره أنَّ سيبويه في كتابه قد استعمل مصطلحاً تكرر في أكثر من موضع وهو مصطلح (الحال) ولعله أقدم مصطلح في التراث العربي والنحوي يقترب من مفهوم سياق الحال، واغلب الظن أنَّ هذا المصطلح عند سيبويه يرجع إلى أستاذه الخليل الذي تبين من خلال كتاب تلميذه اعتماده الواضح على السياق اللغوي وسياق الحال في دراسة التراكيب النحوية^(٢).

وإذا تأملنا آراء الخليل بن احمد الفراهيدي (١٧٥هـ) في كتاب تلميذه يتضح انه من أوائل النحاة الذين اهتموا بعناصر سياق الموقف المتمثلة بالمتكلم والمخاطب والعلاقة بينهما، وعلم المُخاطَب بالمعنى إلى غير ذلك مما يرتبط بالمقام^(٣). ومن أمثلة اعتماد الخليل على سياق الحال توجيه النصب في قولهم: انتهِ خيراً لك، إذ

(١) يُنظر: التفكير اللساني في الحضارة العربية، د. عبد السلام المسدي: ٢٢٢.

(٢) يُنظر: فصول في علم الدلالة: ١٢٨، الدلالة والتفصيل النحوي: ٤٣٠.

(٣) يُنظر: الدلالة والتفصيل النحوي: ٣٦٩.

يقول: ((نصبته لأئك قد عرفت انك إذا قلت له: (انته) انك تحمله على أمر آخر، فذلك انتصب وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام، ولعلم المخاطب انه محمول على أمر حين قال له: انته، فصار بدلاً من قوله: انت خيرا لك، وادخل في ما هو خير لك))^(١) واعتمد الخليل على إرادة المتكلم في توجيه ما انتصب على التعظيم والمدح في نحو الحمد لله أهل الحمد^(٢). إذ قال سيبويه: ((وزعم الخليل أن نصب هذا على انك لم ترد أن تحدث الناس ولا من تخاطب بأمر جهلوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمت، فجعلته ثناءً وتعظيماً))^(٣) وغير ذلك من الأمثلة التي تبين اهتمام الخليل وتلميذه سيبويه بسياق الحال.

وتبين من قراءة الكتاب أن اغلب الشواهد والأمثلة التي ساقها سيبويه ذات طبيعة حوارية تخاطبية، بدءاً من الآيات القرآنية التي يتراوح معظم مدلولاتها ما بين الخطاب المباشر أو غير المباشر وبين الإخبار والتقرير، ومروراً بالشعر الصادر من متكلم إلى جمهور من المستمعين قل أو كثر، وانتهاءً بالتعبيرات والأقوال المستقاة من أفواه العرب، فذلك لم يرتبط النحو عند سيبويه بالقواعد المنطقية الجامدة وإنما كان للمعنى المراد النصيب الأكبر من الاعتبار والتحليل وقد ذهب كارتر (M.G.Carter) إلى ابعاد من ذلك حين وجد أن سيبويه كان ينظر إلى الكلام على انه شكل من أشكال السلوك الاجتماعي بدليل انه أطلق فيه أحكاماً أخلاقية أو ثقافية فهو إما حسن أو قبيح أو خبيث، شأنه في ذلك شأن سائر أنواع السلوك الإنساني^(٤).

وهكذا يلتقي عمل سيبويه مع أحدث الاتجاهات اللغوية مع تباعد الشقة والزمين، ممّا يجعلنا نقول من دون تردد: ((إن سيبويه بحق يُعدُّ رائد النظرية

(١) الكتاب: ٢٨٣/١-٢٨٤.

(٢) يُنظر: الكتاب: ٦٢/٢.

(٣) الكتاب: ٦٥/٢.

(٤) يُنظر: ١٤٦: P. ((An Arab Grammarian)) Carter

السياقية، إذ طُبِّقَ عملياً وبإحكام جميع عناصر هذه النظرية مع أدق تفاصيلها، ولم يترك — تقريباً — شيئاً مما عرفته الدراسات الاجتماعية الحديثة إلا ومارسه تطبيقاً في كتابه^(١).

تلك حقيقة لا يمكن غض النظر عنها وقد أقرَّ بها الغربيون قبل العرب فقد قال كارتر (Carter): ((إن الكتاب يقدم نموذجاً من التحليل البنوي لم يعرفه الغرب حتى القرن العشرين، وهو منهج قريب مما يعرف عند البنويين بـ (تحليل المقومات المباشرة)))^(٢) ولا يكفي كارتر بهذا القول بل يعد مقالته هذه محاولة لإنصاف سيويه وهو يدعو إلى توخي الدقة في تأويل ما جاء به سيويه أو نقده، مختتماً حديثه بقوله: ((إنه لو قُدِّرَ لسيويه أن يُولد في عصرنا لتبوأ منزله ما بين دي سوسير وبلومفيلد))^(٣).

فإذا كان أصحاب النظريات السياقية من الغربيين قد توصلوا — في ما توصلوا إليه من الكشف اللغوية في المعنى — إلى ضرورة ربط الكلمة بمحيطها الخارجي وملابساتها لاجتماع المعنى المراد، وخرجوا بنظرية سياق الحال (Context of situation) ولاسيما فيرث الذي حدد عناصرها ونادى بضرورة مراعاتها في التحليل اللغوي، فإنَّ سيويه أدرك ذلك ووعاه وطبقه في كتابه وقد اتضح لنا ذلك من خلال الملامح الآتية:

أولاً: إنَّ سيويه استعمل مصطلحاً قريباً كل القرب من مصطلح سياق الحال في مفهومه الاصطلاحي، وكان هو أول من نكره بعد أستاذه الخليل واستعان به في التحليل اللغوي، وهذا المصطلح هو (الحال) إذ قال سيويه: ((ومن ذلك أيضاً أن ترى رجلاً قد أوقعَ أمراً أو تعرضَ له فتقول متعرضاً لعننٍ لم يَعْنِه أي دنا من هذا الأمر متعرضاً لعننٍ لم يَعْنِه، وتركَّ ذكرَ الفعل لما يَرى من الحال، ومثله يَتَّع

(١) الدلالة والتعديد النحوي: ٤٣٠.

(٢) Carter, (An Arab Grammarian of the eighth century), p. ١٤٦.

(٣) Carter, (An Arab Grammarian of the eighth century), p. ١٥٧.

الْمَاطَى لَا عَهْدَ وَلَا عَقْدَ وَذَلِكَ إِنْ كُنْتَ فِي حَالٍ مَسَاوِمَةٍ وَحَالٍ بَيْعٍ فَتَدْعُ أَبَايُعُكَ
اِسْتِغْنَاءً لِمَا فِيهِ مِنَ الْحَالِ))^(١) فقد نصَّ سيبويه ههنا على ذكر (الحال) وهو الموقف
بكل جوانبه ذات الصلة بالممارسة اللغوية، واستعمله قريباً من المصطلح اللساني
(سياق الحال) (Context of situation) ^(٢).

ثانياً: عناصر سياق الحال التي حدَّدها فيرث وهاليداي، كان سيبويه قد وعاهها
منذ القدم واتخذها آلة معنوية لتحليل النصوص اللغوية عن طريق ربطها بمحيطها
الخارجي، وإذا أردنا أن نضرب أمثلة من الكتاب فالأمثلة أكثر من أن تحصي،
ونورد هنا قولاً لسيبويه تجتمع فيه كل عناصر نظرية فيرث، إذ قال سيبويه: ((ولو
رأيت ناساً يَنْظُرُونَ الْهَيْلَالَ وَأَنْتَ مِنْهُمْ بَعِيدٌ فَكَبَّرُوا لَقُلْتَ: الْهَيْلَالَ وَرَبَّ الْكَعْبَةِ، أَيْ
أَبْصَرُوا الْهَيْلَالَ، أَوْ رَأَيْتَ ضَرْباً فَقُلْتَ عَلَى وَجْهِ التَّفَاوُلِ: عَبْدَ اللَّهِ، أَيْ يَقَعُ بَعِيدُ اللَّهِ
أَوْ بَعِيدُ اللَّهِ يَكُونُ، وَمِثْلُ ذَلِكَ أَنْ تَرَى رَجُلًا يَرِيدُ أَنْ يُوَقِّعَ فِعْلاً أَوْ رَأَيْتَهُ فِي حَالٍ
رَجُلٍ قَدْ أَوْقَعَ فِعْلاً أَوْ أَخْبَرْتَ عَنْهُ بِفِعْلٍ فَتَقُولُ زَيْدًا، تَرِيدُ اضْرِبْ زَيْدًا أَوْ أَنْضِرْ
زَيْدًا))^(٣) فكل هذه الأسماء التي استعان بها سيبويه في تحليله هي نفسها التي يستند
إليها السياقيون في نظريتهم.

ثالثاً: حرص سيبويه حرصاً شديداً على عدم فصل الكلمة أو الجملة عن
محيطها الخارجي أو عن سياق حالها، وهذا مبدأ من مبادئ النظريات السياقية،
ويتضح ذلك عند سيبويه من خلال ربط الجمل المختزلة لغوياً التي لا يفهم معناها
إلا بسياقها كما في قوله: ((وَحَدَّثَنَا بَعْضُ الْعَرَبِ أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي أَسَدٍ قَالَ يَوْمَ
جَبَلَةٍ وَاسْتَقْبَلَهُ بَعِيرٌ أَغْوَرَ فَتَطَيَّرَ مِنْهُ فَقَالَ: يَا بَنِي أَسَدٍ أَغْوَرَ وَذَا نَابٍ، فَلَمْ يُرَدَّ أَنْ
يَسْتَرْشِدَهُمْ لِيُخْبِرُوهُ عَنْ عَوْرِهِ وَصَحَّتْهُ، وَلَكِنَّهُ نَبَّهَهُمْ كَأَنَّهُ قَالَ: أَسْتَقْبِلُونَ أَغْوَرَ وَذَا

(١) للكتاب: ٢٧٢/١.

(٢) يُنظر: مفهوم الجملة في اللسانيات والنحو العربي، د. محمد خير الحلواني: ٢٢٠، مفهوم
الجملة عند سيبويه، د. حسن عبد الغني: ٢٠٥.

(٣) للكتاب: ٢٥٧/١.

ناب! فالاستقبالُ في حال تنبيهه إياهم كان واقعاً كما كان التلَوْنُ والتثَقُّلُ عندك ثابتين في الحال الأول، وأراد أن يثبتَ لهم الأعورَ ليحذروه))^(١).

فسيبويه هنا يحل النص بسياق حاله، وهكذا يقدر الحذف في ضوء التفسير الداخلي، ثم يلاحظ كيف ينصرف الاستفهام إلى التوبيخ والتقرير في ضوء معطيات الموقف الاجتماعي^(٢).

رابعاً: مراعاة سيبويه للمخاطب في تفسير ظواهر نحوية كثيرة وما يطرأ على الجملة من عوارض، إذ قال: ((ولا يستقيم أن تخبر المُخاطَبَ عن المنكور، وليس هذا بالذي ينزل به المُخاطَبَ منزلتك في المعرفة، فكرهوا أن يقربوا باب لبس))^(٣).

خامساً: مراعاة سيبويه لسياق الحال في الحكم على الجملة الواحدة، بالصواب مرة وبالخطأ أخرى، إذا استعملت في غير سياقها الذي وُلدت فيه، ففي جملة: أنا عبد الله منطلقاً، يقول سيبويه: ((... وذلك أن رجلاً من إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمر فقال: أنا عبدُ الله منطلقاً، وهو زيدٌ منطلقاً كان محالاً؛ لأنه إنما أراد أن يخبرك بالانطلاق، ولم يقل هو ولا أنا حتّى استغنيت أنت عن التسمية؛ لأن هو وأنا علامتان للمضمر وإنما يضمّر إذا علم أنك قد عرفت من يعني، إلا أن رجلاً لو كان خلف حائط أو في موضع تجهله فيه فقلت: من أنت؟ فقال: أنا عبد الله منطلقاً في حاجتك كان حسناً))^(٤).

فقد تدبَّه سيبويه إلى اثر المتغيرات الخارجية كالمتكلم وموقفه الخاص من كل من العنصرين في اختيار احد وجهين جانزين في مقياس النحو، ووضح من ذلك

(١) الكتاب: ٣٤٣/١.

(٢) يُنظر: نظرية النحو العربي: ٨٩.

(٣) الكتاب: ٤٨/١.

(٤) الكتاب: ٨١-٨٠/٢.

انه يرسم لأبناء اللغة أن يساقوا المتغيرات الخارجية والوجوه الجائزة المناسبة عند استعمال اللغة^(١).

فإننا لو وازنا هذه المسألة السيوية بما يراه بيرلنج (Burling) أن المتغيرات الخارجية إنما تؤثر في اللغة في تلك المواضع التي يبيح فيها النحو الاختيار، أي يدخلها في سعة الجواز، فإن سيوييه يبدو كأنما راد هذه الطريق منذ اثني عشر قرنا^(٢).

ثانياً- عناصر سياق الحال عند سيوييه:

لم يكن النحاة العرب بعديين عن دراسة المعاني في تحليل الجمل، بل كانوا على صلة وثيقة بمعاني الكلام وبأغراض الأسلوب ومقاصده، وبطبيعة العلاقة بين المتكلم والمخاطب، وبملابسات الخطاب ودلالته وأغراضه، فلم يفهموا اللغة على أنها منظومة من القواعد المجردة فحسب، وإنما فهموها على أنها لفظ معين يؤديه متكلم معين في مقام معين لأداء غرض تواصلية إبلاغي معين، لذلك جعلوا من أهداف الدراسة النحوية إفادة المُخاطَب معنى الخطاب وإيصال رسالة إبلاغية إليه^(٣).

وهذا مبني على أساس وعيهم أن النظام اللغوي نظام إفادة لتبليغ أغراض المتكلم للمخاطب، وهما ركيزة أساسية فيه لا يمكن عزله عنها إذ لا يمكن أن تفهم النصوص ما لم يُعرف قصد قائلها والفائدة التي يجتنيها السامع، لأنَّ همَّ المتكلم أن يبلغ أكبر عدد ممكن من الفوائد بأقل عدد ممكن من الجهود^(٤). ولا شك في أنَّ

(١) يُنظر: نظرية النحو العربي: ٩٣.

(٢) يُنظر: المصدر نفسه: ٩٣، الهامش: ٢٥، تعليق د. نهاد الموسى على قول سيوييه السابق.

(٣) يُنظر: التداولية عند العلماء العرب، د. مسعود صحرلوي: ١٧٤.

(٤) يُنظر: النحو العربي ومنطق أرسطو، عبد الرحمن الحاج صالح: ٧٤، نظرية النحو العربي: ٨٧.

الجملة العربية خاضعة لمناسبات القول وللعلاقة بين المتكلم والمخاطب، ولا يتم التفاهم في أية لغة إلّا إذا روعيت تلك المناسبات، وأخذت العلاقة بين أصحابها بالحسبان^(١).

فالذي يبدو أنّ طريقة التواصل بهذا المعيار لم تستوف دقائقتها وتفصيلها لدى شعب من الشعوب على النحو الذي نهياً له في الفكر العربي لدى رواده وعلمائه فلم يتركوا معنى يتصل بمهمة المتكلم في إفهام السامع إلّا نبهوا عليه، ولم يغفلوا عن شيء يتصل بمهمة المتلقي في فهم ما يلقى إليه إلا وقد وقفوا عنده وأشاروا إليه^(٢). فكل عملية خطاب تنتج بين طرفين أساسيين هما: المتكلم والمُخاطَب، فالمتكلم يعبر عما في فكره من معاني بلغته المهيأة لذلك ويحاول أن يسلك السبل الكفيلة بإيصال ما يريد إلى السامع، وهذا يقتضي أن تكون العلاقة بين المتكلم والسامع ذات ملامح واضحة، ومن أجل هذا يراعي المتكلم كل ما من شأنه تحقيق ذلك كالمخاطب لأن ((المخاطبَ أساسٌ في استمرار التفاهم والاتصال بين المخاطب والمتكلم لذا لا يستطيع المتكلم أن يجعل كلمة في منأى عن إدراك المخاطب وفهمه فهو لا يستطيع الاستمرار في الكلام من غير معرفة بالظروف الاجتماعية والنفسية للمخاطب))^(٣).

لذا يسعى المتكلم جاهدا لمعرفة الحال التي يكون عليها المخاطب؛ ليتسنى له صياغة كلامه على وفق تلك الحال؛ لأنّ مراعاتها تسهم كثيراً في كيفية صياغة البناء التركيبي للجملة؛ لذا يختلف الأسلوب الذي يتبعه المتكلم كما وكيفاً مع السامع، فقد يحتاج إلى الإيجاز في موطن الحاجة إليه كأن يكون السامع عالماً بأطراف الحديث مدركا وملما بالموضوع وكذا الحاجة إلى الإطناب والتطويل^(٤).

(١) يُنظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٢٥.

(٢) يُنظر: قراءة النص وجماليات التلقي، د. محمود عباس: ١٣٢.

(٣) مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه (البحث): ٢٨.

(٤) يُنظر: مراعاة المخاطب في النحو العربي، د. ب. الخفاجي: ٥٩.

فالعلمية التواصلية في الخطاب تقتضي إقبال المُخاطَب وإصغاء للمتكلّم بكل جوارحه لا بسمعه حسب بل ببصره فقد قال ابن جني: ((أَوْ لَا تَعْلَمُ أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا عَنَاه أَمْرٌ فَأَرَادَ أَنْ يُخَاطَبَ بِهِ صَاحِبَهُ، وَيُنْعَمَ تَصَوُّيرَهُ فِي نَفْسِهِ، اسْتَعْطَفَهُ لِيُقْبَلَ عَلَيْهِ، فيقول له: يَا فُلَانُ أَيْنَ أَنْتَ؟ أَرْنِي وَجْهَكَ، أَقْبِلْ عَلَيَّ أَحَدْتُكَ، أَمَا أَنْتَ حَاضِرُ يَاهُنَاهُ، فَإِذَا أَقْبَلَ عَلَيْهِ، وَأَصْغَى إِلَيْهِ، انْدَفَعَ يَحْدُثُهُ، أَوْ يَأْمُرُهُ، أَوْ يَنْهَاهُ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ، فَلَوْ كَانَ اسْتِمَاعُ الْأَذْنِ مَغْنِيًا عَنِ مَقَابِلَةِ الْعَيْنِ، مَجْزِيًا عَنْهُ، لَمَا تَكَلَّفَ الْقَائِلُ، وَلَا كَلَّفَ صَاحِبُهُ الْإِقْبَالَ عَلَيْهِ وَالْإِصْغَاءَ إِلَيْهِ))^(١).

وكذلك على المتكلم الذي يروم نقل ما يدور في ذهنه إلى المخاطب أن يتعرف على الجوانب المتعددة التي تحيط بذلك المخاطب لكي يكون خطابه ملائماً لمخاطبه، ويستطيع أن يوصل رسالته بسهولة ويسر. فلا بد للمرء من أن يسأل في ذلك عن هوية المخاطب، وموضوع خطابه، وكيفية إبراز الموضوع في الخطاب، وظروف فهم السامع وتأويله، ودخل هذه الظروف في علاقة الخطاب باللغة، وكيفية انعكاس العناصر غير اللغوية في التنظيم اللغوي لعناصر الخطاب^(٢).

وقد أولى العلماء العرب من بلاغيين ونحويين ونقاد العلاقة بين المتكلم والسامع اهتماماً كبيراً تجلّى في كتبهم التي وصلت إلينا. فقد تحدثوا عن الخطيب وعلاقته بجمهوره، والتراسل بينه وبين مستمعيه فقضية الفهم والإفهام في الخطابة كانت من القضايا التي شغلت رواد الفكر العربي؛ لحرصهم على التواصل الذهني بين الخطيب وجمهوره، فإذا انقطع التواصل بينهما؛ لِعَجْزِ المتكلم أو لسوء فهم قَدَّ الكلام غايته وحظه من البلاغة.^(٣) فقد يقف المتكلم في معظم الأحيان موقفاً خاصاً من السامع، ويتضح هذا الموقف في اختيار الكلمات وترتيبها، والعربية منذ نشأتها

(١) الخصائص: ١/ ٢٤٦-٢٤٧.

(٢) يُنظر: نظرية السياق (المقام) والموقف الكلامي بين اللغويين العرب والأجانب، د. هادي زهر، بحث، مجلة آداب المستنصرية ع ٢٤-٢٥ سنة ١٩٩٤: ٧١.

(٣) يُنظر: البيان والتبيين، الجاحظ ١/ ٨٧، مراعاة المخاطب في النحو العربي: ٢٢.

تحاول استقصاء هذا الموقف ولا تكتفي بما قد تسميه الاهتمام التلقائي بالسامع بل تسعى إلى ما يشبه العمد والاحتفاء بمواقف معينة^(١). ويكتشف المتكبر في الدراسات النحوية أن كثيراً من الأحكام بناها النحويون أو وجهوها في ضوء تخيل وجود محاور يقبل على المتكلم ويحاوره لذا يكون الحكم مبنياً على قول مفترض للمخاطب يحمل المتكلم الرد عليه، وصياغة جمل في ضوء ما يعنيه المُخاطَب ويقصده^(٢).

وقد دأب سيبويه على تخيل الظروف المحيطة بكثير من التعبيرات التي نطق بها العرب وعلى استرجاع حضور المُخاطَب أو السامع في بعض الأحيان، لتكتمل بذلك عملية التحوار أو التواصل الذي أدى إلى نشوء نص منطوق، لأنه فطن إلى أن اللغة أداة تواصل في طبيعتها، فكل عبارة قائل أو متكلم قصد من ورائها شيئاً، ولا بد من وجود سامع أو مخاطب يعرف معنى هذه العبارة ويدرك الغاية منها، فإذا اعترت هذا النص ظاهرة تركيبية، رد ذلك إلى مراد المتكلم، وإلى قدرة السامع على الفهم، وقبل ذلك إلى معرفة المتكلم بما يستطيع فهمه.

ولاشك في أن سيبويه كان يتخيل بإدراك عميق كل مُخاطَب وهو يسمع ما يتحدث به المتكلم سواء أ كان عالماً بما يقال، عارفاً به، أم خالي الذهن، أم جاهلاً، أم غافلاً، ويبنى كثيراً من الأحكام والعلل في ضوء هذا التصور ويجعل لكل حال من أحوال المُخاطَب حكماً يقصده المتكلم؛ لأن المتكلم يضع في حسبانه علم المُخاطَب وجهله وما يقتضيه ذلك من تنبيه أو تنكير أو تأكيد^(٣). والملاحظ في نصوص سيبويه التي تراعي أطراف العملية الخطابية أنها يمكن أن تكون موزعة على محاور ثلاثة: أولها ما يظهر اهتمام سيبويه بالمتكلم وحده في تفسير الظواهر النحوية. وثانيها ما يظهر اهتمام سيبويه بالمخاطب وحده، وثالثها ما يفهم منه

(١) يُنظر: اللغة والتفسير والتواصل، د. مصطفى ناصف: ١١.

(٢) يُنظر: مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه (البحث): ٢٦.

(٣) يُنظر: المصدر نفسه: ٢٥.

مراعاة سيبويه للمتكلم والمُخاطَب كليهما وقد يرافق ذلك اهتمام بالحال المشاهدة من قبل المتكلم والمخاطب. ويستطيع المتدبر في ذلك أن يصل إلى نتيجة مفادها أنَّ سيبويه يُحوِّل النصوص المكتوبة إلى مقاطع حوارية فيتخيل عناصرها الكلامية وعلى أساس ذلك ينفذ إلى تفسير ظواهرها اللغوية تبعاً إلى المحيط الذي ولدت فيه، لذا فإنَّ قارئ هذه النصوص يجد نفسه بين أشخاص يحاور بعضهم بعضاً وكانَّ اللغة المكتوبة تصبح لغة حية منطوقة. ويمكن أن نفهم من خلال ما تجمّع لدينا من نصوص سيبويه الخاصة بالمتكلم والمخاطب والحال المشاهدة انه يستعين غالباً بالمتكلم والمخاطب ويتخذهما أداة تحليلية لتفسير الظواهر النحوية فيضع في حسابه قصد المتكلم وإفادة المُخاطَب، فنجد متكلم سيبويه يراعي مخاطبه في تكوين الجمل بأنَّ يبين له أو يدفع توهمه، أو يبتعد عن اللبس، وقد نجده في أحيانٍ يبحث المتكلم على مراعاة مخاطبه في صياغة جملة وأوجهها الإعرابية، وعلى نحو ذلك تكون هناك مراعاة المُخاطَب للمتكلم في ما يتعلق بالرد أو الإجابة على كلامه.

١. المتكلم:

اللغة على رأي ابن جني: ((أصوات يُعبر بها كل قوم عن أغراضهم))^(١) تقتضي متكماً يعبر بها عن أفكاره وأغراضه وقال ابن خلدون: ((إن اللغة في المتعارف هي عبارة للمتكلم عن مقصوده... واللغة ملكة في اللسان... وهو في كل أمة بحسب اصطلاحاتهم))^(٢) ومن هنا تتأتى أهمية المتكلم إزاء اللغة؛ لان اللغة وجدت لأجل المتكلم يعبر بها عن أفكاره لذلك جعل اللغويون المحدثون مرجعية بعض وظائف اللغة إلى المتكلم إذ يقول هنري سويت: ((إن اللغة هي التعبير عن الأفكار بوساطة الأصوات الكلامية المؤتلفة في كلمات))^(٣) فالوظيفة التعبيرية هي

(١) الخصائص: ١/٣٤.

(٢) المقدمة: ١٢٥٢-١٢٥٤.

(٣) اللغة والمجتمع، السعرن: ٤.

إحدى وظائف اللغة مرجعيتها إلى المتكلم، كما أكد ذلك بوهرلر (Buheler)^(١)، وجاكبسون (R.Jakobson)^(٢) وهي عنده: ((المركزة على المرسل وتهدف إلى أن تعبر بصفة مباشرة عن موقف المتكلم تجاه ما يتحدث عنه))^(٣).

فلما كانت اللغة وسيلة التعبير عن الأفكار، وهذه الأفكار ناتجة عن المتكلم، إذن يمثل المتكلم محوراً أساسياً من محاور العملية اللغوية ذلك أن النزوع لإنشاء النص، أو الشروع في الكلام، إنما يكون من متكلم ويخضع بالدرجة الأولى لمراده وغرضه.

ويُفهم الكلام في ضوء شخصية المتكلم التي تتشكل من خصائص معينة تسم المتكلم بصفة خاصة تنعكس في حديثه بشكل يصبح أسلوباً خاصاً به^(٤).

لذلك لقي المتكلم اهتماماً في الدراسات اللغوية المختلفة قديماً وحديثاً، فالدراسات اللغوية واللسانية الحديثة أولته عناية خاصة، فكان عنصراً مهماً في النظريات اللغوية ولاسيما تلك التي تُعنى بالمعنى، ففي النظرية السلوكية عدّه بلومفيلد العنصر الذي يصدر عنه المثير الذي يستدعي استجابة المخاطب، لذلك كان التركيز عليه من أهم أسس هذه النظرية وصولاً إلى المعنى^(٥).

وكان المتكلم عنصراً أساسياً في نظرية فيرث، لذلك أكد ضرورة مراعاة جنس المتكلم، وهل هو ذكر أو أنثى؟ صغير السن أو كبيره؟ واحد أو اثنان أو جماعة أو جمهور؟ وشكله الخارجي ونبرة صوته^(٦) لأن التوصل إلى المعنى الحقيقي يتطلب مراعاة عنصر المتكلم وما يتصل به وشخصيته ومكانته في المجتمع

(١) يُنظر: مدخل إلى علم اللغة الحديث، البركاري: ٣٣.

(٢) يُنظر: قضايا الشعرية، جاكبسون: ٢٧.

(٣) المصدر نفسه: ٢٨.

(٤) يُنظر: دلالة السياق: ٦٠١.

(٥) يُنظر: دلالة السياق: ١٧٨-١٧٩.

(٦) يُنظر: أضواء على الدراسات اللغوية: ١٢٣، والنحو والدلالة: ١١٤.

وثقافته وانتمائته الاجتماعي وعقيدته؛ لذلك إن دلالة الكلمة تختلف باختلاف المتكلم، لأن كل متكلم تحيطه ظروف حالية خاصة.^(١) فكل متكلم بلغة من اللغات تتكون لديه من تعلمه للغة ومن ممارسته لها عادات أو نظم عقلية خاصة فيما يتعلق بتأليف الجمل وهو يألف هذه العادات كما يألف نطق أصوات لغته وتصدر عنه نماذج تأليف للكلمات في جمل بطريقة لا شعورية^(٢).

وكذلك كان للمتكلم نصيب في الدراسات الأسلوبية عند المحدثين إذ إنه يمثل دعامة أساسية في علم الأسلوب فهو الذي يقوم بعملية التركيب أي صوغ المفاهيم والمتصورات المجردة في نسق كلامي محسوس، يُنقل عبر القناة الحسية بوساطة الأداة اللسانية. وهو مقدم في الأسلوبية على المُخاطَب والخطاب؛ لأن الرسالة اللغوية من حيث حدوثها تنبثق من منشئها تصوراً وخلقاً وإيرازاً للوجود، ولنَّ تحديد الأسلوب باعتماد عنصر المتكلم مغرق في القدم يتخطى حواجز الأسلوبية المعاصرة إلى بلاغة اليونان وغيرهم^(٣).

والمتكلم أحد المراكز الأساسية في التداولية التي تبحث في معنى المتكلم وقصده ونواياه في الخطاب^(٤)، لذلك كان من أجل تأويل العناصر التي ترد في خطاب ما، من الضروري معرفة من هو المتكلم؟ ومعتقداته ومقاصده وشخصيته وتكوينه الثقافي.^(٥)

(١) يُنظر: فصول في علم للدلالة: ١٣٩.

(٢) يُنظر: علم اللغة، السعران: ٢٠٥.

(٣) يُنظر: الأسلوبية والأسلوب، د. عبد السلام المسدي: ٥١، ٥٠٥-٥٠٦.

(٤) يُنظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود احمد نحلة: ٦.

(٥) يُنظر: التصور التداولي للخطاب اللساني، نعمان بوقرة: ٨٣، لسانيات النص، محمد

خطابي: ٢٩٧، بلاغة الخطاب وعلم النص، صلاح فضل: ٩٩.

وفي نظرية التواصل اللغوية لرومان جاكبسون يُعدّ المتكلم الطرف الأول في عملية التواصل، والمسؤول عن إرسال الرسالة واختيار المرجع وقناة الاتصال والرمزة.^(١)

وهذا يعني أن جل الدراسات اللغوية الدلالية واللسانية الحديثة أضحت تركز في رصدها للعملية الإبلابية والتواصلية على المتكلم حتى صارت طبيعة الدلالة المحمولة في الكلام موقوفة على قصد المتكلم في إعلامه المتلقي بالخبر.^(٢) إن تلك الأهمية التي نالها المتكلم في الدراسات اللغوية الحديثة، كان قد استشعرها اللغويون القدماء من قبل فحظي عندهم من العناية ما لقيه عند المحدثين. وكان المتكلم موضع اهتمام البلاغيين إذ نال عنايتهم فتناولوا جوانبه المختلفة وحالاته الكلامية إذ أنه يمثل من النظرية البلاغية منزلة مرموقة، فهو طرف مهم في عملية الكلام وعنصر فعال في تحديد خصائص النص إذ تقع على عاتقه كلفة إخراجة على سمت يستجيب لمقتضيات الوظيفة والإبانة والمقام.^(٣) وهو الذي يعمل الأعمال الدلالية التي تنقلب عند التحوي إلى مفاهيم ويعمل الأعمال الدلالية التي تنقلب عند البلاغي إلى مفاهيم بلاغية معنوية أو مجازية أو بديعية^(٤). زيادة على أنه مدعو إلى تحقيق المناسبة المرجوة حتى لا يخرج عن حد البلاغة إلى مراعاة الغرض الذي يسعى الحديث إلى تحقيقه، فلا يخلط بين أقدار الألفاظ وأقدار المعاني ولا يتصنع الجد حيث يجب الهزل^(٥). إذ قال الجاحظ: ((ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني، ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين، وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طريقة طبقة من ذلك كلاما، ولكل حالة من ذلك مقاما، حتى يقسم أقدار الكلام

(١) يُنظر: حدود التواصل، مانفرد فرائك: ٣٨.

(٢) يُنظر: علم الدلالة، أصوله ومباحثه، منقور عبد الجليل: ١٥٤-١٥٥.

(٣) يُنظر: التفكير البلاغي عند العرب: ٢٤٨.

(٤) يُنظر: نظرية النحو العربي: ٨٥-٨٦.

(٥) يُنظر: التفكير البلاغي عند العرب، حمادي حمود: ٢١١.

على أقدار المعاني، ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات)) (١).

هكذا كان المتكلم محوراً تدور حوله الدراسات البلاغية في موضوعاتها المختلفة كعلم المعاني وما يتصل به من الذكر والحذف والفصل والوصل، والتقديم والتأخير، وشروط الفصاحة والبلاغة في مراعاة مقتضى والمطابقة بين المقام والمقال وغير ذلك.

أما النحويون فكان المتكلم مدار بحثهم لأنه غاية نحوهم ولأجله استُقرت اللغة، وقعدت لصيانة لسانه من اللحن، ولفهم مراده ومقصوده في كلامه، فقد راعى النحاة المتكلم في مسائل نحوية كثيرة وعلى أساسه فسروا ظواهر نحوية وأساليب لغوية، فكان غرض المتكلم أو قصده الغاية التواصلية التي يريد المتكلم تحقيقها من الخطاب وقصده منه. المحور الذي بنيت على أساسه قواعد النحو واللغة (٢).

وأمثلة اعتماد النحاة على المتكلم في التحليل النحوي كثيرة ولا سيما ما وجدناه في كتاب سيبويه من مراعاة المتكلم وغرضه ومقصده في الكلام، وبلغ الاهتمام بالمتكلم ذروته عند العالم اللغوي ابن جني، ورضي الدين الاسترأبادي، إذ جعلاه العامل والموجد لعلامات الإعراب رافضين أن يكون العامل لفظياً ومعنوياً إذ قال ابن جني: ((فأما في الحقيقة ومحصل الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجزم والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا شيء غيره وإنما قالوا لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ وهذا واضح)) (٣).

وتابعه الرضي في ذلك مُسنداً العمل النحوي إلى المتكلم فقال: ((الموجد للمعاني وعلاماتها هو المتكلم. ولكن النحاة جعلوا الآلة كالموجد لها ولهذا سميت

(١) البيان والتبيين، الجاحظ: ١/١٣٨.

(٢) يُنظر: التداولية عند العلماء العرب: ٢٠٠-٢٠١.

(٣) الخصائص: ١/١٤٩.

عوامل))^(١) ولما تعرض أبو حيان النحوي (ت ٧٤٥هـ) للمستثنى ذكر أن ((إلا) ليست هي التي تستثنى، إنما يُستثنى بها، والمستثنى هو المتكلم^(٢)). وقد نال هذا الرأي إعجاب المحدثين فتأثر به الأستاذ إبراهيم مصطفى متابعاً ابن جني والرضي في ذلك^(٣).

والحق أن الفهم الصحيح لقول ابن جني يظهر أنه عين الصواب، إذ إن أبا الفتح لم يقصد أن المتكلم يقوم بالعمل النحوي اعتباطاً، وإنما يقوم به بعد مطابقة ذهنية بين المعنى والحركة الإعرابية، فتأتي الحركات من فعله تبعاً لما في ذهنه من معانٍ إذ ((نراه يقصد به أن المُنفذَ لوضع الحركة الإعرابية على أواخر الكلم في الجملة هو المتكلم طبقاً لما جاء عن العرب في لغتهم قياساً عليها. ولو كان ابن جني يقصد بالعامل المتكلم المعنى المطلق لهذه العبارة لكان يدعو إلى فوضى اللغة))^(٤) لأن المتكلم العربي عندما يريد أن يعبر يقوم في ذهنه بعمليات عقلية ترتد إلى عمليتين أساسيتين: عملية تحليلية فعلية تركيبية. أما التحليلية فهي تلك التي يميز بها العقل بين عدد معين من العناصر التي تنشأ بينها علاقة معينة. أما عملية التركيب أو التأليف فهي تلك التي يركب بها العقل أو ينظم أو يؤلف بين هذه العناصر المختلفة لتكوين ما يسمى في الاصطلاح الصورة اللفظية.^(٥)

وجعل ابن جني غرض المتكلم يصلح الكلام ويفسده وذلك عند حديثه عن الحذف في سياق جملة التمييز بقوله: ((وقد حذف المميز وذلك إذا علم من الحال حكم ما كان يعلم منها به وذلك قولك: عندي عشرون واشتريت ثلاثين وملكت

(١) شرح الكافية للرضي: ٥٩/١.

(٢) يُنظر: منهج السالك، أبو حيان: ٣٠.

(٣) يُنظر: أحياء النحو، إبراهيم مصطفى: ٣١، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه، خليل أحمد

صايرة: ٧٣، في التحليل اللغوي، د. خليل أحمد صايرة: ٧٥.

(٤) العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه: ٦٧.

(٥) يُنظر: علم اللغة، السعران: ٢٠٦.

خمسة وأربعين، فإن لم يعلم المراد لزم التمييز إذا قصد المتكلم الإيابة، فإن لم يرد ذلك وأراد الإلغاز وحذف جانب البيان لم يوجب على نفسه ذكر التمييز، وهذا إنما يصلحه ويفسده غرض المتكلم وعليه مدار الكلام^(١).

وفرق ابن هشام بالمتكلم بين (كم) الخبرية والاستفهامية بسبب وضع المتكلم إذ قال: ((إن المتكلم بالخبرية لا يستدعي من مخاطبه جواباً لأنه مخبر، والمتكلم بالاستفهامية يستدعيه لأنه مستخير))^(٢).

وقد منع النحاة إضمار حرف العطف اعتماداً على المتكلم ((لأن الحروف أدلة على معان في نفس المتكلم فلو أضمرت لم يكن شيء يدل عليها فلا يُهتدى إلى مراد المتكلم))^(٣) وقد بلغ اهتمام النحويين بالمتكلم إلى مراعاة غلطه في كلامه ونسيانه، وذلك من خلال موضوع بدل الغلط والنسيان وهو ((ما لا يقصد متبوعه بل يكون المقصود البديل فقط وإنما غلط المتكلم فذكر المبدل منه ويسمى بدل الغلط والنسيان))^(٤) واعتمد النحاة أيضاً على المتكلم في التفريق بين معاني الإعراب كالرفع والنصب إذ قال الرضوي عن معاني رفع المضارع ونصبه بعد حتى: ((إذا أردنا أن نبين متى يرفع المضارع بعد حتى ومتى ينصب قلنا ذلك إلى قصد المتكلم))^(٥).

والمتكلم حجر الأساس لبعض أساليب الكلام كالتوكيد إذ يقول الرضوي: ((الغرض الذي وضع له التأكيد أحد ثلاثة أشياء: أحدها أن يدفع المتكلم ضرر غفلة السامع عنه، وثانيها أن يدفع ظنه بالمتكلم الغلط... والغرض الثالث أن يدفع المتكلم

(١) الخصائص: ١٥٥/٢.

(٢) مغني اللبيب، ابن هشام: ٢٤٤/١.

(٣) الفصول المفيدة في الواو المزيدة، أبو سعيد العلاني الدمشقي: ١٢٤.

(٤) شرح ابن عقيل: ٢٤٩/٣.

(٥) شرح الكافية للرضوي: ٥٨/٤.

عن نفسه ظن السامع به تجوزاً...))^(١) وكذلك الاستفهام والاستثناء والنداء والنفي وغيرها.

أما المتكلم عند سيبويه فيمثل غايةً وهدفاً، إذ إن سيبويه ينقل لنا اللغة الحية كما نطقها أصحابها، فكان دقيق الملاحظة لمركبي اللغة، عارفاً مقاصدهم لأنه يدرس الكلام العربي في محيط استعماله لذلك كان معنياً في كتابه باللغة المنطوقة فضلاً عن المكتوبة ((فاللغة المنطوقة تشكل حيزاً كبيراً من الكتاب، ولم يستخدم سيبويه العبارة نفسها ولكن هناك العديد من الكلمات التي تخص تلك اللغة، كقوله: (تقول) و(تخاطبني) و(تحدث) وسواها))^(٢) فالأمثلة التي تخص المتكلم في الكتاب كثيرة ولكن ما يعيننا منها تلك التي تراعي المتكلم في محيطه الخارجي لتحليل النصوص اللغوية وتفسير ظواهرها المختلفة. فكثيراً ما نجد سيبويه يعتمد على المتكلم في التعيد النحوي بل انه في بعض الأحيان نجده يتخيل متكلماً مستنداً اليه في ربط النص بمحيطه وصولاً إلى كنه بنيته العميقة. ومن خلال استقرائنا للأمثلة التي تخص المتكلم في الكتاب لاحظنا أن المتكلم عند سيبويه متنوع الأدوار سواء أ كان حقيقياً أم متخيلاً من سيبويه، فمرة نجد متكلم سيبويه شاعراً، وينزله منزلة خاصة يحتمك إلى شعره أحياناً ويتجاوز عن كثير من أخطائه معتذراً له بقوله: ((اعلم انه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام))^(٣).

وقد يكون المتكلم عند سيبويه متكلماً متعلماً، قارئاً كان أو سامعاً وهو الذي دأب سيبويه على توجيهه وتعليمه فنراه يطلب إليه في كل حين ترسم سنن العرب في التعبير والسير على وفق قواعد المتكلمين الأصليين اللغة وهو يتوجه إليه بالحديث في اغلب نصوص الكتاب أمراً أو ناهياً أو ناصحاً كقوله: ((فقف على هذه

(١) شرح الكافية للرضي: ٢٧٤-٢٧٥.

(٢) الدلالة والتعيد النحوي: ٢٢٨.

(٣) الكتاب: ٢٦/١.

الأشياء حيث وقفوا^(١)) وقد يكون المتكلم متكلماً مخطئاً وهو العربي الذي يشوب كلامه بعض الضعف والذي يعتمد سيبويه في كثير من المواضع إلى تصويب بعض تراكيبه وعدّها ضعيفةً أو قبيحة^(٢). وقد يكون المتكلم عند سيبويه ثقةً وهو العربي الموثوق بكلامه وفصاحة لغته وخلوها من الأخطاء وهو المرجع الأساس له في تعقيده اللغة وفي استنباطه وآرائه، لأن كلام هذا المتكلم يسير على وفق القياس لذا يسند إليه سيبويه كل العمليات اللغوية التي تجري في اللغة كالحذف والإضمار والاختزال والاستغناء والاختصار والاستخفاف والتقديم والتأخير والتعريف والتكثير. ومن خلال ما وقفنا عليه من نصوص سيبويه النحوية التي تخص مراعاة المتكلم تبين لنا أن اهتمام سيبويه بالمتكلم ومراعاته له كان يدور في أربعة محاور، هي:

١. مراعاة استعمال المتكلم: فمن خلال ملاحظة سيبويه لنطق المتكلم ومشافهته تكونت لديه دراية تامة في معرفة ما يكثر في الاستعمال من الكلام فيكون علّة مسوغةً للحذف، ومعرفة لجوء المتكلم أحياناً إلى أيسر السبل في النطق مراعاةً لمبدأ الخفة في الكلام فيتخذ ذلك أساساً في تفسير الظواهر اللغوية.

٢. مراعاة قصد المتكلم: فقد يعتمد سيبويه على قصد المتكلم في تفسير بعض الظواهر اللغوية كالذكر والحذف، وقد يكون قصد المتكلم ومراده مسوغاً لتجويد بعض الكلام ومنعه، فمثلاً جملة: رأيت زيداً أباه. تحسن وتقبّح تبعاً لقصد المتكلم فهي غير جائزة إذا كان ((الأب غير زيد لأنك لا تبيّنه بغيره ولا بشيء ليس منه))^(٣) وهي جائزة إذا كان المتكلم ((أراد أن يقول... رأيت أبا زيد، فغلط أو نسي ثم استدرك كلامه بعد))^(٤) وقد يتخذ سيبويه من قصد المتكلم أداةً للفرقة بين

(١) الكتاب: ١/٢٦٦.

(٢) ينظر: الكتاب: ١/٣٣٠.

(٣) الكتاب: ١/١٥١.

(٤) الكتاب: ١/١٥٢.

معاني الإعراب كالرفع والنصب، كتفسير سيبويه لوجه الرفع بعد حتى ووجه النصب بعدها استعانة بقصد المتكلم.^(١) وكذلك وجه الرفع والنصب للفعل المضارع بعد إذن تبعاً لقصد المتكلم.^(٢)

٣. مراعاة حال المتكلم: يجعل سيبويه من حال المتكلم فيصلاً في الحكم على تسويغ بعض التراكيب اللغوية فتتغير تبعاً لحاله من ظن وعلم وغفلة وتراخ كما في استعمال أحرف النداء تبعاً لحال المتكلم فالمستغيث غير النادب وغير المنادي المجتهد.^(٣) وكذلك إلغاء ظن وأخواتها وإعمالها تبعاً لحال المتكلم من الشك واليقين.^(٤)

٤. توجيه المتكلم: وقد نجد سيبويه مع متكلمه موجهاً ومرشداً له لتحري سلامة النطق بالعربية فكثيراً ما يردّد عبارة ((لا يجوز لك أن تقول)) و((ينبغي أن تقول)) كقوله: ((ولا يجوز أن تخط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة))^(٥) وقوله: ((فإنما ينبغي لك أن تبدأ به وإن لم تكف بذلك زدت من المعرفة ما تزداد به معرفة))^(٦) وغيره، ولا شك في أنه كان يتوخى تعليم المخاطب ووضع قوانين للغة لا ينبغي له أن يجهلها.

٢. المخاطب:

عني دارسو اللغة على اختلاف وجهاتهم وتخصصاتهم بالمخاطب، وأولوه عناية خاصة لكونه أحد أطراف العملية اللغوية، ووصول الأفكار الملقاة إليه بجلاء ووضوح هي الغاية المنشودة التي يسعى المتكلمون إلى تحقيقها بمفردات اللغة إذ

(١) يُنظر: الكتاب: ١٧/٣-١٨.

(٢) يُنظر: الكتاب: ١٦/٣.

(٣) يُنظر: الكتاب: ٢٦٩/٢-٢٢٣٠.

(٤) يُنظر: الكتاب: ١١٨/١-١٢٠.

(٥) الكتاب: ٦٠/٢.

(٦) الكتاب: ٧/٢.

إن اللغة إشارات يحاول المتكلم إيصالها إلى السامع أو القارئ لذلك يجب أن تُبنى أسسها على وفق العلاقة القائمة بين هذين الركنين، وإن تُراعى الظروف الخارجية التي تحيط بها؛ لأن السامع أو المتلقي أو المُخاطَب أو القارئ جزء مهم منها ينبغي مراعاته في اللغة لكي يتسنى تحقيق هدفها المنشود.^(١)

لذا انصب اهتمام اللغويين على المُخاطَب وفُسِّرَ به كثير من إشكاليات الخطاب اللغوي وبُنيت على وفق مراعاته كثير من قواعد اللغة، فقد اخذ حيزاً واسعاً في الدراسات اللسانية الغربية والعربية.

والاهتمام بالمُخاطَب يشكل ظاهرة ذات أهمية بالغة في الدراسات اللغوية قديمها وحديثها لأنه أحد أطراف العملية اللغوية، فالاهتمام به بدأ منذ القدم، لكن الدراسات اللسانية الحديثة عند الغربيين أولته عناية خاصة إذ أنه يمثل عنصراً مهماً في أغلب النظريات اللغوية لديهم. واهتمامهم به له جذور موعلة في القدم إذ ((تشير المقولات المروية عن أفلاطون وهوراس وأرسطو إلى أن ملاحم مراعاة المُخاطَب ومفهوم التلقي قد بدأ يظهر عند الإغريق))^(٢) ويقال إن أفلاطون كان أسبق من غيره في الإبانة عن هذا المعنى.^(٣) فهو يقول: ((على المرء لكي يكون قادراً على الخطابة أن يعرف ما للنفوس من أنواع، وعلى قدر هذه الأنواع تكون الصفات وهو ما يختلف به الناس... ولكل حالة نفسية نوع خاص من الخطابة فعلياً إذن كي أولد في النفوس نوعاً من الإقناع أن أطابق بين كلامي وطبيعتهم، وإذا توافرت للمرء هذه المبادئ عرف متى يجب أن يتكلم ومتى يجب عليه أن يمتنع من الكلام ومتى عليه أن يكون موجزاً أو مطيلاً أو مبالغاً. أما قبل الوقوف على هذه فلا وسيلة له إلى التعرف على ذلك))^(٤)

(١) يُنظر: مراعاة المخاطب في النحو العربي: ١٥.

(٢) إشكاليات التلقي، سهام حسن خضير: ٧.

(٣) يُنظر: قراءة النص وجماليات التلقي: ١٢١.

(٤) قراءة النص وجماليات التلقي: ١٢١.

أما أرسطو فقد عني بالمتلقي وذلك من خلال ما نسب له للأدب من وظيفة تطهيرية، لذلك إنَّ الوضعيات التي يتم فيها الترميز تعد ذات شأن في تحقيق الاندماج التام بين المتلقي والعمل الدرامي.^(١)

كل ذلك كان حافزاً للغربيين لإيلاء المتلقي العناية الخاصة في الأعمال الأدبية وثمره ذلك ظهور نظرية التلقي في الثلاثينيات من القرن العشرين التي من أهم معطياتها أن كلا من المعنى والمبنى ينتجان عن التفاعل مع القارئ لكونه إلى حد ما المبدع المشارك، لا النص نفسه، بل لمعناه وأهميته وقيمه.^(٢)

وهذا يعني أن أهم شيء في عملية الأدب تلك المشاركة الفعالة بين النص الذي ألفه المبدع والقارئ المتلقي. أي أن الفهم الحقيقي للأدب ينطلق من موقع القارئ في مكانه الحقيقي لذلك يقول آيزر: ((إن النصوص الأدبية تحتوي دائماً على فراغات يمكن أن يملأها القارئ وحده))^(٣).

وهذه النظرية بينت أثر المتلقي أو المخاطب في الأدب، وهناك نظريات أخرى عند الغربيين بينت أثر المتلقي في اللغة ووظيفتها في عملية الاتصال وأثرها في المجتمع، وهي النظريات التي درست المعنى كالنظرية الذهنية التي تنص على أن لكل تعبير لغوي فكرة جاهزة في ذهن المتكلم ومقدرته على إنتاج التعبير الملائم هو الذي يستدعي الفكرة نفسها في عقل السامع.^(٤)

(١) يُنظر: الأصول المعرفية لنظرية التلقي، ناظم عودة خضير: ٤١ - ٤٢.

(٢) يُنظر: المرايا المحدبة من البنيوية إلى التفكيك، د. عبد العزيز حمودة بحث في مجلة عالم

المعرفة: ٣٢٢ - ٣٢٣.

(٣) نقد استجابة القارئ، رمان سلون، بحث، مجلة آفاق عربية: ٣٢.

(٤) يُنظر: الدلالة السياقية عند اللغويين: ١٩٠.

وكذلك النظرية السلوكية التي تضع المعنى ليس في الذهن بل في الطريقة التي يتجاوب معها السامع.^(١) والنظرية السياقية التي جعلت المُخاطَب طرفاً أساسياً في الوصول إلى المعنى من خلال ربط اللغة بمحيطها الخارجي.^(٢)

وعند الأسلوبيين كذلك يُعدّ المُخاطَب ركناً أساسياً في الأسلوب إذ يتجه رواد التنظير والتحليل إلى عدّ الأسلوب ضغطاً مسلطاً على المستقبل بحيث لا يُلقَى الخطاب إلا وقد تهيأ فيه من العناصر الضاغطة على ما يزيل عن المستقبل حسرية ردود الفعل.^(٣)

إذ إن البحث الموضوعي عند الأسلوبيين يقتضي ألا ينطلق المحلل الأسلوبي من النص مباشرة وإنما ينطلق من الأحكام التي يديها القارئ حوله.^(٤) ولذلك يرى الدكتور عبد السلام المسدي: ((إن دخول عنصر المستقبل - قارئاً كان أو سامعاً - في جدل التنظير والتحديد قد اكسب النظرية الأسلوبية ثراءً في تعريف موضوعها. وذلك أن فرضية المُخاطَب في قراءة ماهيات الأسلوب تقوم نقضاً للمبدأ الانتولوجي المطلق، واعتراضاً على أبدية الانتساب بين الباث وملفوظه، وهي للغة نفسها تقسم عرى الرحم بين الوالد والمولود فإذا بماهية الأسلوب وفقاً لمنظور نظرية المُخاطَب موجود مائع ومفروض معلق لا يتنزل ولا يتجسد إلا بإصابة الخطاب مرماه في نفس المستقبل))^(٥)

وربما كان الاهتمام النظري بالمُخاطَب من لدن الغربيين سبباً في جعله عنصراً مهماً تبني عليه اغلب نظرياتهم اللغوية فكانوا أصحاب تنظير وتطبيق في هذا الشأن.

(١) يُنظر: علم الدلالة، د. احمد مختار عمر: ٥٩_٦٧.

(٢) يُنظر: المصدر نفسه: ٦٨_٧٨.

(٣) يُنظر: الأسلوبية والأسلوب: ٦٤.

(٤) يُنظر: المصدر نفسه: ٦٦.

(٥) المصدر نفسه: ٦٨.

وذلك لا يعني أننا ننكر ما للغويين العرب من جهود عملية بيّنت اهتمامهم بالمُخاطَب في علومهم اللغوية المختلفة. فقد كان البلاغيون أصحاب سبق في ذلك المضمار إذ إن البلاغة ((كل ما تُبلّغ به المعنى قلب السامع فتمكنه في نفسه كتمكنه في نفسه مع صورة مقبولة ومعرض حسن))^(١) فالمُخاطَب وحسن استجابته للمتكلم غاية البلاغة إذ ((يكفي من حظ البلاغة أن لا يؤتى السامع من سوء إفهام الناطق، ولا يؤتى الناطق من سوء فهم السامع))^(٢).

ويظهر اهتمام البلاغيين جلياً بالمُخاطَب من خلال حدودهم ومصطلحاتهم البلاغية، فإن المتأمل في هذه الحدود والمصطلحات التي عُدَّت من الركائز الأساسية للدرس البلاغي لما فيها من ارتباط وثيق بالسامع، تتجلى له عناية البلاغيين بالمُخاطَب.

إذ يشكل المُخاطَب عند البلاغيين عنصراً مهماً في شروطهم التي وضعوها للفصاحة والبلاغة، فمن ذلك اشتراطهم في الكلام الفصيح أن يكون خالياً من التعقيد المعنوي إذ عرفوه بأنه: ((ما كان الانتقال من معناه الأول إلى معناه الثاني الذي هو المراد به ظاهراً حتى يُخَوَّل إلى السامع أنه فهمه من سياق اللفظ))^(٣).

واشتراطوا في فصاحة الكلمة ألا تكون غريبة في الاستعمال وجعلوا الغرابة ((ما يوجب حيرة السامع في فهم المعنى المقصود من الكلمة لتردها بين معنيين أو أكثر بلا قرينة))^(٤) ويتضح المُخاطَب أيضاً في اشتراطهم لبلاغة الكلام ((مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته))^(٥) والحال عندهم الأمر الداعي للمتكلم إلى أن يميز كلامه بميزة تعبيرية خاصة، ومعنى ذلك أنَّ الأحوال والمقامات هي مجموعة

(١) الصناعتين، أبو هلال العسكري: ١٠.

(٢) البيان والتبيين: ٨٧/١.

(٣) الإيضاح في علوم البلاغة، القزويني: ١١.

(٤) جواهر البلاغة، أحمد الهاشمي: ٨.

(٥) شروح التلخيص، سعد الدين التفتازاني: ١ / ١٢٢-١٢٣.

المؤشرات (غير اللغوية) التي تؤثر في لغة الكلام البليغ بحيث تترك فيه بصمات أو ظواهر تعبيرية توائمها وتتنوع بنوعها.^(١)

وهذا يؤكد أن البلاغيين رصدوا مواضع الإبداع في العملية الكلامية من خلال العلاقة التفاعلية التي تربط المتكلم بالمخاطب وكثيرة هي المواضع التي تبرز اهتمامهم بهذا الطرف اللغوي في علوم البلاغة المختلفة.^(٢)

فعلى الرغم من إبداع البلاغيين في مراعاة المخاطب كذلك أبدع النحويون في هذا الجانب أيما إبداع فهم أول من قال بمراعاة الأحوال المحيطة بكل من المتكلم والمخاطب، إذ إن الفكر العربي قد تخطى حدود الشكل في الدرس النحوي، وإن علماء النحو ارسوا دعائم معنوية عبرت عن مقاصد المتكلمين في الميادين المختلفة ومنها التي يدعي المحدثون أنهم قد ابتكروها وخاضوا فيها لأول مرة.^(٣)

لأن غاية الدرس النحوي دراسة التراكيب اللغوية؛ ليتسنى فهم معانيها، ولم تكن دراسة مفردات اللغة بمعزل عن واقعها اللغوي والوسط الذي تستعمل فيه والظروف المحيطة بها التي يُعدُّ المخاطب من أهم أطرافها إذ بنيت أغلب أحكام النحر على أساس مراعاته فجاءت هذه الأحكام متساوقة مع معرفة السامع.^(٤)

وقد أدرك ذلك الدكتور مهدي المخزومي فوجد أنه ((لن يكون الكلام مفيداً ولا الخير مؤدياً غرضه ما لم يكن حال المخاطب ملحوظاً، ليقع الكلام في نفس المخاطب موقع الاكتفاء والقبول))^(٥).

وتنبه باحث إلى اهتمام النحاة بالمخاطب وعلمه إذ ((يمثل علم السامع عندهم دليلاً على اختلاف جهات الكلام وخروج العبارة عن مدلولها النحوي الظاهري إلى

(١) يُنظر: شروح التلخيص: ١ / ١٢٢-١٢٣.

(٢) يُنظر: مراعاة المخاطب في النحو العربي: ٢٧-٤٣.

(٣) يُنظر: مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه، البحث: ١٨.

(٤) يُنظر: مراعاة المخاطب في النحو العربي: ١١٥.

(٥) في النحو العربي، نقد وتوجيه: ٢٢٥.

معنى مختلف فعندهم أن قولك: غفر الله لزيد، ورحم الله زيدا، ونحو ذلك " لفظ الخبر ومعناه الطلب، وإنما كان كذلك لعلم السامع أنك لا تخبر عن الله عز وجل وإنما تسأله" (١).

وقد يكون علم السامع هو المسوغ المعقول والمقبول وهو يجري في كتبهم كالأصل الثابت المتواتر، وهم يصرحون به تصريحاً غير ملتبس ويمتد هذا المسوغ للحذف فهو يسوغ حذف المبتدأ، وحذف كان واسمها، وخبر إن وأخواتها وصلة الموصول، والعائد في صلة الموصول والمعطوف، والموصوف والمفعول والمستثنى، وغير ذلك مما يجوز فيه الحذف لعلم السامع به. (٢)

ونجد إشارات كثيرة عند نحاة العرب يتم الحذف فيها لعلم المخاطب أو السامع ويعدُّ الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) صاحب السبق في ذلك ونلاحظ ذلك فيما نقله عنه تلميذه سيبويه وأكثر ما يكون ذلك في المواضع التي يفسر فيها الخليل مقاصد العرب في الحذف والاستغناء فعندما سأله سيبويه عن حذف جوابات الشرط في آيات من القرآن الكريم قال: ((إن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم لعلم المخبر لأي شيء وضع هذا الكلام)) (٣) كما اعتمد الخليل على علم المخاطب في تفسير نصب كلمة (صبغة) في قوله تعالى: ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً﴾ (البقرة: من الآية ١٣٨) قائلا: ((وأما نصب (صبغة) الله فعلى معنى فعل مضمر اطرَح لعلم المخاطب بمعناه، وهو: إلزموا صبغة الله)) (٤).

ولم يغفل النحاة بعد سيبويه ذلك وقد وجدوا فيه خير معين في تفسير كثير من الظواهر النحوية واللغوية فقد اتخذ المبرد (ت ٢٨٥هـ) منهج الخليل وتلميذه

(١) نظرية السياق (المقام): ٨١.

(٢) يُنظر: الخصائص: ٣٦٨ / ٢، ويُنظر: نظرية السياق (المقام): ٨١.

(٣) الكتاب: ١٠٣ / ٣.

(٤) الجمل في النحو، للخليل: ٩٧ / ١.

درباً يسلكه ليصل إلى تفسير ظواهر النحو المختلفة كالحذف والتقديم والتأخير.^(١) منها قوله: ((ومما يحذف لعلم المُخاطَب بما يقصد قولهم: لا عليك، إنما يريدون: لا بأس عليك، وقولهم: ليس إلا وليس غير... إنما يريدون: ليس إلا ذلك... وإنما تحذف إذا علم المُخاطَب ما تعني))^(٢).

والحذف لعلم المُخاطَب بشكل ظاهرة مهمة في النحو العربي، فكثير من الأشياء تُحذف إذا كانت معلومة عند المُخاطَب يقول أبو بكر بن السراج (ت ٣١٦ هـ): ((المحذوفات في كلامهم كثيرة، والاختصار في كلام الفصحاء كثير إذا أنسوا بعلم المُخاطَب ما يعنون))^(٣).

وقد أدرك النحاة العرب أن علم المُخاطَب قد يتأتى بفعل القرائن اللفظية الدالة على المحذوف في الكلام يقول الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) ((إنهم قد يستغنون ببعض الألفاظ عن بعض، إذا كان في الملفوظ دلالة على المحذوف لعلم المُخاطَب))^(٤).

والكلام على المُخاطَب ومراعاة أحواله يكثر في النحو العربي بكثرة الظواهر النحوية والاستعمال اللغوي لأساليب الكلام المختلفة وقد شكل هذا ظاهرة ملحوظة.^(٥)

وبما أن المُخاطَب يُعدّ قطبا من أقطاب العملية التواصلية فمراعاته ومراعاة مقامه، وجلب انتباهه مما يؤثر في تركيب الجمل وحشر مكوناتها على وفق ترتيب معين، كما أن عدم اخذ المُخاطَب بالحسبان قد يؤدي إلى خلق حالة مخالفة تماماً لما

(١) يُنظر: المقتضب: ٤/١٢٩-١٣٠.

(٢) المصدر نفسه: ٤/١٣٠.

(٣) الأصول في النحو: ٢/٣٢٤.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/٩٣.

(٥) هناك دراسة بعنوان (مراعاة المُخاطَب في بناء الأحكام النحوية، حتى نهاية القرن السادس الهجري) للباحثة بان صالح مهدي الخفاجي، بإشراف الدكتور كريم حسين ناصح، كلية التربية للبنات جامعة بغداد ٢٠٠٦ م. وقد نشرت كتاباً بدار الكتب العلمية بعنوان: مراعاة المخاطب في النحو العربي.

كان المتكلم يروم في كلامه وقد بدا ذلك واضحاً في أحكام النحاة العرب وتعليقهم لتلك الأحكام وفي توجيههم لمسائل الخلاف النحوي وتقويمها وغير ذلك مما يلحظه المطلع على كتبهم. ولعل ذلك يمكننا من القول ((إن النحويين القدامى ربطوا أحكامهم وتعليقاتهم وتفسيراتهم بحالات المُخاطَب، بوعي لتلك الحالات وإدراك لها فاكْتَسَبَ حال المُخاطَب اهتماماً جعل النحويين يشيرون إلى علاقة تلك الأحوال بالأوضاع الاجتماعية والنفسية لكل من المتكلم والمُخاطَب من غير أن يخوضوا في تفصيلاتها التي آل إليها الدرس اللغوي الحديث))^(١).

وتبعاً لذلك نجد أن المُخاطَب كما كان شريك المتكلم في العملية الخطابية فإنه أيضاً يمكن أن يكون شريكه في القاعدة النحوية ولا جرم أن تكون له اليد الطولى في العمل النحوي لأن مراعاته لها اثر كبير في تحديد الحركات الإعرابية فما يغلب على ظننا أن المُخاطَب يمكن أن يكون هو العامل في النحو مهتدين في ذلك بما توصل إليه العالم اللغوي الكبير ابن جني الذي جعل العمل النحوي منوطاً بالمتكلم لا غير^(٢) وتابعه في ذلك الرضي الاسترلابي (ت ٦٨٦هـ)^(٣) وتأثر بهما الأستاذ إبراهيم مصطفى^(٤). وبما أن القصد من الإعراب إيانة المعاني فإن المتكلم يعرب كلامه مراعاة لمُخاطَبه إذ لولا المُخاطَب لما احتاج المتكلم إلى الإعراب يقول السهيلي (ت ٥٨١هـ): ((اعلم أن الكلام صفة قائمة في نفس المتكلم يعبر للمُخاطَب عنها بلفظ أو لحظ أو بخط، ولولا المُخاطَب ما احتيج إلى التعبير عما في نفس المتكلم... ثم لما كان المُخاطَب مشاركاً للمتكلم في معنى الكلام، إذ الكلام

(١) مراعاة المُخاطَب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه، البحث: ٢٨

(٢) يُنظر: الخصائص: ١/١٤٩.

(٣) يُنظر: شرح الكافية:

(٤) يُنظر: إحياء النحو: ٣١.

مبدؤه من المتكلم ومنتهاه عند المُخاطَب، ولولا المُخاطَب ما كان كلام المتكلم لفظاً مسموعاً، ولا احتاج إلى التعبير عنه^(١).

لما عند سيبويه فـللمُخاطَب في الكتاب شأن ذو أهمية بالغة، فهو العنصر السياقي الرئيس الذي يخول المتكلم استعمال أساليب مختلفة في التعبير ويتيح له ممارسة أعراف لغوية متعددة اعتماداً على فهم السامع أو المُخاطَب الذي ألف هذه الأساليب، والذي يمتلك والمتكلم سليفة لغوية مشتركة تعين كلياً منهما على التفاهم والتواصل مع الآخر وتمنع من اللبس أو الخطأ في التفسير لذلك يرى كارتر (Carter) أن السامع أو المُخاطَب عند سيبويه لا يشكل طرفاً أساسياً في تكوين الخطاب فحسب، بل له كذلك الأثر الأكبر في تحديد بنيته وعناصره اللغوية فكثير مما نقوله محكوم بما نعتقد أن المُخاطَب يتوقعه، وهو الذي دائماً نستبقي أسئلته وتساؤلاته^(٢).

ومما تجدر الإشارة إليه ابتداءً أن مصطلح المُخاطَب يرد كثيراً في كتاب سيبويه ما دفع المستشرق جيرار تروبو (Gerard Troupeau) إلى القيام بإحصائية للمصطلحات الدالة على سياق الحال (context of situation) في كتاب سيبويه فوجد أن كلمة المُخاطَب (Addressee) قد وردت في الكتاب ستاً وثمانين مرة^(٣). وهذا يؤكد أن سيبويه كان متمرساً بهذه الناحية، اثر المُخاطَب في المتكلم، وعلم المُخاطَب وحالته ومقامه وما يكتنف العملية اللغوية كلها، فكلمة المُخاطَب ترد في الكتاب ستاً وثمانين مرة تكشف عن نظرة سيبويه إلى هذا العنصر واتخاذها أداة لتحليل الكلام العربي وتفسير ظواهره اللغوية^(٤).

(١) نتائج الفكر في النحو: ١٧٠، ١٧٢.

(٢) يُنظر: P, ١٤٩ ((An arab Grammarian)) Carter,

(٣) يُنظر: Gerard Troupeau, Lexique-index du kitab de Sibawayhi, ١١.

(٤) يُنظر: الدلالة السياقية عند اللغويين: ١٠٩.

إن استعمال سيبويه لعبارة المُخاطَب أو علم المُخاطَب يعني أن قانون الاختيار بين المفردات والاختزال فيها لا يسوغه إلا المُخاطَب فهي ((عبارة على بساطتها ووجازتها، خطيرة الأبعاد في دلالتها النافذة، فقد يفهم أن مراد سيبويه أن يقول إن سعة الكلام - مع كثرتها... وعدم وقوعها تحت دائرة الحصر - أي الانتقال من مستوى إلى مستوى، أو التجاوز في إيقاع العلاقات النحوية بين ما لا تقع فيه عادة، أو إن شئت كسر قانون الاختيار بين المفردات بالطريقة المسموح بها لا يسوغه إلا فهم المُخاطَب))^(١).

والمطلع على مواضع المُخاطَب في الكتاب يجد أن سيبويه كان عميق التأمل في حال طرف الكلام الآخر يترأى أمامه في أوضاعه المختلفة، يدقق في أحواله ويتخيلها بسعة خيال ليبين ما كان منها من غفلة أو نسيان أو انشغال أو نوم أو إعراض أو غير ذلك، ويفسر كثيراً من الاستعمالات اللغوية وطرائق البناء وحالات الإعراب في ضوء ما يكون عليه المُخاطَب؛ ذلك أن سيبويه يترأى أمامه المُخاطَب في حالاته المختلفة من علم أو جهل أو ظن أو خلو ذهن، وهو بين هذا وذاك مؤثر فعال في صوغ البناء التركيبي للجملة وما يعترئها من عوارض من حذف وإضمار وتقديم وتأخير.^(٢)

ومن خلال استقراءنا للكتاب واستخراج نصوص سيبويه عن مراعاة المُخاطَب، وجدنا أن تلك النصوص في أغلبها مبنية على مراعاة أحوال المُخاطَب المختلفة وأكثر ما يكون ذلك في التعريف والتكثير، والذكر والحذف، والإخبار، والأحكام النحوية الأخرى، وتوصلنا إلى نتيجة مفادها أن أغلب هذه النصوص - موضع دراستنا - يمكن أن تنضوي تحت محاور خمسة هي:

١. مراعاة علم المُخاطَب: إنَّ الإطلاع على كتاب سيبويه يُثبت بجلالة البراعة التي تسجل له قدرته على استنباط الموارد التي يتأتى منها علم المُخاطَب،

(١) النحو والدلالة: ٨٧.

(٢) يُنظر: مراعاة المُخاطَب في الاحكام النحوية في كتاب سيبويه (بحث): ٢٨.

وحَصَرَ هذِهِ المَوَارِدَ الَّتِي تُكَوِّنُ حَالَةَ العِلْمِ لَدِيهِ لِتَأْسِيسِ قَوَاعِدَ تَتَّسِمُ وَهَذِهِ الْحَالَةُ. وَقَدْ بَدَتْ هَذِهِ الْفِكْرَةُ وَاضِحَةً مِنْ خِلَالِ عَنَائِيهِ بِرِصْدِهِ هَذِهِ الْحَالَةُ وَمَتَابِعَتِهَا فِي أَكْثَرِ مَنْ مَوْطِنَ فِي الْمَوْضُوعَاتِ النَحْوِيَّةِ لِيَمَانًا مِنْهُ بِتَحَكُّمِ الْاِقْتِصَادِ اللُّغَوِيِّ فِي مَسَارِ عَمَلِيَّةِ التَّوَاصُلِ الْكَلَامِيِّ بَيْنَ الْمُتَكَلِّمِ وَالسَّامِعِ.

وَالْمَوَارِدَ الَّتِي يَتَأْتِي مِنْهَا عِلْمُ الْمُخَاطَبِ لَيْسَتْ وَاحِدَةً، فَقَدْ يَتَأْتِي مِنْ كَوْنِهِ حَاضِرًا فِي مَوْقِعِ الْكَلَامِ وَمُشَاهَدَتِهِ لِمُجْرِيَاتِ الْأَحْدَاثِ، فَكُلٌّ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ حَاضِرٌ فِي الْمَشْهَدِ الْكَلَامِيِّ يَرَى وَيَسْمَعُ أَطْرَافَ الْحَدِيثِ، فَالْمَشْهَدُ يُسَوِّحُ بِالْإِدْلَالَةِ الْمَقْصُودَةِ فَلَا يَحْتَاجُ الْمُتَكَلِّمُ إِلَى ذِكْرِ تَفْصِيلَاتٍ مَا يَشَاهِدُهُ الْمُخَاطَبُ، وَإِنَّمَا يَنْكَرُ لَهُ الْحَدَثَ الْأَهَمُّ الَّذِي يَبْغِي الْمُخَاطَبُ أَنْ يَسْمَعَهُ، وَلَوْ لَمْ يَكُنِ الْمُخَاطَبُ مُشَاهِدًا الْحَالِ الَّتِي يُتَكَلَّمُ عَنْهَا لِأَصْبَحَ الْكَلَامُ غَرِيبًا عَلَيْهِ يَكْتَنِفُهُ الْغُمُوزُ غَيْرَ مَفْهُومٍ عِنْدَهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِ شَيْئًا؛ لِأَنَّ رُؤْيَا الْعَيْنِ تُعَيِّنُ عَلَى نَقْلِ الْأَحْدَاثِ، وَتَصَوِّرُ الْأَفْكَارَ، فَتَكُونُ بَدِيلًا عَنْ ذِكْرِ تَفْصِيلَاتٍ قَدْ يَحْتَاجُ إِلَيْهَا الْمُتَكَلِّمُ الْمُرِيدُ إِيْصَالَ فِكْرَةٍ أَوْ نَقْلِ حَدَثٍ إِلَى الْمُخَاطَبِ الَّذِي لَمْ يَشَاهِدْ بَعَيْنِهِ الْحَدَثَ.

وَعَلَى هَذَا الْأَسَاسِ يَعْدَمُ الْمُتَكَلِّمُ إِلَى الْاِخْتِصَارِ فِي كَلَامِهِ فَيُذَكِّرُ مِنْهُ مَا كَانَ بِالْإِهْتِمَامِ أَوْلَى وَبِالْإِفْهَامِ أَغْنَى وَيَحْذِفُ سِوَى هَذَا. وَالْمَسْوَغُ لِهَذَا الْحَذْفِ هُوَ أَنَّ الْمُخَاطَبَ مُشَاهِدَ أَمَامِهِ يَعْرِفُ مَا يُرِيدُ الْمُتَكَلِّمُ إِبْلَاغَهُ إِلَيْهِ. (١)

وَأَكْثَرُ مَا نَجِدُ ذَلِكَ وَاضِحًا مِنْ خِلَالِ تَقْسِيرِ سَبِيْبِيَّةٍ لِمَوَاضِعِ الْحَذْفِ وَالْاِخْتِزَالِ فِي الْجُمْلَةِ الْعَرَبِيَّةِ، فَنَجِدُهُ قَدْ اسْتَبْطَقَ قَانُونُ التَّنَاسُبِ الْعَكْسِيِّ بَيْنَ طَاقَةِ التَّصْرِيحِ فِي الْكَلَامِ وَعِلْمِ السَّامِعِ بِمُضْمُونِ الرِّسَالَةِ الدَّلَالِيَّةِ الَّذِي بِمُوجِبِهِ تَكُونُ الطَّاقَةُ الْاِخْتِزَالِيَّةُ مُمَكَّنَةً بِقَدْرِ مَا يَكُونُ السَّامِعُ مُسْتَطْلَعًا عَلَى مُضْمُونِهَا الْخَبْرِيِّ. (٢)

وَالْمَوَاضِعُ الَّتِي تَخْصُ هَذَا الْأَمْرَ كَثِيرَةٌ فِي الْكِتَابِ مِنْهَا قَوْلُهُ: ((...لَاَنَّ الْمُخَاطَبَ قَدْ

(١) يُنْظَرُ: مِرَاعَاةَ الْمُخَاطَبِ فِي النُّحُو الْعَرَبِيِّ: ٦٢.

(٢) يُنْظَرُ: التَّفَكِيرُ السَّانِي فِي الْحَضَارَةِ الْعَرَبِيَّةِ، د. عَبْدِ السَّلَامِ الْمَسْدُودِي: ٣٣٢.

يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذا))^(١) وقوله: ((وإنما اضمروا ما كان يقع مظهرأ، استخفافاً، ولأن المُخاطَب يعلم ما يعني))^(٢).

وقد يتخذ سيبويه علم المُخاطَب علة لتفسير الاستغناء عن بعض الأشياء في الكلام لأنها معلومة لدى المُخاطَب فهي إذن تعتمد على السياق العام في الاستعمال اللغوي وعلى التواصل بين المتكلم والمُخاطَب^(٣).

٢٠٢. مراعاة فهم المُخاطَب: ويتم ذلك من خلال مراعاة الابتعاد عما يسبب اللبس أو الإيهام على المُخاطَب، والتزام ما يحقق الإيضاح والإفهام. وهذا مبني على العلاقة بين المتكلم ومخاطبه، فعلى المتكلم أن يتدارك ما قد يقع في كلامه من لبس فيصوغ عبارته على وفق تلك العلاقة صوغاً رصيناً يُبعد كل ما من شأنه أن يحقق هذا اللبس والاختلاط في الفهم، فهناك دلائل تشير إلى أن هذا النمق التركيبي يحقق في ذهن السامع اختلاطاً، فيسبق إلى ذهنه معنى غير المعنى الذي يقصده المُخبر فلا يستطيع المُخبر أن يستبطن دلالة المعنى المقصود من هذا الخلط ((لذا صار عدم اللبس مصطلحاً نحوياً يراد به مراعاة الوضوح في الكلام، والبيان في التركيب، لكي يدرك المُخاطَب المعنى المراد من غير لبس أو خلط في الدلالة))^(٤) ومما يشير إلى ذلك عند سيبويه قوله: ((ولا يستقيم أن تخبر المُخاطَب عن المنكور، وليس هذا بالذي ينزل به المُخاطَب منزلتك في المعرفة، فكرهوا أن يقربوا باب لبس))^(٥).

٢٠٣. مراعاة انتظار المُخاطَب وتوقعه: الانتظار والتوقع حالتان تطرآن على المُخاطَب في نفسه وقلبه نتيجة لما هو عليه من انتظار سماع حدث معين متوقعاً

(١) الكتاب: ٥٤/١.

(٢) الكتاب: ٢٢٤/١.

(٣) يُنظر: العلل النحوية في كتاب سيبويه، أسعد خلف العولادي: ٢٨١.

(٤) مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه (البحث): ٢٢.

(٥) الكتاب: ٤٨/١.

ومُترقِّباً لحصوله فهو شَغِيفٌ مُتَلَهِّفٌ لإخباره به. فملاحم الوجه والنظرات كلها إشاراتٌ ودلائلٌ موحيةٌ على هذا الترقُّب والتوقُّع، فالمُخاطَبُ يُعبِّرُ عن هذا الانفعال الداخلي نتيجةً للمشاعر غير المستقرة في أعماق نفسه، فملاحم الوجه تحكي هذا الانفعال ومن ثَمَّ فإنَّ هذه الإشارات السيمائية تنتقل إلى المتكلِّم ليصوغ كلامه على وفق تلك الحالة، فيركن إلى أسلوبٍ دون آخر مراعيًا الحال التي عليها المُخاطَب ليُرَضِّي فضوله ويُسَبِّغَ رغبته في سماع ما يبحث عنه. فالحال التي يكون عليها المُخاطَب كانت مدعاةً لترجيهِ الكلام وصوغه بناءً وإعراباً في ضوء ما تقتضيه تلك الحال^(١).

ومما يشير إلى ذلك مسألة اشتراط تعريف المبتدأ مع اسم كان إذ قال سيبويه: ((فإذا قلت: كان زيدٌ فقد ابتدأت بما هو معروفٌ عنده مثله عندك فإنما ينتظر الخبر. فإذا قلتَ حليماً فقد أعلمته مثل ما علمتَ فإذا قلتَ كان حليماً فإنما ينتظر أن تعرفه صاحب الصفة فهو مبدوءٌ به في الفعل وإن كان مؤخرًا في اللفظ))^(٢).

ومن ذلك أيضاً ما نقله سيبويه عن شيخه الخليل في كلامه على ضمير الفصل في باب الأفعال الناقصة، قال سيبويه: ((فجاز هذا في هذه الأفعال التي الأسماء بعدها بمنزلتها في الابتداء، إعلماً بأنه قد فصل الاسم، وأنه فيما ينتظر المحدثُ ويتوقَّعه منه، ممَّا لا بدُّ له من أن يذكره للمحدث؛ لأنَّك إذا ابتدأتَ الاسمَ فإنما تبتدئه لما بعده، فإذا ابتدأتَ فقد وجب عليك مذكورٌ بعد المبتدأ لا بدُّ منه، وإلَّا فسَدَ الكلامُ ولم يَسْغُ لك، فكأنَّه نَكَرَ هو ليستدلَّ المحدثُ أنَّ ما بعد الاسم ما يُخرجه مما وجبَ عليه وأنَّ ما بعد الاسم ليس منه))^(٣).

(١) يُنظر: مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية (البحث): ٢٢ ومراعاة المُخاطَب في النحو

العربي: ٧٧.

(٢) الكتاب: ٤٧/١-٤٨.

(٣) الكتاب: ٣٨٩/٢.

٥٤ . مراعاة تنبيه المُخاطَب: قد يعتمد المتكلم إلى التغيير في تراكيب الجمل العربية ورتبتها فيقدم لفظاً أو يؤخر آخر، وما ذلك إلا للعناية والاهتمام ((كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم يبيانه أضعف، وإن كانوا جميعاً يهتمّانهم ويعنيانهم))^(١) والغرض منه كما تبين لنا من منهج سيبويه تنبيه المُخاطَب. ومن ذلك قوله في رفع الاسم المشغول قبل أدوات الاستفهام: ((هذا باب من الاستفهام يكون فيه الاسم رفعاً، لأنك تبدئته لتنبه المُخاطَب، ثم تستفهم بعد ذلك، وذلك قولك: زيد كم مرة رأيته...))^(٢)

٥٥ . مراعاة ظن المُخاطَب: إنَّ الظنَّ الذي يخالجه نفس المُخاطَب جعل لزاماً على المتكلم أن يأخذ بالحسبان هذه الحالة ويراعيها عند بنائه النصوص اللغوية لتكون طريقة صوغه والأسلوب الذي يعتمد في الحديث ملائماً لها فيوظف من أدوات اللغة ما من شأنه أن ينزه ذهن المُخاطَب من حالة الظن التي قد تساوره.^(٣)

وقد اتضحت معالم هذه الفكرة في أكثر من جانب من جوانب الدرس النحوي في الكتاب ومنها الحكم بامتناع إضمار فعل الغائب في الإغراء والتحذير، قال سيبويه: ((واعلم إنَّه لا يجوز أن تقول: زيد، وأنت تريد أن تقول: ليضرب زيد، أو ليضرب زيد إذا كان فاعلاً، ولا زيداً، وأنت تريد ليضرب عمرو زيداً. ولا يجوز: زيداً، إذا كنت لا تخاطب زيداً، إذا أردت ليضرب زيداً، وأنت تخاطبني، فإنما تريد أن أبلغه أنا عنك أنك قد أمرت أن يضرب عمرو، وزيد وعمر غائبان فلا يكون أن تُصمِّرَ فعل الغائب. وكذلك لا يجوز زيداً، وأنت تريد أن أبلغه أنا عنك أن يضرب زيداً؛ لأنك إذا أضمرت فعل الغائب ظنَّ السامع (الشاهد إذا قلت: زيداً) أنك تأمره هو بزيد))^(٤)

(١) الكتاب: ٣٤/١.

(٢) الكتاب: ١٢٧/١ ويُنظر: ١٣٨/١.

(٣) يُنظر: مراعاة المُخاطَب في النحو العربي: ١١٠.

(٤) الكتاب: ١ / ٢٥٤ - ٢٥٥.

٣. الحال المشاهدة:

وتعني الحال التي يُولد فيها الكلام وهي الأمور المشاهدة في الموقف الكلامي وما يحيط بالشخص وما يلبس ظروفه، ولا شأن له بالسياق اللغوي، وتشكل الحال دليلاً قاطعاً عند النحويين في إتمام ألفاظ الكلام المختزلة لأن المشاهدة قد أغنت عنها. وقد أولى النحويون العرب ذلك اهتماماً كبيراً في الوصول إلى المعنى من خلال تقدير المحذوف اعتماداً على ما تدل عليه الحال، وهذا دليل على أن النحاة العرب قد درسوا اللغة بوصفها ظاهرة اجتماعية غير منفصلة عن محيط استعمالها ((وقد رصدوا على وجه التفصيل ما يكون من تأثير السياق وسياق الحال خاصة وهي حال المتكلم والمخاطب والحال المشاهدة، وحال الجو وسائر ما يأتلف منه المقام، وتأثير ذلك في تشكيل الكلام وتأليفه على هيأت في القول تنتوع وفقاً لتتوع المقامات))^(١).

ودلالة الحال أداة لغوية تجيز للمتكلم الاستغناء عن بعض الألفاظ واختزالها لأنها مفهومة لدى السامع من المشاهدة، لذلك نجد النحويين العرب كثيراً ما يفسرون ظواهر الحذف في الجملة العربية بدلالة الحال على المحذوف فكانت اغلب مواضع الحذف في النحو العربي تُعَلَّل بدلالة الحال، ويطالعنا هذا الأمر في أول كتاب نحوي كتاب سيبويه فقد تكرر فيه مصطلح (الحال) الدال على الأمور المشاهدة عند المتكلم والمخاطب، ونستطيع أن نَعَدَ سيبويه ومن دون تردد مبتكر هذا المصطلح الذي أصبح اليوم نظرية يتباهى الغربيون بابتكار مصطلحاتها ووضع أسسها ومجالات تطبيقها، وفي كتاب سيبويه عبارات عدة تشير إلى تصريح سيبويه بهذا المصطلح كقوله: ((لما يرى من الحال)) أو ((لما فيه من الحال)) إذ يقول في جواز حذف الفعل: ((ومن ذلك أيضاً أن ترى رجلاً قد أوقع أمراً أو تعرض له فتقول متعرضاً لعنن لم يعنه أي دنا من هذا الأمر متعرضاً لعنن لم يعنه، وترك ذكر الفعل لما يرى من الحال، ومثله بيع المَلْطَى لا عهد ولا عقد وذلك

(١) الدلالة السياقية عند اللغويين: ١٠٣

إِنْ كُنْتَ فِي حَالٍ مَسَاوِمَةٍ وَحَالٍ بَيْعٍ فَتَدْعُ أَبَايَكَ اسْتَغْنَاءَ لِمَا فِيهِ مِنَ الْحَالِ))^(١) وقال أيضاً في حذف الفعل في التحذير: ((وَأَيْمًا حَذَفُوا الْفِعْلَ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ حِينَ ثَنَوْا لِكثْرَتِهَا فِي كَلَامِهِمْ وَاسْتَغْنَاءَ بِمَا يَرَوْنَ مِنَ الْحَالِ))^(٢) وكذلك قوله في حذف عامل الحال: ((وَذَلِكَ قَوْلُكَ أَقَانِمًا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ وَأَقَاعِدًا وَقَدْ سَارَ الرُّكْبُ، وَكَذَلِكَ إِنْ أُرِدْتَ هَذَا الْمَعْنَى وَلَمْ تَسْتَغْنِهِمْ تَقُولُ قَاعِدًا عَلَّمَ اللَّهُ وَقَدْ سَارَ الرُّكْبُ وَقَانِمًا قَدْ عَلَّمَ اللَّهُ وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا فِي حَالٍ قِيَامٍ أَوْ حَالٍ قُعُودٍ فَأَرَادَ أَنْ يَنْبَهَهُ فَكَانَهُ لَفْظًا بِقَوْلِهِ أَتَقَوْمُ قَانِمًا وَأَتَقَعِدُ قَاعِدًا وَلَكِنَّهُ حَذَفَ اسْتَغْنَاءَ بِمَا يَرَى مِنَ الْحَالِ))^(٣).

وغير ذلك مما يشير إلى استعمال سيبويه هذا المصطلح وتطبيقه، وهو بذلك قد شق الطريق أمام النحاة بعده في الإفادة والتطبيق فقد صرح المبرد بمصطلح دلالة الحال ومصطلح (المشاهدة) ومن ذلك قوله: ((لَوْ لَا دَلَالَةُ الْحَالِ عَلَى ذَلِكَ لَمْ يَجْزِ الْإِضْمَارُ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ إِنَّمَا يَضْمُرُ إِذَا دَلَّ عَلَيْهِ دَالٌ))^(٤) وكذلك استعمله الرمانى تبعاً لسيبويه^(٥)، وسار ابن جني أيضاً على ما رسمه سيبويه وقد اتضح عنده هذا المصطلح واتسع مجال تطبيقه فقد جعله ضابطاً نحوياً مسوغاً للحذف ونائباً مناسب الأفعال الناصبة وكأنه عامل معنوي إذ قال: ((وَمِنْ ذَلِكَ مَا أَقِيمُ مِنَ الْأَحْوَالِ الْمَشَاهِدَةِ مَقَامَ الْأَفْعَالِ النَّاصِبَةِ، نَحْوُ قَوْلِكَ إِذَا رَأَيْتَ قَانِمًا: خَيْرٌ مُقَدِّمٌ، أَيْ قَدِمْتَ خَيْرَ مُقَدِّمٍ، فَذَايَبْتَ الْحَالَ الْمَشَاهِدَةَ مُنَابِ الْفِعْلِ النَّاصِبِ))^(٦) وعقد له باباً اسماه: ((بَابُ فِي

(١) الكتاب: ٢٧٢/١.

(٢) الكتاب: ٢٧٥/١.

(٣) الكتاب: ٣٤٠/١، ويُنظر: ٢٦٤/٣.

(٤) المقْتَضَب: ٢٢٨/٣.

(٥) يُنظر: رسالتان في اللغة، الرمانى: ٨١.

(٦) الخصائص: ٢٧٥/١.

أن المحذوف إذا دلت عليه الدلالة كان في حكم الملفوظ به إلا أن يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه^(١).

فكل ذلك يغلب على ظننا أن دلالة الحال قرينة مغنية عن المحذوفات وقد تغني عن الإعراب أيضاً في اللغة المنطوقة إذ إنها تدل على المعاني مستأنسين في ذلك بما قاله الدكتور إبراهيم أنيس في قصة الإعراب: ((إن لكل كلام ظروفاً ومناسبات، ويعرف المتكلم كما يعرف السامع ما تتطلبه هذه الأمور من تعابير لغوية، فليست اللغات مفردات ترد في المعاجم، ولا جملاً منفصلة منعزلة تدون في الصحف، وإنما الأصل في كل لغة أن تكون في صورة كلام يتصل اتصالاً وثيقاً بالمتكلمين والسامعين، فهم اعرف بمواضعه وملابساته لا يشق عليهم تمييز الفاعل من المفعول في أي كلام على ضوء تلك الظروف والملابسات))^(٢).

ثالثاً- مجالات سياق الحال عند سيبويه:

ونعني بها الأمور التي يعتمد فيها سيبويه على سياق الحال في تفسيرها وتوجيهها التي كانت مجالات تطبيقية عند سيبويه يلجأ فيها إلى ملابساتها الحالية ومواقفها التي تولد فيها فيحللها في ضوء عناصر العملية الخطابية المتكلم والمخاطب والعلاقة التواصلية بينهما وكل ما يلابس الحديث بغية صوغ القاعدة اللغوية أو تحليلها أو تفسير أمثلتها وكشف عطلها النحوية، ومن الأمور التي شككت مجالات تطبيقية لتلك النظرية عند سيبويه: الذكر والحذف، والتقديم والتأخير، والتعريف والتكثير، ودلالة الأوجه الإعرابية، وأساليب الكلام.

(١) الخصائص: ٢٩٣/١.

(٢) من أسرار اللغة: ٢٠٩.

(١) الذكر والحذف:

يعد الذكر القالب المعياري في الجملة العربية؛ إذ إن أصل التركيب فيها هو أن تتألف من المسند والمسند إليه، فهما ركنها اللذان لا يستغني أحدهما عن الآخر، ولا يغني عنه، ولكن لغة الأدب، ولا سيما لغة الشعر تخرج أحياناً على هذا النمط المعياري، وذلك عن طريق الحذف، كما أشار الدكتور الجوّاري في قوله ((إن المنطق يقضي بذكر الجملة كاملة الأركان لا ينقصها شيء ولا يُحذف منها جزء. ولكن الواقع يقفنا على تراكم محذوف منها بعض أجزائها لأسباب عديدة مختلفة. فإذا جاء النحو المنقاد للمنطق يدرسها ويبحث فيها اضطر إلى التقدير وتوجيه الكلام وجهة قد تخرج به عما قصد إليه صاحب الكلام، ثم يفوت بذلك على السامع تصور الحالة النفسية التي كان عليها المتكلم وهي جزء من الأسلوب لا بد من رعايته في التعبير الأدبي))^(١).

والحذف لا يدخل الجملة إلا بوجود قرينة دالة تمنع حصول اللبس^(٢)؛ لذلك اشترط ((النحاة لصحة الحذف وجود دليل مقالي أو مقامي وإن لا يكون في الحذف ضرر معنوي أو صناعي يقتضي عدم صحة التعبير في المعيار النحوي))^(٣).

فظاهرة الحذف من الظواهر اللغوية الشائعة، إذ يعتمد المتكلم في كثير من الأحيان إلى حذف بعض الألفاظ ليحقق غرضاً معيناً في نفسه يؤدي إلى مطابقة الكلام لمقتضى الحال، لكن نجاح عملية التواصل يقتضي من المخاطب معرفة المحذوف، ليتسنى له فهم الرسالة اللغوية. ومن هنا يعتمد المتلقي على قرائن السياق اللغوي والحالي في تقدير المحذوف، وملاء الفراغ في العبارة، مما يكسب النصّ الحركة والتفاعل، ويقحم المتلقي في خضمّ عملية إنشاء الخطاب وتحليله. ((وفي طبع اللغة أن تسقط من الألفاظ ما يدل عليه غيره أو ما يرشد إليه سياق

(١) نحو التيسير: ٦١.

(٢) ينظر: الكتاب ١ / ٧٤ والخصائص: ٢ / ٣٦٢.

(٣) الجملة العربية، تأليفها وأقسامها، د. فاضل السامرائي: ٨٣.

الكلام أو دلالة الحال، وأصل بلاغتها في هذه الوجازة التي تعتمد على ذكاء القارئ والسامع، وتعمل على إثارة حسه وبعث خياله وتنشيط نفسه حتى يفهم بالقرينة، ويدرك باللمحة، ويفطن إلى معاني الألفاظ التي طواها التعبير^(١).

وقد تنبّه عبد القاهر الجرجاني إلى أهمية الحذف، وما يحققه من أغراض بلاغية، فقال: ((هو بابٌ دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيهة بالسحر، فإنك ترى تركَ الذكر أفصح من الذكر، والصمتُ عن الإفادة، أزيدُ للإفادة، وتجذكَ أنطقَ ما تكون إذا لم تتطرق، وأتمّ ما تكون بياناً إذا لم تُبَيِّنْ))^(٢).

ولاشكّ في أن الحذف لا يرقى إلى هذه المرتبة من التأثير والبلاغة إلا حين يطابق سياق الموقف، فضلاً عن وضوح المعنى المراد من خلال الدلائل السياقية، فإذا غابت هذه الدلائل اختل المعنى وذهب الجمال عن العبارة.

وقد شكلت هذه الظاهرة مجالاً لسياق الحال عند سيبويه إذ إن الحذف في الكلام لا يمكن تفسيره أو تقدير محذوفه إلا من خلال سياق حاله وعناصره لذلك نجد سيبويه في تفسير مسائل هذه الظاهرة يستعين بعنصري سياق الحال المتكلم والمخاطب في تحليل مواضع الحذف فإذا نظرنا في كتاب سيبويه وجدناه ينصُّ في مواضع كثيرة على ضرورة الحذف لأسباب مقامية، كعلم المخاطب والتخفيف والإيجاز والسعة وكثرة الاستعمال، ويبيّن أنّ العرب قد جرت عاداتها على الحذف، وحبذته في غير موضع. قال سيبويه: ((اعلم أنّهم مما يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوّضون ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطاً...))^(٣). وقد أشار سيبويه إلى أهمية القرائن السياقية في تسويغ الحذف، ومن أمثلة ذلك حذف الفعل الذي نصّ عليه في باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في الأمر والتحذير، فقال:

(١) خصائص التراكيب، محمد محمد أبو موسى: ١١١.

(٢) دلائل الإعجاز: ١٤٦.

(٣) الكتاب: ٢٤-٢٥.

((وإنما حنفوا الفعل في هذه الأشياء حين ثنوا لكثرتها في كلامهم، واستغناء بما يرون من الحال وبما جرى من الذكر))^(١).

وكذلك في ((باب ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره إذا علمت أن الرجل مستغن عن لفظك بالفعل))^(٢). وغير ذلك ممّا سيرضه هذا البحث.

(٢) التقديم والتأخير:

يرى الدارسون المحدثون أن اللغة العربية تقع - من حيث ترتيب عناصر الجملة فيها - وسطاً بين اللغات الإنسانية. فهي تأتي بين اللغات التي تمتلك ترتيباً حراً كالإغريقية واللاتينية، التي لا تخضع فيها عناصر الجملة لترتيب ثابت، واللغات التي تخضع فيها عناصر الجملة لترتيب ثابت، كالفرنسية والإنكليزية، هذه اللغات يكاد يقترب فيها نظام الجملة من الجمود^(٣). يقول الدكتور نعمة رحيم العزاوي: ((إن من مزايا العربية هو أن الجملة فيها لا تخضع لنظام صارم في ترتيب عناصرها، وإنما يملك المتكلمون بها حرية وافرة في صوغ الجملة، وتقديم أو تأخير ما يشاؤون من عناصرها استجابة لدوافع نفسية معينة، أو مجازاة لظروف القول أو ملايساته))^(٤) وما ساعد اللغة العربية على أن تحتل هذا الموقع المتوسط بين اللغات الإنسانية هو العلامات الإعرابية؛ وذلك أنها تعطي ((المتكلم حرية صياغة الجملة وتشكيل عناصرها التشكيل الذي يجعل الجملة اشد إعراباً عن نفسه، وأكثر استجابة لتصوير ما هو موضوع اهتمامه من عناصر التركيب))^(٥).

(١) الكتاب ١: ٢٧٥

(٢) الكتاب ١: ٢٥٣.

(٣) ينظر: من أسرار اللغة: ٢٩٧.

(٤) الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، د. نعمة رحيم العزاوي، بحث في مجلة

المورد، المجلد (١٠) العدد (٣-٤) ١٩٨١م، ص: ١٢١.

(٥) المصدر نفسه، والصفحة.

والتقديم والتأخير غرضٌ أسلوبِيٌّ يجعل الكلام أكثرَ تأثيراً وجمالاً؛ لأنه ينقلُ المعاني إلى المخاطبين على وفق ترتيبها في ذهن المتكلم تبعاً لدرجة أهميتها عنده، فيكون التعبيرُ صورةً صادقةً لإحساس المتكلم ومقصده من الكلام^(١). ووصفه عبيد القاهر الجرجاني بقوله: ((وهو باب كثير الفوائد، جُمُ المحاسن، واسع التصريف، بعيد الغاية، لا يزال يفترُّ لك عن بدیعة، ويفضي بك إلى لطيفة ولا تزال ترى شعراً يروكُك مسمعه، ويلطّف لديك موقعه، ثم تتظر فتجد سبباً أن راقاك ولطفَ عندك، أن قُتِمَ فيه شيء، وحولَ اللفظُ عن مكانٍ إلى مكانٍ آخر))^(٢).

وقد اهتم النحاة والبلاغيون بهذه الظاهرة وأولوها جُلَّ عنايتهم، ويُعد الخليل بن أحمد الفراهيدي أول من أشار إلى مصطلح التقديم والتأخير، ويظهر أن إشارته تلك كانت ضمن دراسته للتركيب في أسلوب التقديم والتأخير قال سيبويه: ((وزعم الخليل رحمه الله أنه يستبجح أن يقول قائم زيد وذلك إذا لم تجعل قائماً مقدماً مبنياً على المبتدأ كما تؤخر وتقدم فتقول: ضرب زيداً عمرو وعمرو على ضرب مرتفع، وكان الحد أن يكون مقدماً ويكون زيد مؤخراً، وكذلك هذا الحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدماً))^(٣). وهو بذلك شق طريقاً أمام تلميذه سيبويه في تبيان أسرار هذا الفن وقد اقتفى سيبويه ذلك فكان له فضل السبق في كنه أسرارهِ ((وربما كان أول من طرق سر هذا النوع البلاغي من العلماء، فنحن نلاحظ أن العلماء قبله كانوا يعرفون التقديم والتأخير ولكنهم لم يقفوا على أسرارهِ البلاغية))^(٤).

فسيبويه لم ينظر إلى التقديم والتأخير من زاوية الشكل والتركيب وأصول العوامل النحوية وإنما ما وراء ذلك وهو المعنى الذي يقصده المتكلم وغايته الأساسية إذ قال سيبويه: ((كانهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم يبيانه أعنى وان

(١) ينظر: من أسرار التعبير في القرآن (صفاء الكلمة)، د. عبد الفتاح لاشين: ١٩٤.

(٢) دلائل الإعجاز: ١٠٦.

(٣) الكتاب: ١٢٧/٢.

(٤) اثر النحاة في البحث البلاغي، د. عبد القادر حسين: ٨٠.

كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم)) ^(١) فنجد سيبويه قد جعل سياق الحال وملابساته الأساس في تفسير هذه الظاهرة إذ إنه سير أغوار نفوس المتكلمين فنفض إلى مقاصدهم وغاياتهم في الكلام وقد اتخذ ذلك قاعدة عامة لتفسير كثير من مواضع التقديم والتأخير فكانت هذه الظاهرة مجالاً خصباً عند سيبويه لسياق الحال وعناصره، ونرى أن هذا النص يعد الباب الأوسع الذي ولجه كل من بحث في أسرار هذه الظاهرة من النحويين واللغويين.

ووردت أمثلة كثيرة في الكتاب يتبين فيها اعتماد سيبويه على عناصر سياق الحال في الكشف عن إسرار التركيب الانزياحية كقوله في باب (أم إذا الكلام بهما بمنزلة أيهما وأيهم): ((وذلك قولك أزيد عندك أم عمرو؟ وأزیداً لقيت أم بشراً؟ فأنت الآن مدع أن عنده أحدهما ... واعلم أنك إذا أردت هذا المعنى فتقديم الاسم أحسن لأنك لا تسأله عن اللقي، وإنما تسأله عن أحد الاسمين لا تدري أيهما هو... وإنما كان تقديم الاسم ههنا أحسن ولم يجر للأخر إلا أن يكون مؤخراً لأنه قصد أحد الاسمين فبدأ بأحدهما)) ^(٢).

فسيبويه يرجح تقديم الاسم على الفعل، لأن المتكلم عنده شك بالذي جاء لا بالمجيء فمن الأفضل أن يقدم بعد الهمزة الاسم لا الفعل كما ذكر التقديم بعد أو ضمن باب (أو) واستحسانه لتقديم الفعل في قوله ((القيت زیداً أو عمراً أو خالداً؟)) ^(٣) وذلك بعد إشارة أسلوبية سياقية وان لم تكن مقصودة بذاتها إلا أنها تمثل مادة خصبة لأنه تطرق إلى كثير من أمور التقديم والتأخير التي أخذها العلماء أساساً لهذا الموضوع.

(١) الكتاب: ٤٢/١.

(٢) الكتاب: ٤٥/١.

(٣) الكتاب: ١٧٩/١.

(٣) التعريف والتكثير:

للتعريف لغة: الإعلام، وهو ضد التكثير. (١)

فالتعريف يرتبط دلاليًا بالوضوح والبيان وحقيقة الشيء والإعلام والتسمية أمّا التكثير فيرتبط بالجهل بحقيقة الشيء وعدم تعيينه، أو تحديده، فهو ضدّ البيان والوضوح. (٢)

ويُعدُّ مفهوم التعريف والتكثير واحداً من المباحث النحوية التي عُنِيَ بها النحويون وكانت له أهمية في تفسير كثيرٍ من الأحكام النحوية، وهي ممّا سُمِّي في الدراسات النحوية القديمة بالأصل والفرع، إذ إنهم عدوا النكرة أصلاً والمعرفة فرعاً عليها قال سيبويه: ((وأعلم أن النكرة أخفُّ عليهم من المعرفة وهي أشدُّ تمكُّناً لأنَّ النكرة أولٌ ثمَّ يَدْخُلُ عليها ما تُعرَّفُ به فمن ثَمَّ أكثرُ الكلام ينصرف في النكرة)) (٣) والسبب في ذلك أوضحه المبرد بقوله: ((وذلك لأنَّ الاسمَ المُكَّـر هو الواقع على كلِّ شيءٍ من أُمَمِهِ لا يَخْصُ واحداً من الجنس ذَوْن سائره، وذلك نحو: رجلٌ و فرسٌ، وحائطٌ، وأرضٌ. وكل ما كان داخلاً بالبنية في اسم صاحبه فغير مُميّز منه؛ إذ كان الاسم قد جمعهما.)) (٤) وهذا ما أكَّده ابن السراج بقوله: ((كلُّ اسمٍ عمَّ اثنين فما زاد فهو نكرة وإنما سُمِّي نكرة من أجل أنَّك لا تُعرَّفُ به واحداً بعينه إذا نكر والنكرة تنقسم قسمين، فأحد القسمين أن يكون الاسم في أول أحواله نكرة مثل: رجل، و فرس، و حجر، و جمل، وما أشبهها. والقسم الثاني أن يكون الاسم صار نكرة بعد أن كان معرفة، وعرض ذلك في الأصل الذي وضع له غير ذلك، نحو: أن يسمى إنسان بعمره فيكون معروفاً بذلك في حيَّه، فإن سُمِّي باسمه

(١) اللغاموس المحيط، الفيروز آبادي: ١ / ١٨٠ مادة (عرف).

(٢) يُنظر: التعريف والتكثير في النحو العربي، د. أحمد عفيفي: ١٩

(٣) الكتاب: ٢٢/١.

(٤) المقنضب: ٤ / ٢٧٦.

آخر لم نعلم إذا قال القائل رأيتُ عمراً أيَّ العمرين هو؟ ومن أجل تتكرره دخلت عليه الألف واللام إذا تُني وجمع))^(١).

وقد أدرك سيبويه أنَّ لسياق الحال وعناصره أثراً في ظاهرة التعريف والتذكير؛ إذ من خلاله تتحدّد صفة التعريف أو التذكير؛ لأنّهما مبنيان على العلاقة المفترضة بين المتكلم والمخاطب، وقد جعل سيبويه أيضاً التعريف مرتبطاً بعلم المخاطب فهو المعيار الأساسي في تعريف الاسم وتذكيره إذ ((.. انَّ التعريفَ مَعْلُوقٌ بِمَعْرِفَةِ الْمَخَاطَبِ دُونَ الْمُتَكَلِّمِ، وَقَدْ يَنْكَرُ الْمُتَكَلِّمُ مَا يَعْرِفُهُ هُوَ وَلَا يَعْرِفُهُ الْمَخَاطَبُ فَيَكُونُ مَنكُوراً، كَقَوْلِكَ لِلْمَخَاطَبِ: فِي دَارِي رَجُلٌ، وَلِي بَسْتَانٌ، فَتَعْرِفُ الرَّجُلَ بَعِيَّتِي وَالبَسْتَانَ وَهُوَ لَا يَعْرِفُهُمَا.))^(٢) فلذلك نجد سيبويه في أغلب مسائل تحديد النكرة والمعرفة وأحكامهما يجعل سياق الحال وعنصره أدوات تحليلية يستعين بها لتبيين مسائل هذه الظاهرة كعدم جواز الابتداء بالنكرة، والتمييز بين اسم كان وخبرها وغير ذلك مما سيرضه هذا البحث.

(٤) دلالة الأوجه الإعرابية:

قد تكون الكلمة الواحدة في الجملة نفسها محتملة أكثر من وجه إعرابي فتختلف دلالة تلك الجملة تبعاً لاختلاف الأوجه الإعرابية، وفي ذلك نجد سيبويه يفسر معنى كل وجه من تلك الأوجه معتمداً على سياق الحال واختلاف المواقف التي تقال فيها الجملة، فيعتمد على المتغيرات الخارجية المفترضة أن تولد فيها تلك الجمل وما يجري بين أطراف العملية الخطابية، فيوجه سيبويه معنى كل وجه إعرابي اعتماداً على مقامه الذي قيل فيه؛ فلذلك كان هذا الأمر مجالاً من مجالات تطبيق سياق الحال عند سيبويه فقد نجده يفسر الأوجه الإعرابية المتعاقبة على الكلمة نفسها في الجملة معتمداً على عناصر سياق الحال فيجعل كل وجه يعبر عن

(١) الأصول في النحو: ١ / ١٤٨.

(٢) النكت: ١ / ٢١٦.

موقف معين مختلف عن الوجه الآخر تبعاً لقصد المتكلم وفائدة المخاطب فللرفع معنى يختلف عن معنى النصب عندما يتعاقبان على الكلمة نفسها ومن الأمثلة على ذلك وجهها رفع الفعل ونصبه بعد (حتى، وإن) ففي جملة حتى، يكون معنى الرفع ومعنى النصب تبعاً لما يقصده المتكلم ولا يمكن تفسير الجملة إلا من خلاله ففي جملة سرتُ حتى أدخلها يقرر سببويه أن في فعلها وجهين: الرفع والنصب ولكل من هذين الوجهين يجعل سببويه تفسيرين له مراعيًا قصد المتكلم ^(١) وكذلك وجهها الرفع والنصب بعد (إن) ^(٢) ومن ذلك أيضاً قول القائل: له علمٌ علمُ الفقهاء، قال سببويه: ((لم ترد أن تُخبر بأنك مررت برجل في حال تعلم ولا تفهم ولكنك أردت تذكر الرجل بفضلٍ فيه وأن تجعل ذلك خصلة قد استكملها كقولك له حسب حسب الصالحين لأن هذه الأشياء وما يُشبهها صارت تحلية عند الناس وعلامات، وعلى هذا الوجه رفع الصوت، وإن شئت نصبت فقلت له علمُ الفقهاء كأنك مررت به في حال تعلم وتفهم وكأنه لم يستكمل أن يقال له عالم)) ^(٣).

فالنصب يبين موقفاً يمر به المتكلم على المعنى وهو يتعلم ويتفهم ولما يصبح عالماً أما الرفع فالموقف يتغير إذ الشخص فيه قد استكمل طلبه للعلم فأصبح عالماً. ومن ذلك تناوب الخبر والحال على الكلمة الواحدة في الجملة نفسها فيكون لكل منهما موقف تستعمل فيه وذلك في نحو ما أورده سببويه في جملة: هذا الرجل منطلق، رفعاً، وهذا الرجل منطلقاً، نصبا، إذ قال: ((فأما الرفع فقولك هذا الرجل منطلق فالرجل صفة لهذا وهما بمنزلة اسم واحد كأنك قلت هذا منطلق... ولما النصب فقولك هذا الرجل منطلقا جعلت الرجل مبنيا على هذا وجعلت الخبر حالا له قد صار فيها، فصار كقولك هذا عبد الله منطلقا، وإنما يريد في هذا الموضع أن

(١) يُنظر: الكتاب: ١٧/٣-١٨.

(٢) يُنظر: الكتاب: ١٦/٣.

(٣) الكتاب: ٣٦١/١-٣٦٢.

يذكر المخاطب برجل قد عرفه قبل ذلك، وهو في الرفع لا يريد أن يذكره بأحد وإنما أشار فقال: هذا منطلق))^(١).

(٥) أساليب الكلام:

الأسلوب هو طريقة التعبير التي يسعى المتكلم إليها فهو ينتقي للكلمات الفصيحة الدقيقة المعنى المنسجمة والأخريات حتى تسلم العبارة من الشطط المؤدي إلى الخلل؛ فكلما جمعت العبارة بين جمال الأسلوب ووضوح التفكير كانت إلى الكمال أقرب فهو صورة ذهنية ينسجها المتكلم ويُجهد نفسه في بنائها بالتعبير عما جال في خاطره وأراد نقلها إلى سامعه^(٢).

وتختلف هذه الأساليب فيما بينها. فاختلاف الأساليب وأفانين التعبير مسخرة للأبانة عن المعنى وتقديمه إلى السامع في أحسن صورة من اللفظ^(٣) فالتنوع في أنماط التعبير نابع من تنوع الغايات المنشودة منها ((فقد دعت الحاجة إلى أن يُنوع المتكلم الجُمْل تبعاً لتنوع دواعي الكلام ولذلك كان لكل داع أسلوب معين يعبر عنه، فلابتئات أسلوب، وللنفي أسلوب آخر وللطلب أسلوب ثالث مغاير وللشروط أسلوب يختلف عن الأساليب السابقة فحاجة المتكلم تكمن في رغبته في إيصال المعاني والأفكار التي يُعبر عنها بأساليب مختلفة بهذه اللغة التي تتباين في أساليبها لكنها تشترك في المعاني الذهنية المتكونة)).^(٤)

ولما كان كتاب سيبويه كتاباً يبحث في التقعيد النحوي واللغوي خدمة للمعاني فقد كان يضع القواعد على أساس المشاهدة المنبثقة من متكلم ومخاطب يتحاوران فنجدته يبحث في أساليب الكلام ويفسر دلالاتها اعتماداً على سياق الحال ومقاماتها

(١) الكتاب: ٨٦/٢ - ٨٧.

(٢) يُنظر: مراعاة المخاطب في النحو العربي: ٢١٩.

(٣) يُنظر: التفكير البلاغي عند العرب: ٥٦٩.

(٤) الأساليب الإنشائية في النحو العربي، عبد السلام محمد هارون: ١٣ - ١٤.

التي تُولد فيها بين منشئها ومتلقيها كأسلوب النداء وأسلوب التوكيد وأسلوب الأمر وأسلوب الاستفهام كقوله في كم الاستفهامية: ((وإذا قال لك رجل: كم لك، فقد سألك عن عدد؛ لأن كم إنما هي مسألة عن عدد وهنا فعلى المجيب أن يقول: عشرون أو ما شاء مما هو أسماء لعدة، فإذا قال لك: كم لك درهماً أو كم درهماً لك؟ ففسر ما يسأل عنه قلت: عشرون درهماً، فعملت (كم) في الدرهم عمل العشرين في الدرهم، ولك مبنية على (كم)))^(١)

وقوله في أسلوب النداء: ((إن أول الكلام أبداً النداء، إلا أن تدعه استغناءً بإقبال المُخاطَب عليك، فهو أول كل كلام لك به تعطف المكمم عليك))^(٢) فاعتماد سيبويه على عناصر سياق الحال واضح فهو يجعل مقام الأسلوب موجهاً للمعنى المقصود.

ويربط سيبويه أساليب العرب في كلامها بمحيط الاستعمال اللغوي آخذاً بحسبانها العلاقة التواصلية بين المتكلم والمُخاطَب، نافذاً إلى تفسير أغراض المتكلمين تجاه المخاطب للوصول إلى قاعدة نحوية واضحة خالية من الغموض، إذ يقول سيبويه في أسلوب الاستثناء مفسراً الإضمار في قول المتكلم: ما أتاني القوم ليس زيداً، واتوني لا يكون زيداً ((كأنه حين قال أتوني صار المخاطب عنده قد وقع في خلده أن بعض الآتين زيد حتى كأنه قال: بعضهم زيد، فكأنه قال: ليس بعضهم زيداً، وترك إظهار (بعض) استغناءً))^(٣)

(١) الكتاب: ١٥٧/٢.

(٢) الكتاب: ٢٠٨/٢.

(٣) الكتاب: ٣٤٧/٢.

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الفصل الثاني

سياق الحال في

المرفوعات والنواسخ

نَحْوَ
جَمْعِ الرُّسُلِ الْخَمْسَةِ
(السُّلَمِ الْبَرِّ الْفَرُوسِ)

الفَصْلُ الثَّانِي

سياق الحال في المرفوعات والنواسخ

١. حذف المبتدأ جوازاً:

قد يستغني المتكلم عن ذكر المبتدأ، ويحذفه من الكلام إذا دلته القرائن عليه إذ تدعوه الحاجة إلى أن ينوع في كلامه تبعاً لتنوع دواعي الكلام ومقتضيات الأحوال لذا يلزم أن يحذف أو يضيف أو يكرر تبعاً للمقام الذي هو فيه.

والمبتدأ والخبر ركنان أساسيان في الجملة العربية يتم بهما المعنى وتتحقق فائدة يحسن السكوت عليها، ولكن قد يستغني المتكلم عن أحدهما بقرينة حال أو مقام اعتماداً على فهم السامع لمراده، إذ قال ابن يعيش: ((اعلم أن المبتدأ والخبر جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعهما، فالمبتدأ معتمد الفائدة والخبر محلها، فلا بُدَّ منهما إلا أنه قد توجد قرينة لفظية أو حالية تُغني عن النطق بأحدهما فيحذف لدالتها عليه لأن الألفاظ إنما جيء بها للدلالة على المعنى، فإذا فهم المعنى بدون اللفظ جاز أن لا تأتي به ويكون مراداً وحكماً وتقديراً))^(١).

فهذه قاعدة عامة تنطبق على العناصر المكونة للجملة سواء أكانت الجملة اسمية أم فعلية، وسواء أكان العنصر المحذوف مبتدأ أم خبراً أم مفعولاً به أم غير ذلك، أي أن هناك مستويين أحدهما منطوق والآخر غير منطوق، ولكن غير المنطوق يتحكم بالمنطوق ويوجه تفسيره لأنه مراد حكماً وتقديراً، ولأن المعول على فهم المعنى الذي يؤتى بالألفاظ من أجل التعبير عنه، فإذا فهم المعنى من غير النطق ببعض الألفاظ، فللمتكلم الخيار في أن يحذف هذا اللفظ أو يذكره ما دلم هناك

دليل لفظي أو حالي في الكلام وما يلبسه، أي إذا أحس المتكلم أن المحذوف جزء من المعنى كأنما نطق به.^(١)

وكان لسيبويه فضل السبق في تبين العلاقة بين محيط الأحداث اللغوية وملايساتها الخارجية وهياة النمط التركيبي لجملة المبتدأ والخبر، فقد أدرك ذلك في مسألة حذف المبتدأ وذكر خبره، إذ قال: ((هذا باب يكون المبتدأ فيه مضمراً ويكون المبنى عليه مظهراً، وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت: عبد الله وربي كأنك قلت: ذاك عبد الله أو هذا عبد الله، أو سمعت صوتاً فعرفت صاحب الصوت فصار آية لك على معرفته فقلت: زيد وربي، أو مسست جسداً أو شممت ريحاً فقلت: زيد أو المسك، أو ذقت طعاماً فقلت: العسل، ولو حدثت عن شمائل رجل فصار آية لك على معرفته لقلت: عبد الله كأن رجلاً قال: مررت برجل راحم للمساكين باراً بوالديه فقلت: والله))^(٢).

ولاشك في أن هذا النص فريد في نوعه، لكونه من الوحيد الذي يشارك الحواس الإنسانية الخمس جميعاً في عملية التواصل وبناء سياق الكلام، إذ تقوم هذه الحواس بدور كبير في إنشاء بنية الكلام بغياب عنصر المخاطب الذي يشارك المتكلم في عملية التخاطب والتفاعل.

وعلى نحو ما يلاحظ سيبويه أن الكلام يتألف من عناصر لغوية خالصة يلاحظ أنه قد يقوم على عناصر أخرى من العالم الخارجي نراها أو نسمعها أو نشمها أو ندوقها، وتصبح هذه الأشياء الواقعة في مجال خبرة الحواس عنده كأنها أجزاء في بناء اللغة تقوم مقام العناصر اللغوية الخالصة من الألفاظ^(٣). فهذه آيات دالة على أن سيبويه قد أدرك أن بين اللغة وسياقها الاجتماعي علاقة عضوية، لأن

(١) يُنظر: النحو والدلالة: ١٣٤، الدلالة السياقية عند اللغويين: ١١٢، المدخل إلى دراسة النحو

العربي: ١١٣.

(٢) الكتاب: ١٣٠/٢.

(٣) يُنظر: نظرية النحو العربي: ٩٠، الدلالة والتعديد للنحو: ٤١٧.

الألفاظ في هذا النص واضحة تدل على معرفة سيبويه هذه الحواس واعتقاده بقدرتها على تقريب الحال المدرك ليكون دليلاً يسوّغ التصرف في بناء التراكيب من غير حاجة إلى تقدير محذوف بل تصبح الحال كاشفة عن المعنى المقصود^(١).

وقد علّق الدكتور كريم حسين ناصح على نصّ سيبويه هذا قائلاً: ((ولا يخفى ما في هذا النص من بيان لاستعمال هذه الحواس فهو يوضح أنّ المقصود هو زيد من خلال مسح يد المتكلم، أو أنامله بجسد زيد، أو وجهه من غير أعمال لحاسة الرؤية أو السماع ويستطيع المتكلم الحكم على أنّ الشيء الذي فاح شذاه هو (المسك) مستقيداً من حاسة الشم، كما يستطيع تمييز العسل من غيره مستعيناً بلسانه لتذوق طعمه فإن أدرك هذه الأمور بحواسه لم تعد به حاجة إلى ذكر المبتدأ بل يكفي بذكر الخبر؛ لأنّ المخاطب أحاط علماً بهذه الأشياء ممّا أدركه المتكلم بحواسه فاستغنى المخاطب عن ذكر المبتدأ لما أنبأته به الحالة الملموسة أو المذاقة^(٢))).

ومن ذلك يمكن أن نستنتج أن النمط التركيبي للجملة قد لا يخضع إلى قاعدة نحوية ثابتة تُملَى على المتكلم إخراجها على هيئة معينة، وإنما زمام الأمر في ذلك بيد المتكلم وما توفر القرائن الحالية له من جواز الاستغناء عن احد ركني الإسناد.

٢. حذف الخبر بعد لولا:

لما كان قصد المتكلم في كل جملة يطلقها تحقيق الإفادة لمخاطبه وذلك من خلال تبليغ رسالته معناها المراد في ذهنه وتاممه، بصرف النظر عن الألفاظ التي تؤدي ذلك المعنى، فلم تغب عن ذهن النحويين فكرة التلازم في الجملة العربية وضرورة اقتضاء وجود ركنين أساسيين من أركانها هما المبتدأ والخبر، ووضع كل

(١) يُنظر: نظرية النحو العربي: ٩٠، مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية (البحث): ٢١.

(٢) مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه (البحث): ٢١.

واحد منهما في موضعه، لذلك حاولوا تلمس العلل وتوضيح المعاني التي من أجلها يحذف المتكلم احد هذين الركنين.

فقد يستغني المتكلم عن ذكر بعض أجزاء الكلام اختصاراً إذ تميل العربية إلى الإيجاز والاختصار، فيعمد المتكلم إلى الاقتصاد في القول عند تحقق ما يرجوه من فائدة إذ إن كل ما هو مفهوم لدى السامع يجوز حذفه.^(١) يقول ابن جني: ((قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكلف علم الغيب في معرفته.))^(٢).

وقد عقد عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) باباً في الحذف استنله بقوله ((هو باب دقيق المسلك لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر فإنك ترى به ترك الذكر، أفصح من الذكر والصمت عن الإفادة، أزيد للإفادة وتجذك انطق ما تكون إذا لم تنطق وأتم ما تكون بياناً إذا لم تبين.))^(٣).

فالحذف هنا أبلغ من الذكر فإذا كان السامع يعلم الخبر وذكره المتكلم تكون هناك إطالة في هذا الكلام والإطالة تؤدي إلى خلل في المعنى وفساد ترفضه البلاغة العربية.

فإدراك المتكلم بأن المخاطب متواصل معه في فهم الفكرة، والإحاطة بتفاصيلها أصبح مسوغاً لهذا الحذف. فضلاً عن الأدلة الأخرى الموجودة في داخل النص اللغوي، فالمخاطب يستعين بهذه القرائن ولا يكلف نفسه عناء التخمين لفهم المعنى الذي رُسم بوساطة الأدوات اللغوية التي استعان بها المتكلم فيعمد أحياناً إلى إشراك المخاطب معه في رسم صورة الفكرة المعبر عنها.^(٤)

(١) يُنظر: مراعاة المخاطب في النحو العربي: ١٨١.

(٢) الخصائص: ٣٦٣/٢.

(٣) دلائل الإعجاز: ١١٢.

(٤) يُنظر: مراعاة المخاطب في النحو العربي: ١٨٢.

وما ينضوي تحت هذا حذف الخبر بعد لولا عند النحاة، فمن المعلوم أن لولا حرف امتناع لوجود تدخل على جملتين أحدهما اسمية والأخرى فعلية، تقوم برابطهما وتحقق فيهما معنى امتناع الثاني لوجود الأول، والجملتان الثانية في تركيب لولا تامة في نظر النحاة في معيارهم اللفظي، خلافاً لسابقتها فإنها مختزلة غير تامة لفظاً محققة لمعناها؛ لذلك قالوا بالحذف ولجأوا إلى التقدير فيها فكان المحذوف عندهم الخبر^(١).

لذلك بحثوا عن تفسير لهذا الحذف يصحح تقديرهم، فأرجع سيبويه ذلك إلى قصد المتكلم واستعماله، مفسراً إياه في ضوء سياق الحال، قال سيبويه: ((هذا باب من الابتداء يضم فيه ما يُبنى على الابتداء، وذلك قولك: لولا عبدُ الله لكان كذا وكذا، أما لكان كذا وكذا فحديث معلق بحديث لولا، وأما عبدُ الله فإنه من حديث لولا، وارتفع بالابتداء كما يرتفع بالابتداء بعد ألف الاستفهام... وكان المبنى عليه الذي في الإضمار كان في مكان كذا كذا، فكأنه قال: لولا عبد الله كان بذلك المكان، ولولا القتال كان في زمان كذا وكذا، ولكن هذا حذف حين كثر استعمالهم إياه في الكلام))^(٢).

ونرى سيبويه في هذا النص يفسر الحذف بعد لولا في ضوء استعمال المتكلم، لأن ما يكثر استعماله يكون معلوماً، مفهوم القصد، لذلك يعتمد المتكلم إلى الإيجاز والاختصار لأن ((لكثرة الاستعمال أثر في التغيير، ألا ترى أنهم قالوا: ليش والمراد: أي شيء، وقالوا: ويُمِّه، وقالوا: لا ادر، فغيروا هذه الأشياء عن مقتضاها لضرب من التخفيف عند كثرة الاستعمال))^(٣).

ونلاحظ أن سيبويه منذ ذلك الحين يعد كثرة الاستعمال سبباً في فقدان الكلام لما فيه من عناصر الانفعال والتأثير، فأجاز الحذف ليبقى السياق مؤثراً ومعبراً،

(١) يُنظر: شرح المفصل: ١٨٤-١٨٥.

(٢) الكتاب: ١٢٩/٢.

(٣) شرح المفصل: ٢٧٦/٤.

فكثرة الاستعمال تجعل الشيء بالياً، وتذهب بالقوة الانفعالية والتأثيرية للكلمات بما كانت عليها في حالة إطلاقها، وهذا يؤكد أن اللغة اجتماعية عند سيبويه تخضع لقوانين التغير وتعرض دلالاتها للبلوى والاندثار نتيجة لكثرة استعمالها^(١).

لذلك ان كثرة الاستعمال جزء من عناصر سياق الحال مرجعه إلى المتكلم تكسب المخاطب المعرفة بالمحذوف وتؤدي إلى التخفيف بحذف احد عناصر الجملة لعلم المخاطب بالمحذوف، وذلك لكثرة جريان الاستعمال اللغوي بذلك التركيب، مما يجعل هذه العلة جزءاً من عناصر سياق الحال^(٢).

وكثرة الاستعمال في تركيب لولا سوّغت للمتكلم الحذف، ويبدو أن سيبويه قصد بكثرة الاستعمال هنا أنه صار معلوماً مع لولا لأنها دالة على امتناع لوجود، والمطلوب على امتناعه هو الجواب والمطلوب على وجوده هو المبتدأ، فصحّ الحذف لتعيين المحذوف، ففي قولهم: ((لولا عليّ لهلك عمر)) لم يُشك في أن المراد: وجود الإمام علي (عليه السلام) منع من هلاك عمر (رضي الله عنه) لذلك كان الحذف واجباً إذا كان الخبر كوناً مطلقاً أي يمكن فيه تعيين المحذوف، ومنع إذا كان كوناً خاصاً لا دليل فيه على الخبر المحذوف بل انه واجب ذكره^(٣).

وكان سيبويه أحياناً ينظر إلى اللغة بوصفها ظاهرة اجتماعية تُفسّر في ضوء محيطها وملابساتها ولا يمكن عزلها عن ذلك أو تفسيرها بعيداً عنه، لأنّه كان يتعامل مع اللغة المنطوقة ويعالجها بعد أخذها من أفواه مستعمليها، غير أن النحويين بعده قد أبحروا بالنحو بعيداً عن شواطئ استعماله على هدي صنعتهم النظرية، فقد ذهب الكسائي إلى أن الاسم الواقع بعد لولا مرفوع بفعل بعدها تقديره: لولا وُجد زيد، أو نحوه، وذهب الفراء إلى أن الواقع بعد لولا ليس مبتدأ، بل

(١) يُنظر: الدلالة السياقية عند اللغويين: ١٠٨.

(٢) يُنظر: الدلالة والتفعيد النحوي: ٤٢٦.

(٣) يُنظر: شرح المفصل: ١/١٨٥، شرح التسهيل، ابن مالك: ١/٢٧٦، شرح الكافية للرضي:

مرفوع بها لاستغنائها بها، كما يرتفع بالفعل الفاعل. وذهب جماعة إلى أنه مرفوع بـ(لولا)، لنأيابها مناب فعل تقديره: لو لم يوجد، أو لو لم يحضر^(١).

وفي الحقيقة أن هذه تفسيرات تتأى باللغة عن غايتها واستعمالها، وتحمل النصوص ما لا تحتمله من تقديرات وتأويلات، الغرض منها توافق وظائف العوامل مع معمولاتها ممّا لا يقصده المتكلم أبداً.

٣. التناوب بين الخبر والحال:

قد تكون الكلمة الواحدة في الجملة نفسها محتملة أكثر من وجه إعرابي فتختلف دلالة تلك الجملة تبعاً لاختلاف الأوجه الإعرابية، وفي ذلك نجد سيبويه يفسر معنى كل وجه من تلك الأوجه ما يترتب عليه اختلاف المواقف التي تقال فيها الجملة، فيعتمد على الظروف الخارجية المفترضة أن تولد فيها تلك الجمل وما يجري بين أطراف العملية الخطابية، والعلاقة بين المتكلم والمُخاطَب، فكل وجه إعرابي يصلح لموقف معين من دون آخر، ومن ذلك تناوب الخبر والحال على الكلمة الواحدة في الجملة نفسها فيكون لكل منهما موقف تُستعمل فيه وذلك في نحو ما أورده سيبويه في جملة: هذا الرجل منطلق، رفعاً، وهذا الرجل منطلقاً، نصباً، إذ قال: ((فلما الرفع فقولك هذا الرجل منطلق فالرجل صفة لهذا وهما بمنزلة اسم واحد كأنك قلت هذا منطلق... وأما النصب فقولك هذا الرجل منطلقاً جعلت الرجل مبنياً على هذا وجعلت الخبر حالاً له قد صار فيها، فصار كقولك هذا عبد الله منطلقاً، وإنما يريد في هذا الموضع أن يذكر المخاطب برجل قد عرفه قبل ذلك، وهو في الرفع لا يريد أن ينكره بأحد وإنما أشار فقال: هذا منطلق))^(٢).

وواضح من خلال هذا النص مراعاة سيبويه الجانب الاجتماعي أو ما يُسمى بالأفكار السياقية المتبادلة، بين المتكلم والمُخاطَب المنتسبين إلى بيئة اجتماعية

(١) يُنظر: همع الهوامع، السيوطي: ٣٣٨/١.

(٢) الكتاب: ٨٧/٢.

واحدة، فيقف عند كل وجه إعرابي يترتب عليه موقف معين، ثم يحل ذلك آخذاً
المعطيات الحالية والاجتماعية بين المتكلم والمُخاطَب بالحسبان^(١).

فكلمة (منطلق) بالرفع تكون دلالة جملتها خبرية، ويكون قصد متكلمها
الإخبار عن الانطلاق لا عن الرجل، لأنه يريد أن يُعلم المُخاطَب بانطلاق هذا
الرجل، أما نصب (منطلق) فيكون على الحالية، وبذلك يختلف قصد المتكلم، لأنه
يريد أن يذكر مخاطبه بمن عرفه لأنهما مستويان في ذلك، والذي يدل على ذلك
النصب على الحالية إذ إن صاحب الحال لا يكون إلا معرفة عند انتقاء مسوِّغ
تتكرره.

وسيُبويه بذلك يكون قد رسم منهجاً للنحاة بعده في بحث مسائل اختلاف
الأوجه الإعرابية على وفق العلاقة بين المتكلم والمُخاطَب والموقف الملابس
للحديث، فما جاء على نحو ذلك تفسير الزجاج (ت ٣١١هـ) للنصب في قوله
تعالى: ﴿هَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ (هود: من الآية ٧٢) فقد قال: ((شيخاً) منصوب على
الحال... وذلك أنك إذا قلت: هذا زيد قائماً، فإن كنت تقصد أن تخبر من لا يعرف
زيداً أنه زيد، لم يجز أن تقول: هذا زيد قائماً، لأنه لا يكون زيداً ما دام قائماً، فإذا
زال عن القيام فليس بزيد، وإنما تقول للذي يعرف زيداً: هذا زيد قائماً، فيعمل في
الحال التنبيه، والمعنى انتبه لزيد في حال قيامه، أو أشير لك إلى زيد في حال
قيامه، لأنه هذه إشارة إلى ما حضر))^(٢).

وما يدل على صحة تفسير سيبويه للنصب على الحالية بتذكير المُخاطَب
وتنبيهه، أن زوجة نبي الله إبراهيم (عليه السلام) عندما قالت: ﴿هَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ لم ترد

(١) يُنظر: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، مصطفى حميدة: ٦٩، ١٠٣،

القاعدة النحوية، تحليل ونقد، د. محمود حسن الجاسم: ١١٣.

(٢) معاني الزجاج: ٥٢/٣، ويُنظر: مجمع البيان، الطبرسي: ٢٧١/٥.

أن تخبر ضيوفهم عن بطلها لأنهم جهلوه إذ إنهم يعرفونه، وإنما أرادت أن تتبهم إلى شيخوخته (١).

٤. فائدة ضمير الفصل:

تقع بين عنصرَي الجملة الاسمية - المبتدأ والخبر - صيغة ضمير الرفع المنفصل، سواء أكانت الجملة الاسمية غير منسوخة أم منسوخة، وهذه الصيغة يسميها البصريون ضمير الفصل، ويسميها الكوفيون عماداً ودعامة (٢).

وقد اشترط النحاة لدخوله في الكلام أن يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعة مطابقاً لما قبله في العدد (الإفراد والتنثية والجمع) والنوع (التذكير والتأنيث) والشخص (التكلم والغيبة) وأن يكون بين المبتدأ وخبره أو ما هو داخل على المبتدأ وخبره من الأفعال والحروف نحو كان وأخواتها وظن وأخواتها وإن وأخواتها، وإن يكون ما قبله معرفة وما بعده معرفة بالالف واللام أو ما أشبههما (٣).

وقد جاء منه في القرآن الكريم في مواضع عدة، نحو قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (الأعراف: من الآية ١٥٧) وقوله تعالى: ﴿وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (البقرة: من الآية ٢٥٤) وقوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾ (الزخرف: من الآية ٧٦) فلا بد من وجود فائدة تقع وهذا الضمير خلاف ما لم يكن واقعاً في الكلام، إذ إن المتكلم عندما يقول: زيد هو العاقل، يختلف عن قوله زيد العاقل، إذ إن وراء كل منهما قصد وغاية يؤديها كل منهما.

وبيّن سيبويه تلك الفائدة نقلاً عن أستاذه الخليل، الذي أدرك اجتماعية اللغة وضرورة ربطها بمحيط استعمالها وتفسير ظواهرها على أساس ذلك، وهذا ما

(١) يُنظر: مجمع البيان: ٢٧٢/٥.

(٢) يُنظر: للكتاب: ٣٨٩/٢، المقطضب: ١٠٤/٤، الأصول في النحو: ١٢٥/٢، شرح المفصل:

٥٩/٣.

(٣) يُنظر: شرح المفصل: ٥٩/٣، مغني اللبيب: ٢/٦٤٣-٦٤٤.

انتهجه تلميذه بعده، ففائدة ضمير الفصل يُرْجِعُهَا الخليل وتلميذه سيبويه إلى المُخَاطَبَ لأن المتكلم يبتغي وصول رسالته إلى المتلقي بوضوح بعيدة عن اللبس والإيهام إذ ينقل سيبويه عن الخليل قائلًا: ((هذا باب ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهن فصلًا، اعلم أنهن لا يكن فصلًا إلا في الفعل ولا يكن كذلك إلا في كل فعل الاسم بعده بمنزلة في حال الابتداء واحتياجه إلى ما بعده كاحتياجه إليه في الابتداء. فجاز هذا في هذه الأفعال التي الأسماء بعدها بمنزلتها في الابتداء إعلامًا بأنه قد فصل الاسم وأنه فيما ينتظر المُحَدَّثُ ويتوقعه منه ممَّا لا بُدَّ له من أن يذكره للمحدث لأنك إذا ابتدأت الاسم فإنما تبدئه لما بعده فإذا ابتدأت فقد وجب عليك مذكور بعد المبتدأ لا بُدَّ منه وإلا فسد الكلام ولم يسغ لك فكأنه ذكر هو ليستدل المحدث أن ما بعد الاسم ما يخرج منه مما وجب عليه وأن ما بعد الاسم ليس منه هذا تفسير الخليل رحمه الله)) (١).

فالاعتماد على المُخَاطَبَ يظهر في هذا النص بجلاء من خلال عبارة (المُحَدَّثُ) إذ هو الأساس في تقرير الإتيان بضمير الفصل في الكلام؛ ليزيل التوهم من ذهن المُخَاطَبَ، ولا يتركه ينتظر ويترقب الخبر، لان عدم إيراد الضمير يبههم عليه أن الاسم المذكور بعد المبتدأ صفة أو تابع له محتاج إلى خبر يسند إليه فيؤتى بهذا الضمير لبيان أن ما بعد المبتدأ خبر ليس صفة، لذلك سُمي فصلًا، إذ يقول الأعلام: ((اعلم أن أصل دخول الفصل إيدان للمخاطب المحدث بأن الاسم قد تمَّ ولم يبقَ منه نعت ولا بدل، ولا شيء من تمامه، وإن الذي بقي من الكلام هو ما يلزم المتكلم أن يأتي به وهو الخبر)) (٢).

يتضح من ذلك أن المتكلم إنما يأتي بضمير الفصل ليكون قرينة لفظية تؤمن اللبس مع المُخَاطَبَ، لان قصد المتكلم وصول كلامه بوضوح وفهمه تحقيقاً لغرضه.

(١) الكتاب: ٢ / ٣٨٩.

(٢) النكت: ٣٥٠.

واتضح لنا أيضاً أن كل ما قاله النحويون — بدءاً بالخليل وتلميذه سيبويه ومن جاء بعدهما — في فائدة ضمير الفصل، إنما محوره الأساس المُخاطَب، فقد أورد النحويون الآخرون بعد سيبويه عللاً أُخرَ لفائدة ضمير الفصل، لكن مرجعها تفسير الخليل، إذ يقول الرضي: ((قال المتأخرون: إنما سمي فصلاً؛ لأنه فصل به بين كون ما بعده نعتاً وكونه خبراً، لأنك إذا قلت: زيدٌ القائمُ، جاز أن يتوهم السامع كون القائم صفة، فينتظر الخبر، فجئت بالفصل، ليتعين كونه خبراً لا صفة))^(١)

وهذا القول وإن كان يراعي المُخاطَب في الفائدة إلا أنه مشتق من قول الخليل وسيبويه ومآل المعنيين إلى شيء واحد بل إن الأول أرجح وأحسن.^(٢) وقال قسم من البصريين: ((إنما أتى به ليؤذن أن الخبر معرفة، أو ما يقوم مقامها))^(٣) أما الكوفيون فقد خالفوا البصريين في علة المجيء بضمير الفصل، بل حتى في تسميته فهو يسمى (عماداً) عند الفراء وأكثرهم، وبعضهم يسميه (دعامه)^(٤) وفائدته عندهم هي أنه عمد الاسم الأول وقوّاه بتحقيق الخبر بعده^(٥). وقال الفراء: ((أدخلوا العماد ليفرقوا بين الفعل والنعت لأنك لو قلت: زيد العاقل لأشبه النعت، فإذا قلت: هو العاقل قطعت هو عن توهم النعت.))^(٦) وبذلك يكون الفراء متابعاً للبصريين.

فكل هذه الأقوال مع اختلاف المصطلح سواء أكان فصلاً أم عماداً أم دعامه إنما الغاية الأساسية فيها مراعاة المُخاطَب إذ لولاه لما جيء بهذا الضمير، لذلك إنَّ أغلب الظن أن الفائدة من الإتيان بهذا الضمير هي دفع توهم المُخاطَب وامتن

(١) شرح الكافية: ٦٣/٣.

(٢) يُنظر: المصدر نفسه والصفحة.

(٣) النكت: ٣٥٠.

(٤) ينظر: معاني الفراء: ٣٧/٣، ارتشاف الضرب: ٤٨٩/١.

(٥) ينظر: الإنصاف: ٧٠٦/٢ - ٧٠٧، شرح المفصل: ٥٩/٣.

(٦) معاني الفراء: ٣٧/٣، الأصول في النحو: ١٢٥/٢.

اللبس؛ لأن ضمير الفصل قرينة لفظية تدفع توهم السامع كون الخبر صفة أو تابعاً، وإن القول بأن ضمير الفصل يفصل بين الخبر والتابع، أو الدلالة على كون الاسم أو المبتدأ تاماً واحتياجه إلى ما بعده ما يتممه. أولى من القول بأنه يؤذن بأن الخبر معرفة أو القول بأنه يعمد الاسم ويقويه، والذي يدل على ذلك هو اشتراطهم في ما بعده أن يكون معرفة أو ما يقاربها؛ لأن الخبر المعرفة يلتبس بالصفة، ولو كان نكرة لما حدث هذا الالتباس؛ لأن التابع على متبوعه في تعريفه وتنكيره، وكذلك لا حاجة لنا بضمير الفصل عند قيام قرينة يؤمن بها التباس الخبر بالصفة كالعلامة الإعرابية، وذلك عند تخالف العلامة الإعرابية في الجزأين، أو عندما يكون المبتدأ ضميراً، إذ إن الخبر لا يلتبس بالنعته وهذه الحالة، فلا ينعت الضمير مطلقاً، لذلك جعل النحاة دخول ضمير الفصل في هذه المواضع من باب التوسع، يقول الرضي: ((ثم أن اتسع في الفصل، فادخل حيث لا لبس بدونه أيضاً وذلك عند تخالف المبتدأ والخبر في الإعراب، نحو: كان زيدٌ هو القائم، وما زيدٌ هو القائم، وإن زيدا هو القائم، وعند كون المبتدأ ضميراً، نحو: «أَنَا أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ»^(١) وعند كون الخبر ذا لام لا يصلح لوصفية المبتدأ، كقولك: الدين النصيحة^(٢))). وربما يكون اللبس قائماً في الأمثلة التي أوردها الرضي ما عدا الآية، لأن اسم إن فيها ضمير، وذلك عند الوقف على الأمثلة الأخرى، والوقف على المعرف بأل يكون بالسكون فتختفي هنا العلامة الإعرابية، وبذلك يظل اللبس الذي يرفعه الفصل محتملاً، وأما المثال الأخير (الدين النصيحة) فعند انعدام الفصل يحتمل البدلية^(٣).

(١) الحجر: من الآية ٤٩

(٢) شرح الكافية للرضي: ٦٥/٣.

(٣) يُنظر: بناء الجملة العربية، د. محمد حماسة: ١٢١.

٥. رفع الاسم المشغول عنه قبل الطلب والاستفهام:

الاسم المشغول عنه يتأرجح بين حالتين إعرابيتين هما: الرفع والنصب، فالرفع - كما قرّر النحاة - بالابتداء والجملة بعده الخبر، وجاز رفعه؛ لاشتغال الفعل عنه بضميره وهو الهاء في نحو: زيد ضربته.^(١) وقد أكد ذلك سيبويه فقد جعل الفعل بمنزلة منطلق في قولنا: زيد منطلق، أي خبر.^(٢)

أما النصب نحو: زيداً ضربته، فإنه على إضمار فعل يفسره الفعل المذكور والتقدير: ضربت زيداً ضربته، إلا أنهم لا يظهرون الفعل ههنا للاستغناء بتفسيره تبعاً للرأي البصري.^(٣) أو أنه منصوب بالفعل الواقع على الضمير، وذلك لأن المكني هو الأول في المعنى فينبغي أن يكون منصوباً به على رأي الكوفيين^(٤) وتبعاً لذلك وقع الاسم المشغول على حالات خمس بين الوجوب والجواز والترجيح^(٥).

لكن النحاة لم يفرقوا بين معاني هذه الحالات التي يقع عليها الاسم، بل نظروا إليها بمقياس الصنعة الإعرابية فحسب، حتى تساوى لديهم الرفع والنصب، ولم يكن عندهم فرق بينهما في نحو قولنا: محمد أكرمه، ومحمد أكرمته، على الرغم من أن لكل وجه إعرابي معنى لا يؤديه الوجه الآخر، فمعنى النصب غير معنى الرفع، فإن أردت معنى معيناً وجب عليك أن تقول تعبيراً معيناً.^(٦)

وقد أدرك ذلك الدكتور فاضل السامرائي فقال: ((كان من المأمول أن يقول النحاة: ورد عن العرب قولهم محمد أكرمه، وهو بمعنى كذا، ومحمد أكرمته،

(١) يُنظر: شرح المفصل: ٣٢٢/٢.

(٢) يُنظر: الكتاب: ٨١/١.

(٣) يُنظر: الكتاب: ٨١/١، الإنصاف: ٨٢/١.

(٤) يُنظر: الإنصاف: ٨٢/١، شرح المفصل: ٣٢٣/٢.

(٥) يُنظر: شرح ابن عقيل: ٥٢٠/١.

(٦) يُنظر: معاني النحو: ١١١/٢.

وهو بمعنى كذا، فإن أردتَ المعنى الفلاني تعين الرفع، وإن أردتَ المعنى الآخر تعين النصب))^(١).

ولعل ما أراد السامرائي من النحاة أن يقولوه لا يتحقق إلا من خلال الربط بين هذه الأساليب ومقتضيات أحوالها ومقاماتها، ولم يغفل عن ذلك سيبويه وأدركه فجعل المخاطب الأساس في تعيين احد الوجهين؛ لان لكل وجه مقتضى حال ومقام ونجد ذلك واضحاً عند حديث سيبويه عن جواز رفع الاسم ونصبه قبل الفعل الطلبي أو أدوات الاستفهام في نحو: زيداً اضربه، وزيدٌ اضربه، وزيدٌ كم مرة رأيته. إذ يقول: ((الأمرُ والنهي يُختار فيهما النصبُ في الاسم الذي يُبنى عليه الفعلُ ويُبنى على الفعل كما اختير ذلك في باب الاستفهام؛ لأنَّ الأمر والنهي إنما هما للفعل... لأنهما لا يقعان إلا بالفعل مظهراً أو مضمراً... وقد يكون في الأمر والنهي أن يُبنى الفعل على الاسم وذلك قولك عبدُ الله اضربه ابتدأتُ عبدَ الله فرفعته بالابتداء ونُبِّهتُ المخاطبَ له لتُعرفه باسمه ثم بنيتُ الفعلَ عليه كما فعلت ذلك في الخير))^(٢) وقال ذلك أيضاً عن الاستفهام: ((هذا باب من الاستفهام يكون الاسمُ فيه رفعاً لأنك تتدنه لتتبه المخاطبَ ثم تستفهم بعد ذلك، وذلك قولك زيدٌ كم مرة رأيته وعبدُ الله هل لقيته...))^(٣).

فرفع الاسم مختلف عن نصبه عند سيبويه، لان الرفع لنتبيه المخاطب له، وتعريفه به وجعله مدار الاهتمام؛ لان الطرف المستقبل للحديث تتباين حالته بين الإقبال والإنصات ومن الصدود عن الباث، مما يجعل المتكلم يتنبه إلى هذه الأحوال التي تطرأ على المخاطب، فيصوغ عباراته على وفق تلك الحال من الإقبال أو الانصراف، فيختار من الألفاظ والتركيب ما يجذب انتباه مخاطبه وينبهه له.

(١) معاني النحو: ١١١/٢.

(٢) الكتاب: ١٣٧/١-١٣٨.

(٣) الكتاب: ١٢٧/١.

وقد تبين لنا من خلال الكتاب أن مسألة (تنبيه المُخاطَب) تكاد تشكل ظاهرة عند سيبويه، وإن هناك علاقة كبيرة بين تنبيه المُخاطَب وبين الرفع، والتقديم، والإشارة^(١)، والنداء^(٢).

فالعلاقة واضحة بين التنبيه والرفع والتقديم عند سيبويه، والمُخاطَب هو الموجه أيضاً للمتكلم في هذا الأمر، لأن التنبيه إعلام ما في ضمير المتكلم للمخاطب و((في اللغة هو الدلالة عما غفل عنه المُخاطَب. وفي الاصطلاح ما يفهم من مجمل بأدنى تأمل، إعلاماً بما في ضمير المتكلم للمخاطب))^(٣).

وجرياً على ما نهجه سيبويه هنا فقد أدرك عبد القاهر الجرجاني تلك العلاقة القائمة بين التنبيه والرفع والتقديم كما بينها سيبويه، إذ يقول الجرجاني: ((وهذا الذي ذكرت من أن تقديم ذكر المحدث عنه يفيد التنبيه له... وإذا كان كذلك، فإذا قلت: عبد الله، فقد أشعرت قلبه بذلك أنك قد أردت الحديث عنه، فإذا جئت بالحديث فقلت مثلاً: قام، أو قلت: خرج، أو قلت: قدم، فقد علم ما جئت به، وقد وطأت له وقدمت الإعلام فيه، فدخل على القلب دخول المأنوس به، وقبله قبول المتهبئ له المطمئن إليه، وذلك لا محالة أشد لتبوته وأنفى للشبهة وأمنع للشك وأدخل في التحقيق، وجمة الأمر أنه ليس إعلامك الشيء بغتة مثل إعلامك له بعد التنبيه عليه والتقدمة له لأن ذلك يجري مجرى تكرير الإعلام في التأكيد والإحكام))^(٤).

وهذا ما سار عليه ابن الزمكاني تبعاً لسيبويه بقوله: ((فإذا قلت: عبد الله، فقد أشعرت السامع بأنك قد أردت الحديث عنه، فإذا ذكرت الحديث بعده قلت: قام، أو قعد، أو نحو ذلك كنت ذاكرة له بعد أن تأنس به فيقبله القلب قبول المطمئن إليه،

(١) يُنظر: الكتاب: ٧٨/٢، ٣٥٥/٢.

(٢) يُنظر: الكتاب: ٢٢٩/٢، ٢٣١/٢، ٢٣٢.

(٣) التعريفات، الشريف الجرجاني: ٥٤.

(٤) دلائل الإعجاز: ١٥٣.

وذلك أشد في الثبوت وأنفى للشك، إذ لا يخفى عليك أن إعلامك بالشيء غفلاً عن تقدم التنبيه، ليس كإعلامك به بعد تقدم التنبيه عليه^(١).

وهذا الذي شرّعه سيبويه قد سلكه المحدثون كما سلكه القدماء ففعلوا مناسبات القول ومقامات الحديث أساساً يفرّقون بها بين معاني الإعراب، فقد ذهب الدكتور مهدي المخزومي إلى أن معنى الرفع غير معنى النصب في حالات الاسم المشغول إذ يقول: ((ونرى أنه إذا قصد بزيد أن يكون مسنداً إليه فلا بُدَّ من رفعه... وإذا قصد بزيد... أن يُقَدِّمَ للاهتمام به فقد وجب نصبه؛ لأنه ما يزال مفعولاً للفعل الظاهر وإن قَدِّمَ للاهتمام به، أو اتصل الفعل بضميره))^(٢).

فمعنى الرفع على رأيه لا يختلف عما قاله سيبويه في جعله مسنداً إليه، أما النصب فمقتضى من موافقته للمذهب للكوفي في انتصاب الاسم المتقدم بالفعل المتأخر نفسه وإن اشتمل عنه بضميره لكونهما — أي الاسم والضمير — واحداً^(٣).

وفرق الدكتور فاضل السامرائي بين معنى الرفع ومعنى النصب، إذ يرى أن معنى رفع الاسم هو جعله مُتَحَدِّثاً عنه، وفي النصب يكون المتحدث عنه المتكلم لا الاسم المتقدم، فالفرق بين قولنا: محمداً أكرمته، ومحمداً أكرمته، أنك في الأخيرة جعلت مدار الحديث محمداً، وجعلت إخبارك عنه وهو مدار الاهتمام، أما الأولى فقد قدمت فيها محمداً للاهتمام، قدمته لتحدث عنه بدرجة أقل من العمدة لأن الإخبار عن المتكلم، ولكن قد يقتضي السياق أن تخص محمداً بحديث، أي أن تقديم المنسوب هو للحديث عنه بدرجة أقل من المبتدأ، لأن المبتدأ متحدث عنه، بخلاف المشغول فإن الحديث يدور على غيره^(٤). أي أنه في الرفع يكون الحديث عن الاسم وفي النصب يكون الحديث عن الفعل.

(١) البرهان الكاشف: ٢١٤، وينظر: الشبان في علم البيان: ٩٥.

(٢) في النحو العربي، نقد وتوجيه: ١٧٣.

(٣) يُنظر: المصدر نفسه والصفحة.

(٤) يُنظر: معاني النحو: ١١٣/٢-١١٤.

٦. إعمال الثاني من الفعلين المتنازعين:

قد يعتمد المتكلم في بعض الأحيان إلى ضرب من الأسلوب في الكلام تعبيراً عن أفعاله فيسند فعلين إلى اسم واحد، وهذان الفعلان قد يطلبان هذا الاسم فاعلاً أو مفعولاً، وقد يطلبه أحدهما فاعلاً ويطلبه الآخر مفعولاً أو على العكس من ذلك، كما في نحو: قام وقعد زيد، ورأيت وضربت زيداً، وضربت وضربني زيد، وضربني وضربت زيداً.

ولم يغفل عن ذلك النحاة إذ وجدوه وارداً في الكلام العربي، فقد جاء في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ أَتَوْنِي أَفْرَغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾ (الكهف: من الآية ٩٦) وقوله تعالى: ﴿ هَآؤُمْ أَقْرَأُوا كِتَابِيَّة ﴾ (الحاقة: من الآية ١٩) وجاء في الحديث: ((ونخلع ونترك من يفجرك)) وقد ورد في الشعر أيضاً إذ قال الفرزدق^(١):

وَلَكِنْ نَصَفَا لَوْ سَبَبْتُ وَسَبَبْتُ بَنُو عَيْدٍ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمٍ

وغير ذلك.^(٢)

فقد تناول النحاة هذا التركيب ابتداءً بسببويه إذ بحثه في باب: ((باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعلُ بفاعله مثل الذي يفعلُ به وما كان نحو ذلك))^(٣) وسماه النحاة فيما بعد (باب التنازع) ويسمى (باب الإعمال) عند الكوفيين^(٤).

وقد أثار هذا الباب خلافاً بين النحويين وجدلاً واسعاً نظراً إلى ما قرئوه من قواعد مبنية على أساس نظرية العامل، فوقع بينهم الخلاف في أي الفعلين أولى بالعمل في الاسم، فقال قسم منهم بأولوية إعمال الأول لسبقه، وهم الكوفيون، وقال

(١) يُنظر: ديوانه: ٨٤٤، ويُنظر: الكتاب: ٧٧/١.

(٢) يُنظر: الإنصاف: ٧٣/١.

(٣) الكتاب: ٧٣/١.

(٤) يُنظر: شرح التصريح: ٤٧٤/١.

قسم منهم بأولوية إعمال الثاني لقربه إلى الاسم من الأول، وهم البصريون. وجاء كل فريق من هؤلاء بما يسند مذهبه بالنقل والقياس^(١).

ولكننا لو رجعنا إلى سيبويه لوجدناه يبحث هذه المسألة في ضوء محيط استعمالها، وقصد المتكلم ومراعاته لمخاطبه على خلاف النحويين ممن جاء بعده الذين عالجوها على أساس القياس اللفظي والمنطقي، فلما كان مذهب سيبويه إعمال الثاني من الفعلين المتنازعين فإن ذلك مبني على أساس المعنى الذي يقصده المتكلم عند مراعاة المُخاطَب مبتعداً عن التناقض إذ يقول سيبويه: ((وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جواره وأنه لا ينقض معنى وأن المخاطَب قد عَرَفَ أنَّ الأول قد وقع بزَيْدٍ... ومما يقوى تركه نحو هذا لعلم المخاطَب قوله عز وجل ﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيراً وَالذَّاكِرَاتِ﴾^(٢) فلم يُعْمَلِ الآخِرَ فيما عمل فيه الأول استغناء عنه...))^(٣).

وذلك يعني أن إعمال الفعل الثاني أولى عند سيبويه لقرب جواره للاسم من الأول، ولأنه لا يغير معنى إذا عمل في الاسم، أما الفعل الأول فإنَّ المُخاطَب قد عرف وقوعه بالاسم.^(٤) وهنا يتضافر السياقان اللغوي من خلال جانب القرب والمجاورة بين الألفاظ، والمقامي من خلال مراعاة المُخاطَب، إذ يقول المبرد: ((وذلك قولك: ضربت وضربني زيد، ومررت ومر بي عبد الله، وجلست وجلست إلي أخوأك، وقمت وقام إلي قومك، فهذا اللفظ هو الذي يختاره البصريون، وهو إعمال الفعل الآخر في اللفظ، وأما في المعنى فقد يعلم السامع أنَّ الأول قد عمل؛ كما عمل الثاني، فحذف لعلم المُخاطَب))^(٥).

(١) يُنظر: الإنصاف: ٨٣/١-٩٧م (١٣).

(٢) الأحزاب: من الآية ٣٥.

(٣) الكتاب: ٧٤/١.

(٤) يُنظر: العلل النحوية في كتاب سيبويه: ١٢٠.

(٥) المقتضب: ٧٢/٤.

فالقارئ الحالية والمقامية هي التي ساعدت المتكلم في حذف هذا الجزء من البناء اللغوي، لأن ذكر ما يعرفه المُخاطَب ربما يكون فيه إسهاب لا طائل منه فإدراك المنشئ لحال المتلقي هو الذي يحدد طبيعة البناء اللغوي ويقرر مقدار الكمية اللفظية المحذوفة من الكلام. لذلك فأغلب الظن أنَّ المحدد الأساس للعمل في هذا التركيب هو المتكلم لا غير، فليس الأولى إعمال الثاني أو إعمال الأول، وإنما الذي يقرّر ذلك المتكلم تبعاً لما في ذهنه من فكرة ينوي التعبير عنها بمراعاة المُخاطَب، فلذلك نرى أنَّ المتكلم إذا قصد الحديث عن الفاعل فإنه يعمل الفعل الطالب للفاعل نحو: جاء وأكرمني زيد، فإن الحديث هنا عن الإكرام وفاعله لا عن المجيء، وإذا قصد الحديث عن المفعول فإنه يعمل الفعل الطالب له نحو: جاء وأكرمت زيدا، وضربني وضربت زيدا.

٧. إضمار فاعل كان التامة:

ذكر سيبويه نوعين لـ(كان) في باب ((الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد))^(١) أحدهما: كان الناقصة مما لا يستغني عن الخبر.^(٢) والآخر: كان التامة التي يُقتصر على الفاعل فيها.^(٣) واستشهد للأخير بقول مَاس العائذي:

فَدَى لِبَنِي دُهَلْ بِن شِيْبَانِ نَاقَتِي
أَي إِذَا وَقَعَ.^(٤)

فـ(كان) في قول الشاعر جاءت تامة بمعنى وقع مكتفية بفاعلها غير مفتقرة إلى خبر، مكتملة التركيب، لكن المتكلم قد يعتمد في بعض الأحيان إلى التصرف في

(١) الكتاب: ٤٥/١.

(٢) يُنظر: الكتاب: ٤٥/١.

(٣) يُنظر: الكتاب: ٤٦/١.

(٤) يُنظر: الكتاب: ٤٧/١، شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣٠٢/١، النكت: ٦٤.

الهيئة التركيبية لجملة كان التامة فيختزل فيها إيجازاً أو اختصاراً. كما في قول الشاعر الذي نسبته سيبويه لعمر بن شاس:^(١)

يَبِي أَسَدٌ هَلْ تَعْلَمُونَ بِلَاءَنَا إِذَا كَانَ يَوْمًا ذَا كَوَاكِبَ أَشْنَعَا

فنجذ سيبويه يربط هذا البيت بعناصره السياقية كي يقف على ما أضمر ويعمل ذلك الإضمار لأنه لا يكون دائماً اختيارياً من لدن المتكلم، وإنما يتم بناء على شروط معينة تكاد تجتمع عليها أراء النحاة وبقراها الواقع اللغوي، ولعل أهم شرط عنده للحذف وجود الدليل على المحذوف أي يكون المخاطب عالماً به، فيعمد المتكلم على بديهة السامع في فهم المحذوف.^(٢)

فالشاعر في هذا البيت اقتصد في القول واختصر مُوجِزاً، معتمداً على المخاطب بالجزء المحذوف من النص اللغوي وقد أسهمت لفظة (يوماً) الموجودة في البيت في إعلامه بما حذف فكانت دالة على ما استغنى المتكلم عن ذكره؛ لذلك يقول سيبويه: ((أضمر لعلم المخاطب بما يعني، وهو اليوم)).^(٣)

ومن ذلك يتضح أنه على وفق العلاقة بين المتكلم والسامع تحدّد الألفاظ المستعملة لإبلاغ الرسالة ومن ثمّ تتحد صفة الكلام من حيث الإطالة والاختصار، ومعرفة السامع بالمحذوف هي التي تعين المتكلم على ذلك، فضلاً عن ذكاء المخاطب إذ انه حال يحمل المتكلم على أن يورد كلامه على الإيجاز، لأنّ مقام الذكاء يقتضي الاختصار في القول.^(٤)

وهذا مما تتادي به مناهج للدرس الدلالي الحديث إذ ((إنه كلما كان المنطقي على علم مسبق بفحوى الخطاب، كلما كان استيعابه للدلالة أكثر، واتخذ الخطاب

(١) يُنظر: المصانير أنفسها والصفحات.

(٢) يُنظر: الدلالة السياقية عند اللغويين: ١٠٢.

(٣) الكتاب: ٤٧/١.

(٤) يُنظر: البلاغة الاصطلاحية، د. عبدة عبد العزيز قلقيلة: ٣٢.

نمط الإيجاز والاقتصاد، أما إذا كان المتلقي ممن لا يستوعب الخطاب إلا إذا كان كاملاً مفصلاً لاعتبارات شتى، فإن ذلك يقتضي التبسيط في بنيته^(١).

فالأرجح في ذلك أن تكون (كان) هاهنا بمعنى وقع والمحذوف فاعلها و(يوماً) منصوب على الحال وأشنعاً حال أيضاً.^(٢) بخلاف ما ذهب إليه أحد الباحثين في تقدير المحذوف اسماً لـ(كان) وقد حذف لعلم المُخاطَب^(٣). يدل على ذلك أنه لو كان المحذوف(اليوم) اسماً لـ(كان) لما كانت هناك فائدة للمُخاطَب في الإخبار عنه باليوم أو بأشنع.

وكذلك نجد سيبويه في موضع آخر يجعل علم المُخاطَب مبرراً لإضمار فاعل كان التامة، وكأنه يتخذ علم المُخاطَب علة مطردة ومسوغاً لإضمار الفاعل في مثل هذا الموضع، وذلك نحو: إذا كان غداً فأتني، إذ قال: ((وهي لغة بني تميم والمعنى أنه لقي رجلاً فقال له إذا كان ما نحن عليه من السلامة أو كان ما نحن عليه من البلاء في غد فأتني ولكنهم أضمرُوا استخفافاً لكثرة كان في كلامهم... وإنما أضمرُوا ما كان يقع مظهرأ استخفافاً ولأن المُخاطَب يعلم ما يعني))^(٤).

وفي هذا النص نجد سيبويه يفزع إلى المُخاطَب متخذاً من علمه أداة يفسر بها ما أضمر المتكلم من بني تميم، لأن المتكلم هنا أضمر اعتماداً على ما بينه وبين مخاطبه من حال معلومة أغنت عن اللفظ بالمرفوع، إذ إن الإنسان يقول لمن يخاطبه في أمر بطلبه: إذا كان غداً فأتني، يريد إذا كان ما نحن عليه غداً فأتني، فكان ههنا بمعنى الحدوث، والتقدير: إذا حدث هذا الأمر غداً فأتني، فأضمر الفاعل لدلالة الحال عليه وصار تفسير الحال كتقديم الظاهر^(٥).

(١) علم الدلالة، أصوله ومباحثه، مفقور عبد الجليل: ١٢٥.

(٢) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣٠٢/١-٣٠٣.

(٣) د. كريم حسين ناصح، مراعاة المُخاطَب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه، البحث: ٣.

(٤) الكتاب: ٢٢٤/١.

(٥) يُنظر: شرح المفصل: ١٥٥/١.

فالمتكلم أنس بعلم مخاطبه ما يعني فآثر أن يستخف في كلامه ويوجز لتصل رسالته ببسر وتؤدي معناها بسهولة، فحذف المسند إليه لعلم المُخاطَب به وهو ما نحن عليه من السلامة أو من الحال، ليكون المعنى المفهوم هو إذا لم يحدث لك مانع أو حال تُعذرُ في التخلف لحدوثها فالتقي.^(١)

٨. التعريف والتذكير بعد كان وأخواتها:

ربط النحاة - ابتداءً بسيبويه - بين الابتداء وظاهرة التعريف والتذكير، وجعلوا المعيار الأساس لذلك هو مبدأ الإفادة الذي جعل التعريف يحتل موقع الابتداء ويُبعد التذكير عن ذلك الموقع، خشية اللبس الذي ينتج عن اجتماع التذكير والابتداء إلا إذا كان هناك ما يؤمن به اللبس فيكون مسوغاً لاجتماعهما. وقد جعل النحاة ذلك قاعدة مطلقاً لكل ما ينتسب إلى الابتداء نحو كان وأخواتها وإن وأخواتها وغيرهما.

وقد جعل سيبويه ذلك ضابطاً لتعيين اسم كان وخبرها في حال اختلافهما في التعريف والتذكير، وبالأستاد إلى هذا الضابط، وتحقيق مبدأ الإفادة يتميز اسم كان من خبرها، وكل ذلك ملقى على عاتق العلاقة التواصلية القائمة بين المتكلم والمُخاطَب، والأخير هو الباعث للمتكلم في تحقيق الإفادة.

فإذا اجتمع بعد كان ((نكرة ومعرفة فالذي تَشغَلُ به كان المعرفة لأَنَّهُ حَدُّ الكلام لأَمر شيء واحد... بمنزلة في الابتداء إذا قلت: عبْدُ الله منطلق، تَبَدَّى بالأعرَف ثم تَذَكَر الخبر))^(٢) ففي جملة (كان زيدٌ حليماً) يكون التعريف الفِصل في تعيين الاسم والإخبار عنه لتتم الفائدة للمُخاطَب، إذ إن المتكلم والمُخاطَب يتساويان في المعرفة ويختلفان في النكرة، لذلك تكون الفائدة منوطة في الخبر بعد الابتداء بما هو معروف إذ يقول سيبويه: ((فإذا قلت: كان زيدٌ فقد ابتدأتُ بما هو

(١) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١/١١٨، التكت: ١٤٥.

(٢) الكتاب: ١/٤٧.

معروفٌ عنده مثله عندك فإنما ينتظر الخبر، فإذا قلت: حليماً فقد أعلمته مثل ما علمت، فإذا قلت: كان حليماً فإنما ينتظر أن تعرفه صاحب الصفة فهو مبدوء في الفعل وإن كان مؤخراً في اللفظ، فإن قلت: كان حليماً أو رجلٌ فقد بدأت بكرة ولا يستقيم أن تُخبر المُخاطَب عن المنكور وليس هذا بالذي يَنزِلُ به المُخاطَب منزلتك في المعرفة فكهوا أن يَقْرَبُوا بابَ ليس^(١).

فنجد سبويه في هذا النص يتخذ من عنصرى سياق الحال المتكلم والمُخاطَب معياراً أساسياً لبناء القاعدة النحوية، ونراه موجهاً للمتكلم في مراعاة مخاطبه لإيصال رسالته البلاغية والوصول إلى فهم المُخاطَب. فالمتكلم عندما يبتدئ بالاسم الذي يعرفه المُخاطَب، كما يعرفه هو، فإنما ينتظر مخاطبه الخبر الذي لا يعلمه، فإذا قال المتكلم حليماً، فقد أعلمه مثل ما قد علم مما لم يكن يعلم، ولو قال كان حليماً، فقد أفاد وقوع حلم لا يدري لمن هو، فإنما ينتظر صاحبه، فإذا قال: زيدٌ علم أن الحلم الذي قد أفاد وقوعه لزيد هذا المعروف، فهو جائز وإن كان مؤخراً في اللفظ^(٢).

أما إذا بدأ المتكلم بالكرة فهو غير مستقيم لعدم تحقيق الفائدة، لحدوث اللبس على المُخاطَب، لأنه غير مساوٍ للمتكلم فيها، إذ يقول السيرافي: ((حكم الخطاب المفهوم أن يساوي المُخاطَب المتكلم في معرفة ما خبره به، فإذا قال: كان زيدٌ عالماً، فقد كان المُخاطَب عالماً بزيد من قبل، وقد عرف علمه الآن، لإخبار المتكلم إياه، فقد ساواه في الأمرين جميعاً، وإذا قال: كان عالمٌ زيداً، فعالم منكور لا يعرفه المُخاطَب، ولم يجعله خبراً فيفيدة... فلم يساوِ المُخاطَب المتكلم؛ لأن المنكور في الإخبار لا يعرفه المُخاطَب، وإن كان المتكلم قد رآه وعرفه^(٣))).

(١) الكتاب: ٤٧/١-٤٨.

(٢) يُنظر: شرح كتاب سبويه للسيرافي: ٣٠٣.

(٣) المصدر نفسه: ٣٠٤/١.

أي أن من أهم شرط في الخطاب أن يكون مبنياً على المعادلة بين المتخاطبين، فإذا أخبر المتكلم المخاطب عن اسم بخبر لا يعرفه جاز أن ينصرف عن استماع خبره لأن الإنسان لا يهتم بخبر من لا يعرفه، ومع هذا يكون المتكلم لم يعدل في المخاطبة، إذ لم يستر علم من يخاطبه في معرفة المخبر عنه مع علمه، فإذا كان المخبر عنه معرفة اهتم المخاطب به وتساوى في المخاطبة، فلهذا اختير أن يكون المبتدأ معرفة. (١)

لذلك نجد سيبويه يحظر على المتكلم الابتداء بالنكرة خشية اللبس على المخاطب، لأن النكرة لا يمكن الإخبار عنها بما يفيد المخاطب، لأن الخبر يبقى مبهماً لا يخص واحداً بعينه أو شخصاً معروفاً لدى المخاطب. (٢) إن يقول سيبويه: ((ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس وهو النكرة ألا ترى أنك لو قلت كان إنساناً حليماً أو كان رجل منطلقاً كنت تلبس لأنه لا يستكر أن يكون في الدنيا إنساناً هكذا فكروها أن يبدؤا بما فيه اللبس ويجعلوا المعرفة خبراً لما يكون فيه هذا اللبس)). (٣)

ومما تقدم يمكن القول: إن سيبويه كان يراعي في أحكامه إدراك المخاطب وعلمه، ويراعي أن لا يحدث في الكلام لبساً فتختلط المعاني وتتداخل فلا يعلم المقصود منها، لذا صار عدم اللبس مصطلحاً نحوياً يراد به مراعاة الوضوح في الكلام والبيان في التركيب، لكي يدرك المخاطب المعنى المراد من غير لبس أو خلط في الدلالة. (٤) وكذلك يتضح أن الموجه الأساسي في هذه القاعدة النحوية عند سيبويه هو المخاطب وكذلك عند النحاة بعد سيبويه فهذا ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) يقول: ((إذا اجتمع في هذا الباب اسمان فيما أن يكونا معرفتين أو نكرتين، أو

(١) يُنظر: العال في النحو: ١٢٥.

(٢) يُنظر: مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه (البحث): ٢٥.

(٣) الكتاب: ٤٨/١.

(٤) يُنظر: مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه (البحث): ٢٥.

معرفة ونكرة، فإن كانا معرفتين جعلت الذي تُقَدَّر أنَّ المُخاطَبَ يعلمه الاسم، والذي تُقَدَّرُ إِنَّ المُخاطَبَ يجهله الخبر)) (١).

ويمكن مما سبق أن نصل إلى نتيجة مفادها: إِنَّ ترتيب العناصر اللغوية داخل التركيب وما يطرأ عليه من تقديم أحد العنصرين على الآخر لا يسوغه السياق اللغوي فقط، وإنما يرجع إلى سياق الحال (context of situation) والعوامل الخارجية التي تحيط بالحدث اللغوي، كالمتكلم وموقفه من المُخاطَبَ وهذا يشير إلى تنبئه سيبويه إلى اثر المتغيرات الخارجية في ترتيب عناصر الجملة وكأنه يرسم بذلك لأبناء اللغة أن يساقوا بين هذه المتغيرات والوجوه الجائزة المناسبة عند استعمال اللغة (٢).

فهذا منهج يسلكه سيبويه في تحليل النصوص تحليلاً دلاليّاً معتمداً على التواصل بين المتكلم والمُخاطَبَ، وكأنه ينفذ إلى نفوس المتكلمين ليكشف عن أعماقهم وما يختلج في صدورهم، فكانه يعلل صنيع العرب في أساليبها تعليلاً نفسياً (٣).

ولما كان المُخاطَبَ هو المعيار في تحديد الفائدة من الإخبار فقد جاز الإخبار بالنكرة التي منع النحويون الإخبار بها على وفق شروط خاصة وهذا الأمر راجع إلى مبدأ الإفادة التي يسعى المتكلم إلى تحقيقها مع المُخاطَبَ من خلال رسالته وتتحقق الفائدة من النكرة في مواضع أشار إليها النحاة منها (٤):

١. أن يكون المبتدأ نكرة محضة والخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً متقدماً نحو

عند زيد نمره وفي الدار رجل.

٢. أن يعتمد على استفهام نحو: هل فتى فيكم؟

(١) شرح جمل الزجاجي: ٢٠٣/١، وينظر: المقرَّب: ١٠٦.

(٢) يُنظر: نظرية النحو العربي: ٩٣، الدلالة والتفعيد النحوي: ٣٩٠-٣٩١.

(٣) ينظر: العلل النحوية في كتاب سيبويه: ١٣٦.

(٤) ينظر: شرح ابن الناطم: ٤٦.

٣. أ على نفي نحو ما أحد أفضل منك.
٤. أن يوصف نحو: لعبد مؤمن خير من مشرك.
٥. أن يكون عاملاً فيما بعده: رغبة في الخير خيرٌ.
٦. أن يكون مضافاً نحو: خمس صلوات كتبهن الله على العباد.

وقد ذكر سيبويه في ((باب تخبر فيه عن النكرة بنكرة)) أنه يجوز الإخبار عن النكرة بعد كان المنفية إذا كان اسمها وخبرها نكرتين متكافئتين، ولا يجوز ذلك في الإثبات، وذلك قولك: ما كان أحد مثلك، وما كان أحد خير منك، وقد أرجع سيبويه سبب ذلك إلى المُخاطَب إذ هو الذي يحدد جواز الابتداء بالنكرة فقد قال: ((وإنما حَسُنَ الإخبارُ ههنا عن النكرة حيث أردت أن تَنفَى أن يكونَ في مثل حاله شيء أو فوقه لأنَّ المُخاطَبَ قد يحتاج إلى أن تُعلِّمه مثلَ هذا... وحسنتِ النكرة ههنا في هذا الباب لأنك لم تجعل الأعراف في موضع الأنكر وهما متكافئان كما تكافأت المعارفان ولأنَّ المُخاطَبَ قد يحتاج إلى علم ما نكرتُ لك وقد عرَّفَ من تعني بذلك كمعرفتك))^(١) إنَّ الفائدةَ المتحققة في هذا الموضع إنما نتجت من خلال أمرين: أحدهما نفي النكرة وهذا نفي للعموم، والآخر تكافؤ النكرتين إذ إن موضع كان موضع الإخبار للفائدة فمتى حصل فيها فائدة للمخاطب جاز استعمالها ومتى بعدت من الفائدة لم يجز استعمالها والمُخاطَب هو المجوز للإخبار بالنكرة بتحقيق الفائدة لديه.^(٢)

والحقيقة أن العلاقة بين النكرة والابتداء علاقة غير محكومة بقاعدة نحوية تمنعها وتجوزها، وإنما يحكمها طرفا العملية الكلامية: المتكلم والمُخاطَب، والفائدة المتحققة بالرسالة بينهما، والاستناد إلى قاعدة الفهم والإفهام بينهما يجعل أي شيء يحقق للفائدة يصلح الإخبار عنه سواء أكان نكرة أم معرفة. فقد ورد في شرح

(١) الكتاب: ٥٤/١، ٥٥.

(٢) يُنظر: العلل في النحر: ١٢٦-١٢٧، العلل النحوية في كتاب سيبويه: ١٣٦.

الكافية: ((إذا حصلت الفائدة فاخبر عن أي نكرة شئت، وذلك لان الغرض من الكلام إفادة المُخاطَب))^(١).

وكلام النحويين في هذا الموضع يذكرنا بمبدأ الإفادة عند التداوليين الذي يقصدون به ((حصول الفائدة لدى المُخاطَب من الخطاب، ووصول الرسالة الابلاغية إليه على الوجه الذي يغلب على الظن أن يكون هو مراد المتكلم وقصده))^(٢) فالإفادة عند النحويين هي الضابط الذي يميز الاسم من الخبر وهذا ضابط دقيق لا غبار عليه، فضلاً عن ذلك فقد ذكر الدكتور فاضل السامرائي: ((إن المعنى هو الذي يعين الاسم من الخبر، فالذي أردت أن تخبر عنه تجعله اسماً للفعل الناقص، والذي أردت أن تخبر به تجعله خبراً، وليس لك أن تجعل إياً شئت منهما اسماً أو خبراً، وليس المعنى واحداً))^(٣).

٩. التعريف بعد لا النافية للجنس:

قرّر سيويوه والنحاة من بعده أن (لا) التي لنفي الجنس لا يقع بعدها إلا النكرة ليتحقّق المعنى المقصود بنفيها، إذ قال سيويوه: ((فلا تعمل (لا) إلا في نكرة كما أن (رُبّ) لا تعمل إلا في نكرة، وكما أن (كم) لا تعمل في الخبر والاستفهام إلا في النكرة))^(٤) وقال أيضاً: ((واعلم أن المعارف لا تجري مجرى النكرة في هذا الباب لأن (لا) لا تعمل في معرفة أبدأ))^(٥).

وقال ابن يعيش (٦٤٣هـ): ((الاسم الذي تعمل فيه (لا) فإنه لا يكون إلا نكرة من حيث كانت تنفي نفيّاً علماً مستغرقاً فلا يكون بعدها معين، فـ(لا) في هذا

(١) شرح الكافية للرضي: ٢٠٣/١.

(٢) التداولية عند العلماء العرب: ١٨٦.

(٣) معاني النحو: ٢٢٦/١.

(٤) الكتاب: ٢٧٤/٢.

(٥) الكتاب: ٢٩٦/٢.

المعنى نظيرة (رب) و(كم) في الاختصاص بالنكرة لان (رب) للتقليل وكم للتكثير وهذا الإيهام أولى بهما^(١).

فعلى الرغم من هذه القاعدة الصارمة التي خرج بها النحاة باستقراء الكلام العربي، إلا أنه قد ورد عن العرب كلامٌ اجتمع فيه التعريفُ و(لا) النافية للجنس، مع إرادة المعنى المقصود بنفي العموم، من ذلك ما ذكره سيبويه في قول الشاعر:

لَا هَيْثُمَ اللَّيْلَةُ لِلْمَطِيِّ^(٢)

وقول ابن الزبير الأسدي^(٣):

أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُنَيْبٍ
نَكِيدَنْ وَلَا أُمَيَّةَ بِالْبِلَادِ

وقول عمر ابن الخطاب «رضي الله عنه» بحق الإمام علي بن أبي طالب «رضي الله عنه»: ((قضية ولا أبا حسن لها))^(٤) ففي كل ذلك كان اسم (لا) النافية للجنس معرفة مقصود بها نفي الجنس لا الخصوص، ما أدَّى إلى لجوء النحاة إلى التأويل ومن ثمَّ اختلافهم في ذلك^(٥).

ونجد سيبويه يلجأ إلى أستاذه الخليل ليقسِّر له ذلك عندما يسأله عن قول العرب ((قضية ولا أبا حسن لها)) إذ يقول: ((قُلْتُ فكيف يكون هذا وإنما أراد علياً رضي الله عنه فقال لأنه لا يجوز لك أن تعمل (لا) في معرفة وإنما تعملها في النكرة فإذا جعلت أبا حسن نكرة حسن لك أن تعمل (لا) و علم المُخاطَب أنه قد دخل

(١) شرح المفصل: ٤٦٠/٢، وينظر: المقتضب: ٣٠٧/٤.

(٢) لم يعرف قائله، ينظر: الكتاب: ٢٩٦/٢، شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣٤/٣، شرح المفصل: ٤٦٠/٢.

(٣) ينظر: الكتاب: ٢٩٦/٢، المقتضب: ٣٦٢/٤، خزنة الأدب: ٦١/٤.

(٤) ينظر: الكتاب: ٢٩٧/٢.

(٥) ينظر: معاني النحو: ٣٣٠-٣٣١/١.

في هؤلاء المنكورين علي وأنه قد غيب عنها، فإن قلت إنه لم يرد أن ينفي كل من اسمه علي فإنما أراد أن ينفي منكورين كلهم في قضيته مثل علي كأنه قال لا أمثال علي لهذه القضية ودل هذا الكلام على أنه ليس لها علي وأنه قد غيب عنها^(١).

فالذي يلاحظه من ينعم النظر في هذا النص أن الخليل يستعين بسياق الحال لتفسير هذه العبارة التي خرجت على قاعدة النحويين، وما الفیصل في ذلك إلا المُخاطَب، فكما جاز الابتداء بالذكرة بعد (كان) إذا علم المخاطب، جاز هنا أيضاً نفي المعرفة بـ(لا) النافية للجنس إذا علم المخاطب قصد المتكلم في ذلك، فالموجه للمعنى عند عجز القاعدة النحوية هو المخاطب، فبعلمه يجوز ما لا يجوز عند النحويين، قال ابن يعيش: ((قولهم قضية ولا أبا حسن لها، فالمراد علي بن أبي طالب رضوان الله عليه، أي مثل أبي الحسن، كأنه نفى منكورين كلهم في صفة علي، أي لا فاصل ولا قاضي مثل أبي الحسن، فالمراد بالنفي هنا العموم والتكثير لا نفي هؤلاء المعروفين، وعلم المخاطب أنه قد دخل هؤلاء في جملة المنكورين... فالعلم إذا اشتهر بمعنى من المعاني ينزل منزلة الجنس الدال على ذلك المعنى، فالمعنى الذي يقال هذا الكلام عنده هو الذي يسوغ التكثير))^(٢).

وقال الرضي: ((يجعل العلم لاشتهاره بتلك الخلّة، كأنه اسم جنس موضوع لإفادة ذلك المعنى لان معنى: ((قضية ولا أبا حسن لها)) لا فيصل لها، إذ هو كرم الله وجهه كان فيصلا في الحكومات... كما قالوا: لكل فرعون موسى، أي لكل جبار قهار، فيصرف فرعون وموسى لتكثيرهما بالمعنى المذكور))^(٣).

يقهّم من ذلك أن سياق الحال بين المتكلم والمخاطب هو الذي يُحدّد المعنى للمخاطب، والمعنى هو الذي يسوغ التكثير بعد لا لنفي عموم الجنس. فإذا شُهر

(١) الكتاب: ٢/٢٩٧.

(٢) شرح المفصل: ٢/٤٦٢.

(٣) شرح الكافية للرضي: ٢/١٩٩.

العلم ببعض الصفات أصبح كاسم الجنس، وهذه الشهرة لأي اسم علم متعلقة بمعرفة المخاطب.

١٠- إلغاء أفعال القلوب:

أفعال القلوب مصطلح أطلقه النحاة على الأفعال التي تتعلق معانيها بالقلب، وهي التي تؤدي معنى الشك أو اليقين فيما تدخل عليه، وهي ظن وأخواتها ما عدا أفعال التحويل التي تشترك معها في العمل.^(١)

وهذه الأفعال بحثها سيبويه في ((باب الأفعال التي تستعمل وتُغى)) وهي: ظَنَنْتُ، وَحَسِبْتُ، وَخَلْتُ، وَرَأَيْتُ، وَزَعَمْتُ، وما يتصرف من أفعالهن.^(٢) تدخل على جملة مكونة من مبتدأ وخبر فتعمل فيهما للنصب جميعاً على المفعولية فيحدث الشك أو اليقين في أخبارها على الرغم من أن هذه الأفعال غير مؤثرة ولا واصله منك إلى غيرك، وإنما هي أمور تقع في النفس، وتلك الأمور علم وظن وشك، فإذا قال المتكلم: علمت زيداً منطلقاً، فإنما وقع علمه بانطلاقه إذ كان عالماً به من قبل فالمتكلم والمُخاطَب في المفعول الأول سواء، وإنما الفائدة في المفعول الثاني كما كان في المبتدأ والخبر الفائدة في الخبر لا في المبتدأ.^(٣)

وعمل هذه الأفعال متعلق بالمتكلم معتمد على نيته وقصده، وإنما عملت لأن المتكلم قد تعلق ظنه أو علمه بمظنون أو بمعلوم كما أن قولك: ذكرتُ زيداً، يتعدى إلى زيد لأن الذكر اختص به وإن لم يكن مؤثراً فيه؛ فلذلك تعدت هذه الأفعال وإن لم تكن مؤثرة لتعلقها بظن المتكلم أو بعلمه.^(٤)

ومن الأشياء التي اختصت بها هذه الأفعال عند النحاة جواز إلغاء عملها اعتماداً على قصد المتكلم، والإلغاء الخاص بهذه الأفعال يعني عند النحويين: ((ترك

(١) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤٥٠/١-٤٥١، النكت: ١٠٦، شرح المفصل: ٣٣٤/٧.

(٢) يُنظر: الكتاب: ١١٨/١.

(٣) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤٥٠/١، شرح المفصل: ٣٣٤/٧.

(٤) يُنظر: شرح المفصل: ٣٤٤/٧.

العمل لفظاً ومعنى، لا لمانع، نحو: زيد ظننتُ قائمٌ^(١). وقد حدّد النحاة مواضع جواز إلغاء هذه الأفعال بوقوعها وسطاً، نحو: زيدٌ ظننتُ قائمٌ، أو آخراً، نحو: زيدٌ قائمٌ ظننتُ، وقيل الإعمال والإلغاء سيان وسطاً، والإعمال أحسن، وإن تأخرت فالإلغاء أحسن.^(٢)

وحقيقة الأمر أن إعمال أفعال القلوب وإلغائها لا يُحدّد موضع أو موقع الفعل، ولا عمل وعامل، وإنما الذي يُحدّد قصد المتكلم ونيتُهُ لا غير، إذ إن هذه الأفعال متعلقة بهواجس القلب لا يؤدي معناها إلا متكلمها ومن ثم تأتي الحركة الإعرابية بياناً للمعنى الذي يقصده المتكلم، وهذا الأمر قد قرّره سيبويه من خلال ربط هذه الظاهرة بقصد المتكلم ليبين متى يجوز الإعمال ومتى يجوز الإلغاء خلافاً لمن بعده من النحاة. إذ قال ((هذا باب الأفعال التي تُستعمل وتُلقى، فهي: ظننتُ، وحسبتُ، وخلتُ، وأريتُ ورأيتُ، وزعمتُ وما يتصرف من أفعالهن فإذا جاءت مستعملة فهي بمنزلة رأيت وضربتُ وأعطيتُ في الإعمال والبناء على الأول في الخبر والاستفهام وفي كل شيء، وذلك قولك: أظنُ زيداً منطلقاً، وأظنُ عمراً ذاهباً... فإن أُلغيت قلت: عبد الله أظنُ ذاهباً، وهذا إخال أخوك وفيها أرى لبوك، وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى... وإنما كان التأخير أقوى لأنه إنما يجئ بالشك بعدما يَمْضِي كلامه على اليقين، أو بعد ما يبتدئ وهو يريد اليقين ثم يُدرِكُه الشك، كما يقول: عبد الله صاحبٌ ذاك بلغني... فإذا ابتدأ كلامه على ما في نيته من الشك أعمل الفعل قتم أو آخر، كما قال: زيداً رأيتُ ورأيتُ زيداً))^(٣).

وما يلفيه المتأمل في نص سيبويه، أنه قد اعتمد في تفسير هذه الظاهرة على المتكلم وقصده وهذا واضح من خلال عباراته، إذ يقرّر أن نية المتكلم هي التي تُحدّد إعمال ظن وأخواتها أو إلغاء عملها، وذلك على وفق حالة ذلك المتكلم، فإذا

(١) شرح ابن عقيل: ٤٣٣/٢.

(٢) يُنظر: شرح ابن عقيل: (٤٣٣/٢).

(٣) الكتاب: ١١٨/١-١٢٠.

كان شاكاً في كلامه اعمل الفعل فيقول: أظن زيداً ذاهباً، أما إذا غلب يقينه شكه
أخّرَ الفعل ظن وبذلك يضعف تأثيره في إضفاء معنى الشك، لذا يتوقف بناء جملة
الشك وترتيب موضع فعل الظن على نية المتكلم وإرادته.

لذلك نجد أن معنى إلغاء هذه الأفعال يعني أن المتكلم غير شاك في كلامه
متيقناً منه، قال السيرافي: ((وإنما جاز إلغاؤها؛ لأنها دخلت على جملة قائمة
بنفسها، فإذا تقدمت الجملة أو تقدم شيء حصل لفظ الخبر، ولم يكن في الكلام لفظ
شك، فحملت الجملة على منهاجها ولفظها قبل دخول الشك))^(١).

أي أن المتكلم يبدأ كلامه وليس في قلبه منه مخالجة شك، فإذا مضى كله أو
بعضه على لفظ اليقين لحقه فيه الشك أمّا إذا ابتدأ الاسم وفي نيته أن يأتي بفعل
الشك نصب. إذ يقول السيوطي: ((فإن بدأت لتخبر بالشك أعملت على كل حال.
وان بدأت تريد اليقين، ثم أدركك الشك رفعت بكل حال))^(٢).

يظهر أن سيبويه جعل المعنى الذي يقصده المتكلم هو المقرر في جواز
الإعمال والإلغاء والتقديم والتأخير لأفعال القلوب، ويبدو أن النحاة بعد سيبويه
نظروا إلى إلغاء هذه الأفعال وإعمالها من ناحية الإعراب والعامل حسب، وأهملوا
الناحية المعنوية التي توجب الإعمال والإلغاء، لذلك جَوَّزوا إلغاء هذه الأفعال إذا
توسطت أو تأخرت، فجعلوا الإعمال والإلغاء يحدده موقع هذه الأفعال من الجملة
لما سيبويه فجعل المعنى يحدد ذلك^(٣). وقد ذهب الانباري (ت ٥٧٧هـ) إلى أن
أفعال القلوب إنما جاز إلغاؤها إذا توسطت أو تأخرت لأن هذه الأفعال لما كانت
ضعيفة في العمل وقد مرّ صدر الكلام على اليقين لم يغيروا الكلام عمّا اعتمدت
عليه.^(٤)

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤٥٣/١.

(٢) همع الهوامع: ٤٩٠/١.

(٣) يُنظر: العلل النحوية في كتاب سيبويه: ١٢٩.

(٤) يُنظر: أسرار العربية: ٩٩.

فالنحاة بعد سيبويه قد خرجوا بالنحو عن غايته التي وضع من أجلها بسبب
تعلقهم بنظرية العامل وأصولها في العوامل والمعاملات واغفلوا المعنى الذي يؤديه
كل تركيب بعينه.

وقد تنبّه إلى ذلك الدكتور فاضل السامرائي فرأى ((إن قول النحاة انه يجوز
إلغاء الفعل إذا توسط أو تأخر، قد يُفهم منه انه يسوغ ذلك متى شاء المتكلم، دون
النظر إلى المعنى، والحق أن معنى الإلغاء غير معنى الأعمال، والمتكلم مقيد
بالمعنى، فليس له أن يعمل أو يلغي من دون نظر إلى القصد والمعنى))^(١).

وقد توصل السامرائي إلى نتيجة مفادها: ((إن معنى الأعمال أن الكلام مبني
على الظن، تقدّم الفعل أو تأخر، ومعنى الإلغاء أن الكلام مبني على اليقين ثم
أدركك الشك فيما بعد، فقولك: محمداً قائماً ظننتُ، مبني على الشك ابتداءً، وقولك:
محمداً قائماً ظننتُ، مبني على اليقين، فإن بنيت كلامك على الظن نصبت، تقدّم الفعل
أو تأخر، وإن بنيته على اليقين رفعت))^(٢). ورأي الدكتور السامرائي هذا ما هو
إلا رأي سيبويه عينه، إذ إن معنى الأعمال عند سيبويه أن الكلام مبني على الشك،
وهذا واضح من خلال قوله: ((فإذا ابتدأ كلامه على ما في نيته من الشك اعمل
الفعل قَتم أو أخر))^(٣) ومعنى الإلغاء بناء الكلام على اليقين، ويتّضح ذلك من
قوله: ((...لأنه إنما يجيئ بالشك بعد ما يمضي كلامه على اليقين))^(٤).

(١) معاني النحو: ٢٩/٢.

(٢) المصدر نفقة والصفحة.

(٣) الكتاب: ١/١٢٠.

(٤) الكتاب: ١/١٢٠.

١١- الاختصار في مفعولي ظن وأخواتها:

يعتمد المتكلم أحياناً إلى ضرب من الأسلوب في أجزاء الجملة العربية، فقد يذكر أجزاء الجملة جميعاً في نمط من التعبير شعوراً منه بأن ذلك يحقق إبلاغ رسالته إلى سامعه، وقد يعتمد إلى حذف بعض أجزاء الجملة وصولاً إلى تأدية المعنى بأيسر السبل، وهذا الحذف يقسم تبعاً للاستعمال على نوعين: أحدهما، الاختصار: وهو الذي يتم لدلالة على المحذوف، والآخر الاختصار: وهو ما لا دلالة فيه على المحذوف، ولا إرادة له. فمثال الاختصار أن يقول المتكلم: ضربت، في جواب من قال: أ ضربت زيدا؟ فيحذف زيدا لفهم المخاطب المعنى. ومثال حذف الاختصار أن يقول المتكلم: ضربت وأكلت، يريد أن هذين الفعلين قد وقعا منه. ولا يخبر بأي شيء وقع.^(١)

فالكلام في وثاق المتكلم يعبر عنه كيفما شاء، وعلى وفق ما يقتضيه المعنى وتوجيه للدلالة، لا أنه في وثاق الضوابط النحوية للصرامة وعلى وفق ما يقتضيه الشكل والصورة كما رسم هذا الأمر بموجب الدراسة النحوية المنطقية الجدلية.^(٢)

والاختصار في مفعولي ظن يقع على ضربين: أحدهما أن يقتصر المتكلم على الفعل والفاعل من دونهما أي يقتصر على المفعولين كليهما، فيقول: ظننت، أو علمت، وما أشبه ذلك. وهذا مختلف فيه عند النحويين وفيه مذاهب عدة بين المنع والجواز والتفصيل.^(٣)

(١) يُنظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١/١٤٤، مع الهوامع: ١/٤٨٧.

(٢) يُنظر: دلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية، علي عبد الفتاح الشمري، أطروحة بكتواره، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد ٢٠٠٦. ص: ٧٠.

(٣) يُنظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١/١٤٥، مع الهوامع: ١/٤٨٧.

والآخر أن يقتصر المتكلم على احد المفعولين من دون الآخر، وهو أمر غير جائز عند النحاة أصلاً، ولا خلاف في منعه بين احد من النحويين، فلا يجوز أن يقول: ظننتُ زيداً، يريد وقع منه ظن يزيد^(١).

وقد فسر سيبويه هذا الأمر مستنبطاً إياه من خلال قصد المتكلم ونيتَه في الاستعمال، فعدم جواز الاختصار يفسره المعنى الذي يحتمُّ على المتكلم أن يحقق الفائدة لمخاطبه، فلما كانت هذه الأفعال داخلة على جمل هي أسماء وأخبار قد كانت قائمة بنفسها فيحدث الشك أو اليقين في أخبارها، فلذلك لم يجز الاختصار على احد المفعولين دون الآخر، إذ يقول سيبويه: ((وإنما منعك أن تقتصر على احد المفعولين ههنا، انك إنما أردت أن تبين ما استقرَّ عندك من حال المفعول الأول، يقيناً كان أو شكاً، وذكرت الأول لتعلم الذي تضيف إليه ما استقر له عندك من هو. فإنما ذكرت ظننت ونحوه لتجعل خبر المفعول الأول فيه الشك أو تقيم عليه في اليقين.))^(٢).

فسيبويه ينفذ إلى نفس المتكلم فيفسر له ما لا يجوز من التراكيب معتمداً على المعادلة المتحققة من قصد المتكلم والمعنى والفائدة، فلا يجوز الاختصار على احد المفعولين لان الثاني معتمد الفائدة والأول معتمد البيان، إذ إن هذه الأفعال إنما هي أفعال من القلب تدخل على مبتدأ وخبر لتيقن اليقين في الخبر أو الشك، والاعتماد بهذه الأفعال على المفعول الثاني لان المتكلم إذا قال: زيدٌ منطلقٌ، فإنما يفيد المُخاطَب انطلاقه الذي لم يكن يعرفه، لا ذاته التي قد عرفها، فكذلك إذا قال: حسبت زيداً منطلقاً، فالشك في انطلاقه لا في ذاته، ولا بد من ذكر الأول ليعلم صاحب القصة المشكوك فيها أو المتيقنة. ولا بد من ذكر الثاني، لأنه المعتمد عليه في اليقين أو الشك.^(٣)

(١) يُنظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١/١٤٥.

(٢) الكتاب: ٤٠/١.

(٣) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١/٤٥٠، شرح كتاب سيبويه للرماني: ١/١٩٧،

النكت: ٥٧.

وقد تابع قسم من النحاة سيبويه في ذلك منهم المبرد، فقد قال: ((واعلم انك إذا قلت: ظننت زيداً أخاك، أو علمتُ زيداً ذا مال، انه لا يجوز الاقتصار على المفعول الأول، لان الشك والعلم إنما وقعَا في الثاني، ولم يكن بُدُّ من ذكر الأول ليعلم من الذي علِمَ هذا منه أو شك فيه من أمره))^(١) وقد سلك ذلك أبو بكر بن السراج، والميرافي، والأعلم، وابن يعيش، وغيرهم^(٢).

وجعل الدكتور فاضل السامرائي الحذف هنا معلقاً بغرض المتكلم فلذلك يرى أن الاقتصار جائز لأنه عائد إلى غرض المتكلم لا إلى ضابط نحوي أو تركيبية يُحتَمَّ على المتكلم نوعاً من الأسلوب في الكلام.^(٣) ولعلَّ في هذا الرأي صواباً وهو اقرب إلى الحقيقة ما دام قصد المتكلم ما يُفسَّر القاعدة، لا ما تمليه القاعدة على المتكلم.

١٢- عدم إجراء قول المتكلم والغائب مجرى الظن:

المعروف في كلام العرب أنَّ الجمل بعد فعل القول تُحكى كقولنا: قلتُ: زيدٌ منطلقٌ، وقد ذكر ذلك سيبويه بقوله: ((واعلم أنَّ قلتُ إنما وقعتُ في كلام العرب على أن يُحكى بها وإنما تُحكى بعد القول ما كان كلاماً لا قول، نحو قلتُ زيدٌ منطلقٌ لأنه يحسن أن نقول زيدٌ منطلقٌ ولا تدخل قلتُ))^(٤).

لكنَّ العرب قد يُجزَّون القول مجزئ الظن فيقولون: أ تقول: زيداً منطلقاً، على إجراء تقول بمعنى تظن، فينتصب ما بعدها على الظن، وهم في ذلك على

(١) المقتضب: ٣٤٠/٢، ٩٥/٣.

(٢) يُنظر: الأصول في النحو: ١٨٠/١-١٨١، شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤٥٠/١، النكت:

٥٧، شرح المفصل: ٣٤١/٧-٣٤٢، ويُنظر: المقتصد، الجرجاني: ٤٩٩/١، أسرار العربية:

٩٩، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١٤٦/١، شرح التصريح، الأزهرى: ٣٧٨/١.

(٣) يُنظر: معاني النحو: ٣٧/٢-٣٨.

(٤) الكتاب: ١٢٢/١.

مذهبين: أحدهما يجري القول مجرى الظن مطلقاً، وهذا يمثل لهجة عربية قديمة تنسب إلى بني سليم، إذ يجعلون باب (قلتُ) اجمع مثل (ظننتُ) ^(١).

والمذهب الآخر يُجْزَوْنَ القول مجرى الظن عند تحقق شروط أربعة فيه، نظراً إلى المعنى المشترك بين القول والظن، إذ إن هذه الشروط يقوى فيها معنى الظن لمناسبته لها ^(٢)، وهذا المذهب يمثل عامة العرب ^(٣)، والشروط هي ^(٤):

١. أن يكون الفعل مضارعاً.
٢. أن يكون الفعل للمخاطب.
٣. أن يكون مسبوقاً باستفهام.
٤. ألا يفصل بين الاستفهام والفعل بغير الظرف والمجرور ولا معمول الفعل، فإن فصل أحدهما لا يضر.

والملاحظ في هذه الشروط أنها متى ما توافرت في فعل القول حققت فيه معنى الظن وأبعدته عن معنى القول إذ إن اشتراط المضارعة في الفعل منطلق من دلالة على الاستقبال وأنه لم يقع فلا يكون في الغالب إلا مظنوناً خلاف الماضي، والاستفهام متوافق في معناه مع الظن لأن المستفهم أبداً إنما يستفهم عما لا يتحقق كالظان. والفصل يبعد للفعل عن أداة الاستفهام فيصير الفعل كأنه لم يتقدمه استفهام أما اشتراط إسناد الفعل إلى المُخاطَب فإنه منطلق من العلاقة التواصلية بين المتكلم والمُخاطَب المبنية على قاعدة الفهم والإفهام في العملية الخطابية من خلال مراعاة المعنى ^(٥).

(١) يُنظر: الكتاب: ١/١٢٤، ويُنظر: لهجة قبيلة سليم، د. علي ناصر غالب، بحث منشور

في مجلة العرب، ج٧، ص٣٣، ص: ٧٣.

(٢) يُنظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١/٢٤٥.

(٣) يُنظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١/٢٤٤-٢٤٥، شرح ابن عقيل: ٢/٥٨.

(٤) يُنظر: المصدران أنفسهما.

(٥) يُنظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١/٢٤٥.

وبناءً على ذلك فإنَّ العرب لا يُجْزَوْنَ القول المسند إلى مستكلم أو غائب مجرى الظن في نحو: أقلت: زيدٌ منطلقٌ. وأيقول: زيدٌ منطلقٌ، وقد بحث هذه المسألة سيبويه متخذاً سياق الحال وعناصره آلة تحليلية بياناً لتلك الظواهر اللغوية إذ قال: ((وكذلك جميع ما تصرف من فعله إلا تقول في الاستفهام، شبهوها بـ(تظنن) ولم يجعلوها كـ(يظن) و(أظن) في الاستفهام، لأنه لا يكاد يُسْتَفْهَمُ المُخَاطَبُ عن ظنِّ غيره ولا يُسْتَفْهَمُ هو إلا عن ظنه))^(١).

ف نجد سيبويه في هذا النص يصف أدقَّ حالات المُخَاطَب، وهو يتوغل في ما يفكر فيه السامع ويظنه، لذا يقتصر الحكم على ظن المُخَاطَب لأنه لا يسأل عن ظن غيره لأن الظن الكامن في نفوس الناس لا يسأل عنه إلا من يظنه. وكأنا يصنف سيبويه موضوعات الاستفهام إلى معانٍ فردية خاصة لا يعلمها إلا الفرد، وهي الخفي المستكن من خواطره وهواجسه ونواياه وظنونه^(٢).

يتضح أن سيبويه اعتمد في تفسير هذه الظاهرة على المُخَاطَب أحد عناصر الحال عند المحدثين؛ لأن المُخَاطَب يُقَرَّب معنى فعل القول من الظن، فإذا سأل المتكلم مخاطبه عن قوله فإن ذلك بمنزلة السؤال عن الظن ((وذلك أن القول والظن يدخلان على جملة، فتصورها في القلب وهو الظن أو العلم، والعبارة عنها باللسان وهو القول))^(٣) لذلك بالغ بنو سليم في ذلك حتى جعلوا القول بمعنى الظن عامة، وهذا نابع من فهمهم لمعنى القول بمعنى الظن والاعتقاد^(٤).

وقد سار بعض النحاة على هذا المنهج السياقي الذي انتهجه سيبويه في التحليل اللغوي إذ يقول أبو سعيد السيرافي: ((... وإنما يفعل في المُخَاطَب إذا

(١) الكتاب: ١/١٢٢.

(٢) يُنظر: نظرية النحو العربي: ٩٥، مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب

سيبويه (البحث): ٢٤.

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١/٤٥٨.

(٤) يُنظر: لهجة قبيلة سليم: ٧٣.

استفهم عن ظنّه؛ لأن أكثر ما يقول الإنسان لمخاطبه: أ تقول كذا وكذا في كذا، أو ما تقول في كذا؟ إنما يريد ما يعتقد إلى أي شيء يذهب... فإذا قالوا للمخاطب أ يقول زيد عمرو منطلق، حكوا؛ لأنه لم يكن أن يستفهم المُخاطَب عن ظن غيره^(١).

ويقول ابن يعيش: ((وإما اشتراط الخطاب فلأنّ الإنسان لا يُسأل عن ظن غيره، إنما يُسأل عن ظنّ نفسه))^(٢).

وهذا ما سار عليه ابن عصفور أيضاً تبعاً لسيبويه في منهجه، إذ قال: ((أُشترط في الفعل المضارع أن يكون للمخاطب؛ لأن المُخاطَب قد يُستفهم عن ظنّه ولا يكاد أن يُستفهم الإنسان عن ظنّ غيره، لأنه لا يتوصل إلى حقيقة ذلك))^(٣).

وهذا يجعلنا نقول إن التحليل اللغوي للنصوص والظواهر النحوية واللغوية في ضوء محيطها وملابساتها الخارجية وعناصر ذلك المحيط، منهج عَرَفَهُ سيبويه وأتبعه وشرّعه للنحاة بعده.

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤٥٩/١.

(٢) شرح المفصل: ٣٣٦/٧.

(٣) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢٤٥/١.

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الفصل الثالث

سياق الحال في المنصوبات

رَفَعَ
عَبْدُ الرَّحْمَنِ النُّجْدِيُّ
(أَسْكَنَ اللَّهُ الدُّرُوسَ)

الْفَصْلُ الثَّلَاثُ

سياق الحال في المنصوبات

١. حذف عامل المفعول به جوازاً:

قد يؤدي المتكلم عبارته بأقل عدد من الألفاظ مستغنياً عما لا يحتاجه مؤدياً المعنى الذي يقصده، وفي ذلك إيجاز بالقول ورشاقة بالعبرة، ولا يتأتى ذلك إلا بقرائن حالبة أو مقالبة مغنية عن النطق باللفظ، قال ابن يعيش: ((إن قرائن الأحوال قد تغني عن اللفظ، وذلك أن المراد من اللفظ الدلالة على المعنى فإذا ظهر المعنى بقرينة حالبة أو غيرها لم يحتج إلى اللفظ المطابق، فإن أتى باللفظ المطابق جاز وكان كالتأكيد، وإن لم يؤت به فللاستغناء عنه))^(١).

ومن ذلك الاستغناء عن فعل المفعول به جوازاً لدلالة الحال، وقد بحث سيبويه هذه المسألة، إذ قال: ((وأما الموضع الذي يضم فيه وإظهاره مستعمل، فنحو قولك: زيداً، لرجل في نكر (ضرب) تريد: اضرب زيداً.))^(٢) وقد درس مواضع حذف الفعل مبيناً التقديرات التي يتطلبها الموقف، مفسراً أمثلتها اعتماداً على قصد المتكلم واستغنائه عن الألفاظ لدلالة أحوالها عليها وعلم مخاطبه بمضمونها، ومن ذلك قوله: ((هذا باب ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره إذا علمت أن الرجل مستغن عن لفظك بالفعل، وذلك قولك زيداً وعمراً ورأسه، وذلك أنك رأيت رجلاً يضرب أو يشتم أو يقتل فاكتفيت بما هو فيه من عمله أن تلفظ له بعمله فقلت: زيداً أي أوقع عملاً بزيد، أو رأيت رجلاً يقول اضرب شر الناس فقلت زيداً، أو رأيت رجلاً يحدث حديثاً فقطعه فقلت: حديثك، أو قدم رجلاً من سفر فقلت: حديثك، استغنيت عن الفعل بعلمه أنه مستخير

(١) شرح المفصل: ٢٤٥/١.

(٢) الكتاب: ٢٩٧/١.

فعلى هذا يجوز هذا وما أشبهه))^(١) فسيبويه يجعل حذف الفعل جائزاً للمتكلم عند علم مخاطبه بمضمونه عن طريق الحال الدالة عليه التي يعيها كل من المتكلم والمُخاطَب فيكتفي المتكلم بها عن اللفظ بالفعل لأنها تقوم مقام العامل الناصب، قال الرماني: ((الذي يجوز في اضممار الفعل المأمور به أو المنهي عنه حذفه إذا كانت الحال دالة على المعنى، تقوم مقام اللفظ به، وصارت خلفاً منه في إحضار المعنى للنفس، والإفهام به كالأفهام باللفظ المحذوف... ولهذا جاز أن يغيروا الكلام عن حذفه في الموضوع للاستغناء عنه بدلالة الحال، فلا يحتاج إلى التكلّم به على هذه الشريطة ويكون الحذف أولى من الذكر، لأنه أقرب في إفهام المعنى وأقل كلفة فيما يُعمل من النطق به))^(٢).

فعناصر سياق الحال هنا هي التي أغنت عن الفعل وجوزت اضمماره، وهي المتكلم ودلالة الحال والمُخاطَب، فالمتكلم تغنيه الحال المشاهدة التي تُحقّقُ علماً للمُخاطَب بالمحذوف، قال الرماني: ((إذا كانت الدلالة بهذه المنزلة فليس على المتكلم إلا أن يفهم المُخاطَب كما ليس عليه لو أتمّ الكلام))^(٣).

وكذلك اعتمد سيبويه على تلك القرائن الحالية في تفسير اضممار الفعل في غير الأمر والنهي، بقوله: ((هذا باب ما يُضمَرُ فيه الفعلُ المستعملُ إظهاره في غير الأمر والنهي، وذلك قولك إذا رأيت رجلاً متوجّهاً وجّهةً الحاج قاصداً في حياة الحاج فقلت: مَكَّةَ ورَبَّ الكعبة، حيث زكّيت أنه يريد مَكَّةَ كأنك قلت: يريد مَكَّةَ والله، ويجوز أن تقول مَكَّةَ والله على قولك أراد مَكَّةَ والله، كأنك أخبرت بهذه الصفة عنه أنه كان فيها أمس فقلت مكة والله أي أراد مَكَّةَ إذ ذاك))^(٤).

(١) الكتاب: ٢٥٣/١.

(٢) شرح كتاب سيبويه للرماني: ٥٤٥/٢-٥٤٦.

(٣) المصدر نفسه: ٥٤٦/٢.

(٤) الكتاب: ٢٥٧/١.

فيدل نص سيبويه على أن اختيار المتكلم لنظام ما أو لترتيب دون سواء يكون بمراعاة الظروف والأحوال التي يكون عليها المخاطب فالرؤية العينية للمخاطب كانت مسوغاً للمتكلم لصياغة نسق تعبري يوائم تلك الحالة فمثلاً رؤية رجل يحمل متاع السفر في موسم الحج قاصداً مكة فهذا المشهد يوحي للمتكلم بأن هذا الرجل يريد أداء مناسك الحج لأن هياته تدل على ذلك، فحذف المتكلم ما كان مشاهداً^(١).

واعتمد على ذلك أيضاً في قوله: ((أو رأيت رجلاً يسدُّ سَهْمًا قَبْلَ الْقِرطاسِ فَقُلْتُ: الْقِرطاسَ وَاللهِ، أَي يُصِيبُ الْقِرطاسَ، وَإِذَا سَمِعْتَ وَقَعَ السَّهْمُ فِي الْقِرطاسِ قُلْتُ: الْقِرطاسَ وَاللهِ، أَي أَصَابَ الْقِرطاسَ، وَلَوْ رَأَيْتَ نَاسًا يَنْظُرُونَ الْهِلالَ وَأَنْتَ مِنْهُمْ بَعِيدٌ فَكَبِّرُوا لَقُلْتُ الْهِلالَ وَرَبَّ الْكَعْبَةِ أَي أَبْصَرُوا الْهِلالَ، أَوْ رَأَيْتَ ضَرْباً فَقُلْتُ عَلَى وَجْهِ التَّفَاوُلِ عَبْدَ اللهِ أَي يَقَعُ بَعْدَ اللهِ أَوْ بَعْدَ اللهِ يَكُونُ، وَمِثْلُ ذَلِكَ أَنْ تَرَى رَجُلًا يَرِيدُ أَنْ يُوَقِّعَ فِعْلاً أَوْ رَأَيْتَهُ فِي حَالِ رَجُلٍ قَدْ أَوْقَعَ فِعْلاً أَوْ أَخْبَرْتَ عَنْهُ بِفِعْلٍ فَتَقُولَ زَيْدًا، تَرِيدُ اضْرِبْ زَيْدًا أَوْ اتَّضَرْبْ زَيْدًا))^(٢).

فكان سيبويه هنا يقدم مشهداً مسرحياً يظهر فيه جماعة يترقبون الهلال ويعيداً عنهم يقف المتكلم وهو عارف بخبرهم، فإذا كَبُرُوا عرف المتكلم أنهم قد أبصروا الهلال لأن التكبير عندهم وعندة في مثل هذا المقام علامة رؤية الهلال، ويتخذ المخاطب موقفاً قريباً من المتكلم ناظراً إلى الجماعة غير عالم بخبرهم فإذا قال المتكلم: للهلال، فهم منه المخاطب أن الجماعة قد أبصرت الهلال^(٣).

فالنص الذي قدمه سيبويه نجده يتضمن عناصر سياق الحال ومتعلقاتها وهي:

(١) الجماعة المراقبون لولادة الهلال، وهؤلاء عند فيرث (المشتركون في الحديث ممن لهم علاقة بالحدث اللغوي).

(٢) المتكلم وموقعه البعيد عن الجماعة، وهو احد عناصر نظرية فيرث.

(١) يُنظر: مراعاة المخاطب في النحو العربي: ٩١.

(٢) الكتاب: ٢٥٧/١.

(٣) يُنظر: مفهوم الجملة عند سيبويه: ٢٠٦.

- (٣) معرفة المتكلم الضمنية بما اجتمعوا لأجله.
- (٤) العادات الاجتماعية تفرض سيطرتها على السلوك اللغوي المتمثلة بتلازم التكبير ورؤية الهلال.
- (٥) المُخاطَب وموقعه من المتكلم وهو احد عناصر نظرية فيرث أيضاً.
- (٦) رؤية المُخاطَب أو معرفته بوجود الجماعة.
- (٧) عدم معرفة المُخاطَب لسبب اجتماعهم.
- (٨) سماع المُخاطَب تكبير الجماعة^(١).

والملاحظ في كل هذه المواقف التي عرضناها أن سيبويه أجاز أن يكتفي المتكلم بنطق كلمة واحدة في سياقات مختلفة وعدّها كلاماً مقبولاً نظراً لكونها مفهومة من السامع لها، لأن الموقف التي قيلت فيه هذه الكلمة كفيل بإيضاح المقصود، وهذا دليل على اهتمام سيبويه بدراسة اللغة الحية المنطوقة داخل سياقها الاجتماعي بعيداً عن الافتراضات.

فهذا منهج سيبويه في تحليل النصوص وبيان المحذوف وتقديره، وهو منهج سياقي اجتماعي مستنبط من واقع اللغة كونها ظاهرة اجتماعية تعبر عن أفكار وتؤدي وظائف اجتماعية، لذلك كان الأولى أن يتمسك النحويون بعده بهذا المنهج مستعينين بدلالة الحال على اغناء الألفاظ المذكورة بالمعنى المقصود من غير حاجة إلى التقديرات المستنبطة من معادلات العوامل والمعمولات التي تنأى باللغة عن وظيفتها وغايتها الأصلية.

(١) يُنظر: مفهوم الجملة عند سيبويه: ٢٠٦- ٢٠٧.

٢. حذف الفعل وجوباً في ما جرى كالمثل:

إن النسق التعبيري في الجملة الفعلية يتكون في اغلب الأحيان من فعل وفاعل ومفعول به، إلا أنَّ هذا النظام قد يُعدَّل عنه أحياناً فيحذف المتكلم ركناً من أركان الجملة مستنداً في ذلك إلى مبدأ الاقتصاد والاختزال في الحديث، ولم يكن ذلك اعتباطاً من المتكلم، فقد يستغني المتكلم عن ذكر فعل في الجملة بما يجده محققاً لقصده ومبتغاه لاطمئنانه أن مخاطبه يعلم ما اضم.

وحذف الفعل ظاهرة واسعة في النحو العربي وقد اهتم بها النحاة لأمرين: أحدهما أن الفعل ركن أساسي فلا بُدَّ من تقديره. والآخر: كونه عاملاً تحتاجه صنعة النحو من تعليل وقياس، ويمكن القول أن للمعنى حكماً في ذلك، وهذا يتأتى من ارتباط اللغة بمحيط استعمالها وعناصر الخطاب فيها كالمتكلم والمخاطب^(١).

وقد أغنى سيبويه هذه الظاهرة بالبحث والدراسة، فقد درسها في أبواب عدّة من كتابه وبين متى تُحذف الأفعال ويُستغنى عنها وما يصح من تقدير لها^(٢). ولعلّ هذا مبني على أساس معرفة سيبويه للجملة حدودها واستقلالها، وإدراكه أن الجملة جزء من سياق كلام موصول. ونراه يتجاوز النظرة إليها في ذاتها ويمد بصره إلى ما حولها من عناصر السياق الكلامي كلاً واحداً فيغتفر حذف أحد العناصر من الجملة إذا كان في سياقها الكلامي دليل عليه^(٣).

وقد قَسَمَ سيبويه الفعل تبعاً للإضمار والإظهار على ثلاثة مجاز: ((فعل مظهر لا يحسن إضماره، وفعل مضمر مستعمل إظهاره، وفعل مضمر متروك إظهاره))^(٤). ولم يرغب عن ذهن سيبويه في ذلك أنَّ هذا الإضمار متوقف على ما توفّره طبيعة اللغة واستعمالها من قرائن حالية أو مقالية تجعل الإضمار حسناً

(١) يُنظر: البنى النحوية واثرها في المعنى، أحمد عبد الله العاني، طروحة دكتوراه: ٨٢.

(٢) يُنظر: الكتاب: ٢٩٦-٢٩٧.

(٣) يُنظر: نظرية النحو العربي: ٨٩.

(٤) الكتاب: ٢٩٦/١.

مقبولاً لتوقف المعنى على ذلك. وهذا راجع إلى قدرة المتكلم على الإجابة في بلاغة عبارته ووجازتها ليستند أثرها في مخاطبه، وكذلك قدرة المخاطب على فهم المراد إذ يقول سيبويه: ((وأما الفعل الذي لا يحسن إضماره، فإنه أن تنتهي إلى رجل لم يكن في ذكر (ضرب) ولم يخطر بباله، فنقول: زيداً، فلا بد له من أن تقول له: اضرب زيداً، ونقول له: قد ضربت زيداً. أو يكون موضعاً يقبح أن يُعرب من الفعل نحو أن وقد وما أشبه ذلك))^(١).

فلسياق الحالي الحكم الأخير في إضمار الأفعال، فما فيه دليل حالي اضمـر وما لم يكن فيه ذلك الدليل وجب إظهاره، لأن المتكلم يضع في حسابه الموقف وملابس حديثه، وفطنة مخاطبه كي يتصرف في بناء جملة وعباراته فمتى ما توافر ذلك جاز له الأمران إذ يقول سيبويه: ((وأما الموضع الذي يضمـر فيه وإظهاره مستعمل فتحو قولك: زيداً، لرجل في نكر ضرب، تريد اضرب زيداً))^(٢). زيداً^(٣).

ومن المواضع التي تناولها سيبويه في حذف الأفعال، حذف الفعل وجوباً في ما جرى كالمثل من أقوال العرب نحو: هذا ولا زعماتك، وكل شيء ولا شئمة حر، وكل شيء ولا هذا وما أشبهه، وقد عزا ذلك سيبويه إلى كثرة الاستعمال ودلالة الحال بما يهيئ للمتكلم الظروف المناسبة للاستغناء عن الفعل في هذه المواضع إذ يقول سيبويه: ((هذا باب يحذف منه الفعل لكثرة في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل، وذلك قولك: هذا ولا زعماتك. أي: ولا أتوهم زعماتك، ومن ذلك قول الشاعر وهو ذو الرمة، ونكر الديار والمنازل:

ديار مية إذ مبي مساعفة
ولا يرى مثلها عجم ولا عرب^(٤)

(١) الكتاب: ٢٩٦ / ١ - ٢٩٧.

(٢) الكتاب: ٢٩٧ / ١.

(٣) ينظر: ديوانه: ٣ والخزانة ٣٧٨.

كأنه قال: انكر ديار ميةً. ولكنه لا ينكر (انكر) لكثرة ذلك في كلامهم، واستعمالهم إياه، ولما كان من نكر الديار قبل ذلك، ولم ينكر: ولا أتوهم زعماتك لكثرة استعمالهم إياه، ولا استدلاله مما يرى من حاله انه ينهاه عن زعمه^(١).

فالمتمكّن في مثل هذه العبارات يستغني بكثرة استعمال الألفاظ التي جعلتها معلومة لدى المخاطب ومفهومة ولا داعي إلى نكرها، واستدلال مخاطبه أيضاً بالموقف الذي يجمع كلاً من المتكلم والمخاطب وحال الحديث المتمثلة بالنهاي إذ يقول الرماني: ((الذي يجوز في حذف الفعل الذي جرى الكلام به كالمثل، انه إذا كثر إلى حدّ يبلغ به كثرة المثل في ظهور المعنى جاز حذفه للاستغناء عنه بظهور المعنى بما أبقى من الكلام، ولا يجوز إظهاره؛ لأنه يصير بمنزلة استعمال ما لا يحتاج إليه المعنى اللازم عنه وذلك نحو قولهم: هذا ولا زعامتك، فالمعنى فيه: هذا عظيم ولا أتوهم زعامتك معه. استعظماً لها في القبح وفيه معنى النهي عن الزعم^(٢))).

ومن ذلك أيضاً ما ذكر سيبويه في قوله تعالى: ﴿انْتَهُوا خَيْراً لَكُمْ﴾ (النساء: من الآية ١٧١) فقد فسّر الحذف فيها تبعاً لسياق الحال مراعيّاً اهتمام المتكلم بمخاطبه إذ قال سيبويه: ((وإنما نصبت خيراً لك... لأنك حين قلت: انتهِ فأنت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله في آخر. وقال الخليل: كأنك تحمله على ذلك المعنى، كأنك قلت: انتهِ وادخل فيما هو خير لك، فنصبتك لأنك قد عرفت أنك إذا قلت له: انتهِ، أنك تحمله على أمر آخر، فذلك انتصب، وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام، ولعلم المخاطب انه محمول على أمر حين قال له: انتهِ، فصار بدلاً من قوله: انت خيراً لك وادخل فيما هو خير لك^(٣))).

(١) الكتاب: ٢٨٠/١.

(٢) شرح كتاب سيبويه للرماني: ٥٩١/٢ ويُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٧٨/٢.

(٣) الكتاب: ٢٨٣-٢٨٤/١.

ونجد الخليل وسيبويه يفسران الحذف في هذه الآية الكريمة مُراعيتين عناصر سياق الحال من متكلم ومخاطبه وما يلبس الحديث من أمر ونهي، فهما يقدران فعلاً لدلالة سياق الحال عليه وقد حذف هذا الفعل لكثرة الاستعمال ولعلم المخاطب بحال الحديث ((وهكذا فإن إضمار الفعل من حيث الوجوب والجواز عند سيبويه مظهر لغوي متاح في الاستعمال بشرط أن تدل عليه قرينة لفظية أو قرينة حالية، أما إذا أدّى الإضمار إلى لبس أو غموض في الدلالة نظراً للافتقار إلى ما يدل عليه من السياق بشقيه فإنه يصبح أمراً مرفوضاً وغير جائز))^(١) لكن غير سيبويه لم يراع ذلك في تفسير الحذف في هذه الآية وتقديره، فقد ذهب الكسائي إلى تقدير المحذوف بـ ((يكن الانتهاء خيراً لكم)) وقد حُذِفَتْ (كان) واسمها وبقي الخبر، وذهب الفراء إلى التقدير بـ ((انتهوا انتهاءً خيراً)) أي أن المحذوف مصدر لفعل الأمر وخيراً نعت له. وقد ردَّ هذان القولان^(٢).

٢. عدم جواز إضمار فعل الغائب:

الإضمار هو الحذف ومرادف له، يدلنا على ذلك استعمال سيبويه لهذين المصطلحين، فقد وجدناه يستعمل المصطلحين للدلالة على مفهوم واحد، وينابو بينهما في الموضع نفسه، ففي حديثه عن حذف الخبر بعد لولا نجد أن عنوان الباب هو ((باب من الابتداء يُضمر فيه ما يبنى على المبتدأ))^(٣) فيستعمل مصطلح الإضمار، ولكنه عندما يعلل لهذه الظاهرة يقول: ((ولكن هذا حذف حين كثر استعمالهم إياه في الكلام))^(٤) فيستعمل مصطلح الحذف وهذا يدل على أن هذين

(١) اثر السياق في مبنى التركيب ودلالته، فتحي ثابت علم الدين، اطروحة دكتوراه: ١٦.

(٢) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٨١/٢.

(٣) الكتاب: ١٢٩/٢.

(٤) الكتاب: ١٢٩/٢.

المصطلحين بمعنى واحد ^(١). خلافاً لما ذهب إليه بعض النحويين في التفرقة بين الحذف والإضمار، بأن الحذف يكون للمتروك إظهاره والإضمار للمستعمل إظهاره، إذ يقول ابن مضاء (ت ٥٩٢هـ): ((النحويون يفرقون بين الإضمار والحذف ويقولون - اعني حذاقهم - إن الفاعل يضمّر ولا يحذف، فإن كانوا يعنون بالضمير ما لا بد منه وبالمحذوف ما قد يستغنى عنه، فمنهم من يقول هذا انتصب بفعل ضمير، لا يجوز إظهاره والفعل الذي بهذه الصفة لا بد منه، ولا يتم الكلام إلا به وهو الناصب فلا يوجد منصوب إلا بناصب)) ^(٢) فليس شرطاً أن يكون المحذوف للمتروك إظهاره، والضمير للمستعمل إظهاره، واستعمال سيبويه يدل على ذلك أيضاً إذ يقول: ((هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره استغناءً عنه)) ^(٣) فقد استعمل الإضمار للمتروك إظهاره، وقال أيضاً في موضع آخر: ((فعل ضمير متروك إظهاره)) ^(٤) فلذلك نجد أن ما توصل إليه أحد الباحثين من نتيجة مفادها: ((الإضمار يكون لما يستعمل إظهاره، والحذف لما يترك إظهاره، وعلى هذا فإن الإضمار ليس مرادفاً للحذف)) ^(٥).

إنما هو أمر غير موفق ونتيجة غير دقيقة، مفتقرة إلى الاستقراء في كتاب سيبويه، فضلاً عن ذلك نجد هذا الباحث يناقض نفسه فيقول في موضع آخر: ((هذا يحلنا على الاستنتاج أن الحذف ليس مغايراً للإضمار ولكنه ليس مرادفاً له، فالإضمار يشمل الحذف إذ يكون لما استعمل إظهاره، في حين أن الحذف يختص

(١) يُنظر: الكتاب: ٢٢٤/١.

(٢) الرد على النحاة: ١٠٥-١٠٦.

(٣) الكتاب: ٢٧٣/١.

(٤) الكتاب: ٢٩٦/١.

(٥) الباحثة هنادي رشيد دية، في رسالتها للماجستير: العلاقة بين الكثرة والحذف في كتاب سيبويه، المقدمة إلى دائرة اللغة العربية ولغات الشرق الأدنى في كلية الآداب والعلوم في

الجامعة الأمريكية في بيروت ١٩٩٨، ص: ٥٠.

بما ترك إظهاره، فالحذف إذن نوع خاص من الإضمار يكون لما يستعمل إظهاره^(١).

وعلى هذا لا نرى فرقاً بين الحذف والإضمار فكلاهما يعطى معنى واحداً والإضمار يوضع موضع الحذف وكذا القول عن الحذف فإنه يوضع موضع الإضمار.^(٢) والإضمار عند سيبويه يقع على ثلاثة أضرب هي^(٣): الأول: فعل مظهر لا يحسن إضماره، نحو: أن تنتهي إلى رجل لم يكن في ذكر (ضرب) ولم يخطر بباله، فتقول زيدا، فلا بد له من أن تقول له: اضرب زيدا.^(٤) والثاني فعل مضمر متروك إظهاره نحو: إياك كانك قلت: نح، وإياك باعد، وإياك اتق^(٥). والثالث: فعل مضمر مستعمل إظهاره، نحو قولك: زيدا لرجل في ذكر (ضرب) تريد اضرب زيدا.^(٦)

ومن خلال اطلاعا على مواضع الإضمار أو الحذف في كتاب سيبويه ولاسيما الإضمار المستعمل إظهاره أي الجائز، اتضح أن المحدد لذلك الإضمار أو الحذف للمتكلم إنما هو مخاطب، فكلما كان المخاطب على علم بفحوى الرسالة كان المتكلم على سعة في إخراج النمط التركيبي للجملة.

فهناك تناسب عكسي بين طاقة التصريح في الكلام وعلم السامع بمضمون الرسالة الدلالية، وبموجب ذلك تكون الطاقة الاختزالية ممكنة بقدر ما يكون السامع مستطلعاً على مضمونها الخيري^(٧).

(١) العلاقة بين الكثرة والحذف في كتاب سيبويه: ٥٠-٥١.

(٢) يُنظر: التلويل النحوي في القرآن الكريم، د. عبد الفتاح الحموز: ١٣٤/١.

(٣) يُنظر: الكتاب: ٢٩٦/١-٢٩٧.

(٤) يُنظر: الكتاب: ٢٩٦/١.

(٥) يُنظر: الكتاب: ٢٧٣/١.

(٦) يُنظر: الكتاب: ٢٩٧/١.

(٧) يُنظر: التفكير اللساني في الحضارة العربية: ٣٣٢.

وما يدل على ذلك في مسألة الإضمار، انه لا يجوز إضمار أي فعل ما لم يكن مسنداً لمخاطب، فلذلك لا يجوز اضممار فعل الغائب عند سيبويه كي لا يؤدي إلى اللبس على المُخاطَب، لان المحدد لإضمار الفعل المُخاطَب، فإذا اضممر فعل الغائب جرُّ ذلك إلى اللبس في الكلام إذ قال سيبويه: ((واعلم أنه لا يجوز أن تقول زيد وأنت تريد أن تقول لِيَضْرِبْ زيداً أو لِيَضْرِبْ زيداً إذا كان فاعلاً ولا زيداً وأنت تريد لِيَضْرِبْ عمرو زيداً، ولا يجوز زيداً عمراً إذا كنت لا تُخاطِبُ زيداً إذا أردت لِيَضْرِبْ زيداً عمراً وأنت تخاطِبُني فإنما تريد أن أُبلِّغَهُ أنا عنك أنك قد أمرته أن يَضْرِبْ زيداً عمراً وزيداً وعمرو غائبان فلا يكون أن تُضمِّرَ فعل الغائب، وكذلك لا يجوز زيداً وأنت تريد أن أُبلِّغَهُ أنا عنك أن يَضْرِبْ زيداً لأنك إذا أضمرت فعل الغائب ظنَّ السامعُ الشاهد إذا قلت زيداً أنك تأمرُهُ هو يزيد فكرهوا الالتباس هنا ككراهيتهم فيما لم يؤخذ من الفعل نحو قولك عليك، أن يقولوا عليه زيداً لئلاً يشبه ما لم يؤخذ من أمثلة الفعل بالفعل وكرهوا هذا في الالتباس وضعف حيث لم يُخاطَبِ المأمور كما كره وضعف أن يشبه عليك وروى بالفعل)) (١).

نجد سيبويه في هذا النص يتخذ دور الموجه اللغوي لمتكلم اللغة في ضرورة مراعاة مخاطبه من خلال امن اللبس عن طريق الابتعاد عما يولد هذا اللبس، لان المتكلم لا يضممر ولا يحذف إلا إذا كان لدى مخاطبه علم بما اضممر، فكيف إذا اضممر كلام موجه لغيره فإن ذلك يجعل المُخاطَب يظن أن الكلام موجه له فيتولد اللبس عنده، ونجد في هذا النص السيبويهي تعامل مع اللغة من خلال أفرادها وملابساتها، ومما يدل على ذلك عبارات الخطاب الواردة في هذا النص نحو: (تخاطب) و(تخاطبني) و(السامع)، إذ يقول كارتر (Carter) في هذا المقام: ((إنه من الصعب في أن نجادل أن اللغة بالنسبة لسيبويه كانت دائماً تعمل أو تتواجد في

(١) الكتاب: ٢٥٤/١-٢٥٥.

سياق حقيقي بين المتكلم والمستمع، وإن الحذف ممكن فقط عندما يجعل السياق الحقيقي العناصر المحذوفة بيّنة))^(١).

٤. حذف الفعل في التحذير:

التحذير في اللغة مصدر الفعل حَذَرَ بتشديد الدال، التخويف أو هو تخويف شيء من شيء وتبعيده منه.^(٢)

لمّا في الاصطلاح فهو: تنبيه المُخاطَب على أمر مكروه ليجتنبه^(٣)، ويقول ابن الناطم ((التحذير: تنبيه المُخاطَب على أمر مكروه يجب الاحتراز منه))^(٤) والأصل في التحذير أن يكون موجهاً إلى المُخاطَب.^(٥)

والتحذير أسلوب يلجأ إليه المتكلم تنبيهاً للمخاطب لاجتناب مخوف قد يقع به، فهو أسلوب خاص بالمتكلم موجه إلى المُخاطَب ويتم هذا الأسلوب بطرائق عدّة:

أولها: ضمير الخطاب (إيّا) مسنداً إلى مخاطب معين ويذكر معه المحذر منه الذي يكون معطوفاً نحو: إيّاك والأسد، أو مجروراً نحو: إيّاك من الأسد.^(٦) وثانيها: المحذر منه مضافاً إلى ضمير المحذر ومعطوفاً عليه محذر منه آخر، نحو: رأسك والسيف، ونفسك والأسد. وثالثها: ذكر المحذر منه فقط، إما مكرراً نحو: الأسد الأسد، أو مفرداً نحو: الأسد.^(٧)

(١) M.G. Carter, Elision in the proceedings of the colloquium on Arabic grammar, p. ١٢٦.

نقلاً عن التقدير النحوي في كتاب سيبويه، رسالة ماجستير، سعد حسن ضاروب، الجامعة الأمريكية في بيروت، ١٩٩٦، ص: ٨٧.

(٢) يُنظر: لسان العرب ٩٢/٣ (حذر)، كشاف اصطلاحات الفنون: ٣٩٧/١.

(٣) يُنظر: شرح الحدود التحوية: ١٠١.

(٤) شرح ابن الناطم: ٤٣٢.

(٥) يُنظر: المصدر نفسه: ٤٣٣، ارتشاف الضرب، ابو حيان: ١٤٧٧/٣.

(٦) يُنظر: شرح ابن الناطم: ٤٣٢، شرح الكافية للرضي: ٨-٥/٢.

(٧) يُنظر: المصدران أنفسهما.

وأيّاً ما كانت الطريقة التي يتمُّ بها أسلوب التحذير، سواءً بـ(إيّا) أم باسم مكرر أم مفرد، فإنّه يكون فيه الاسم نصباً، وقد أثار هذا النصب من دون عامل أحدثه النحاة، وكعادتهم في البحث عن العوامل فلا بُدَّ من أن يكون - في نظرهم - فعل قد أحدث النصب. فاتفقوا على أن هذا الأسلوب لا يخلو من فعل ناصب للاسم، واختلفوا في تقدير الفعل المحذوف، وكان ممّا قدروه: أحمَر، واحذر، واتَّق، وباعد، ونحْ، وخلّ، ودعْ، وبعَد، وما أشبه ذلك. وكان لسيبويه السبق في تقرير ذلك بقوله: ((هذا باب ما جرى منه على الأمر والتحذير، وذلك قولك إذا كنت تحذر: إيّاك، كأنك قلت: إيّاك نحْ، وإيّاك باعد، وإيّاك اتَّق، وما أشبه ذا. ومن ذلك أن تقول: نفسك يا فلان، أي: اتَّق نفسك))^(١) وعلى نهج سيبويه سار المبرّد، وابن السراج^(٢). وقدّر الانباري الفعل (أحمَر) إذ يقول: ((فإن قيل: فلم انتصب قولهم: إيّاك والشر؟ قيل لأن التقدير فيه: إيّاك أحمَر))^(٣) وذكر ابن يعيش أنّ تقدير هذا الفعل: اتَّق، أو جانب.^(٤) وقدّره ابن عصفور بـ(باعد) واحذر.^(٥)

ويبدو أن هذا الأسلوب لا يتوقف على تقدير معين دون آخر بل كل ما يؤدي المعنى يصحُّ تقديره، إذ إنّ سيبويه لم يقدر فعلاً محدداً بعينه، وإنما ذكر تقديرات عدّة ثم قال وما أشبه ذا.^(٦) فقد جاء في حاشية الصبان: ((والحق أن يقال لا يقتصر على تقدير باعد، ولا على تقدير: احذر، بل الواجب تقدير ما يؤدي الغرض، إذ المقدّر ليس أمراً متعبداً به لا يعدل عنه))^(٧).

(١) الكتاب: ٢٧٣/١.

(٢) يُنظر: المقتضب: ٢١٣/٣، الأصول: ٢ / ٢٤٩-٢٥٠.

(٣) أسرار العربية: ١٠٢.

(٤) يُنظر: شرح المفضل: ٣١٢/٢.

(٥) يُنظر: شرح الجمل: ٢ / ٢٥٢.

(٦) يُنظر: الكتاب: ٢٧٣/١، معاني النحو: ٩٣/٢.

(٧) حاشية الصبان: ١٨٩/٣.

أما حكم هذا الفعل من حيث الإضمار والإظهار ففيه حكمان عند النحاة: أحدهما عدم جواز إظهاره، وذلك إذا كان التحذير بـ(إِيا) مفرداً أو مكرراً أو معطوفاً عليه، وكذلك إن كان التحذير بغير (إِيا) وكان المحذر منه مكرراً أو معطوفاً.^(١) غير أن من النحويين من قال بجواز إظهاره نظراً إلى أن تكرير المعمول للتأكيد لا يوجب حذف العامل^(٢).

والحكم الآخر: جواز نكر فعل التحذير وذلك إن كان التحذير بغير إِيَّا والمحذر منه مفرداً غير مكرر، إذ قال سيبويه: ((فلو قلت: نفسك، أو رأسك، أو الجدار، كان إظهار الفعل جائزاً، نحو قولك: اتَّقِ راسك، وأحفظ نفسك واتَّقِ الجدار))^(٣).

وقد أوجب النحويون إضمار الفعل في التحذير بـ(إِيا) أو المكرر أو المعطوف وشددوا على ذلك حتى لزم الحذف وصار ظهور العامل فيه من الأصول المرفوضة ففي قولهم: إياك والأسد، إياك اسم مضمَر منصوب الموضع، والناصب له فعل مضمَر وتقديره إِيَّاكَ باعد وإِيَّاكَ نَحْ وما أشبه ذلك^(٤).

وقد فسّر سيبويه هذا الحذف في أسلوب التحذير في ضوء عناصر سياق الحال إذ إنَّ هذا الفعل المقتر يحذف لكثرة استعماله من قبل المتكلمين ممَّا أدَّى ذلك إلى فهمه من قبل المُخاطَب، ولدلالة الموقف التحذيري عليه ما أدَّى إلى الاستغناء عنه إذ يقول سيبويه: ((وحذفوا الفعل من إِيَّاكَ لكثرة استعمالهم إِيَّاه في الكلام فصار بدلا من الفعل))^(٥) وقال في موضع آخر مفسراً الحذف في المحذر المكرر والمعطوف: ((وإنما حذفوا الفعل في هذه الأشياء حين ثبوتها لكثرتها في

(١) يُنظر: الكتاب: ٢٧٣/١، المقْتَضَب: ٢١٥/٣، أسرار العريية: ١٠٢، شرح المفصل: ٣١٢/٢-٣١٣.

(٢) يُنظر: شرح الكافية للرضي: ٧/٢.

(٣) الكتاب: ٢٧٥/١.

(٤) يُنظر: شرح المفصل: ٣١٢/٢.

(٥) الكتاب: ٢٧٤/١.

كلامهم، واستغناء بما يرون من الحال، وبما جرى من النكر، وصار المفعول الأول بدلاً من اللفظ بالفعل^(١).

وهذا يعني أن سيبويه قد استعان بالسياقين اللغوي والحالي في تفسير هذه الظاهرة، فهو هنا يستعين بدلالة حال المتكلم الدالة على أنه يحذر المخاطب من أن يذكر الفعل، كما يستغني بدلالة إياك نفسها على التحذير عن ذكر الفعل، وذلك أن العرب اكتفت بإيّاك عن الفعل، فصارت إيّاك بمنزلة اللفظ بالفعل، وكذلك نجد المخاطب في هذا الأسلوب قد اكتفى بدلالة سياق الحال على التحذير عن ذكر الفعل وبذكر إياك الدالة على التحذير كذلك^(٢).

ونجد سيبويه في النص الثاني يستعين بالسياقين أيضاً للدلالة على المحذوف من الجملة، إذ إنّ حال التحذير تدل على هذا الفعل فلا داعي إلى نكره، كما أن التكرار - وهو من السياق اللغوي - سوّغ لأحد الاسمين أن يقوم مقام الفعل، وذلك لأن التكرار هذا يفهم التحذير، فإذا ذكرتها مفردة لم تدل على معنى الفعل لذا يحسن إظهاره^(٣).

والظاهر أن للقصد والمقام وما يقتضيه الحال أثراً في صياغة الكلام وأساليبه، إذ إن هذه الأمور هي التي تتحكم في حذف الفعل ونكره لا لشيء آخر مرتبط باللفظ وما شابهه، فلما كان غرض المتكلم تحذير المخاطب بأقصر الطريق وبما يحفظ المخاطب من الوقوع في المحذور، إذ إنّ التطويل قد يؤدي إلى تفويت هذا الغرض تطلب منه ذلك إيجاز كلامه واختصاره بطريق الحذف، ولا سيما كون الحال أو المقام دالاً على الفعل المحذوف وقد علم المخاطب به.

وهذا أمر قد تنبّه إليه حذّاق النحويين مراعين المحيط الذي تولد فيه الأساليب الخطابية وصياغتها وفقاً له، فقد قال الرماني: ((لأنّ التحذير ممّا يخاف منه وقوع

(١) الكتاب: ٢٧٥/١.

(٢) يُنظر: الدلالة والتعديد النحوي: ٤٢٤.

(٣) يُنظر: المصدر نفسه: ٤٢٣.

المخوف فهو موضع اجبال لا يحتمل تطويل الكلام لئلا يقع المخوف بالمخاطب قبل تمام الكلام)) ^(١) ووجد الرضي الاسترأباضي أن الحذف إنما وجب ((لأن القصد... أن يفرغ المتكلم سريعاً من لفظ التحذير حتى يأخذ المُخاطَب حذره من ذلك المحذور، وذلك لأنه لا يستعمل هذه الألفاظ إلا إذا شارف المكروه أن يرهق)) ^(٢) وهذا ما صرح به الجامي. ^(٣)

٥. حذف عامل المفعول المطلق وجوباً:

قد يحذف العامل في المفعول المطلق وجوباً في مواضع منها: إذا وقع المصدر بدلاً من فعله، وهو مقيس في الأمر والنهي، نحو: قياماً لا قعوداً، أي: قُم قياماً ولا تقعد قعوداً، والدعاء نحو: سقياً لك، أي سقاك الله، وبعد الاستفهام التوبيخي، نحو: أقياماً وقد قعد الناس، وكذلك يحذف وجوباً إذا ناب المصدر عن فعل استند لاسم عين وكان المصدر مكرراً أو محصوراً، نحو: زيد سيراً سيراً، وما زيد إلا سيراً، ويحذف أيضاً إذا قُصِدَ به التشبيه بعد جملة مشتملة على فاعل المصدر في المعنى، نحو: لزيد صوت صوت حمارٍ ^(٤).

وقد بحث سيبويه حذف العامل في هذه الأنواع وفسر ذلك الحذف لكل نوع وبين تقديره مراعيّاً سياق الحال وعناصره من متكلم ومخاطب ودلالة حال فقد قال في حذف العامل بعد الاستفهام: ((وَأَمَّا مَا يَنْتَصِبُ فِي الاسْتِفْهَامِ مِنْ هَذَا الْبَابِ فَقَوْلُكَ: أَقِيَاماً يَا فُلَانٌ وَالنَّاسُ قَعَوْدٌ وَأَجْلُوساً وَالنَّاسُ يَعْدُونَ، لَا يَرِيدُ أَنْ يُخْبِرَ أَنَّهُ يَجْلِسُ وَلَا أَنَّهُ قَدْ جَلَسَ وَانْقَضَى جُلُوسُهُ وَلَكِنَّهُ يُخْبِرُ أَنَّهُ فِي تِلْكَ الْحَالِ فِي جُلُوسٍ وَفِي قِيَامٍ)) ^(٥) فسيبويه يعتمد على المتكلم والمُخاطَب والحال في تفسير معنى هذه

(١) الأشباه والنظائر، السيوطي: ٣٠٧/١.

(٢) شرح الكافية للرضي: ٨/٢.

(٣) يُنظر: الفوائد الضيائية، الجامي: ٣٧٧/١.

(٤) يُنظر: شرح المفصل: ٢٢٢-٢٣٠، شرح الكافية للرضي: ٢٧٤-٢٨٩، شرح ابن

عقيل: ٥٦٣-٥٧١.

(٥) الكتاب: ٣٣٨/١.

الجملة، فدلالة حال المُخاطَب من القيام والجلوس أغنت المتكلم عن ذكر فعل القيام أو الجلوس، وهذا ما نجده في حذف عامل المكرر إذ قال: ((و كذلك إِن أُخْبِرْتُ ولم تَسْتَفْهَمْ تقول: سِرّاً سِرّاً عَنَيْتَ نَفْسَكَ أو غَيْرَكَ وذلك أَنَّكَ رَأَيْتَ رَجُلًا في حال سيرٍ أو كُنْتَ في حال سيرٍ أو ذُكِرَ رجلٌ بِسيرٍ أو ذُكِرْتَ أَنْتَ بِسيرٍ وَجَرى كلامٌ يَحْسُنُ بناءً هذا عليه كما حسن في الاستفهام))^(١).

وكذلك يَتَصَيِّحُ اعتماد سيبويه على سياق الحال في تقدير حذف عامل المصدر التشبيهي في قولهم: مررت به فإذا له صوتٌ صوتٌ حمارٍ، بقوله: ((هذا باب ما يَنْتَصِبُ فيه المصدرُ المشبَّه به على إضمار الفعل المتروك إظهاره، وذلك قولك: مررتُ به فإذا له صَوْتُ صَوْتُ حمارٍ، ومررتُ به فإذا له صُرَاخٌ صُرَاخٌ الثَّكَلَى... فإنما انتصب هذا لأنَّكَ مررتُ به في حال تصويته ولم ترد أن تجعل الآخر صفةً للأول ولا بدلاً منه، ولكنك لما قلت: له صوتٌ علم أنه قد كان ثُمَّ عَمَلْ فصار قولك له صوتٌ بمنزلة قولك فإذا هو يصوْتُ فحملت الثاني على المعنى))^(٢) فالفعل هنا مضمَر وما يدل عليه الحال الذي يمر به المتكلم فينقله بقوله: (له صوتٌ) الذي فيه دلالة على العمل الذي يقوم مقام الفعل فينتصب (صوت) الثانية إذ إن الحال المشاهدة من المتكلم بمنزلة العامل الذي ينصب لأنه عمل.

وهذا دليل على اعتماد سيبويه على حواس المتكلم ويعمل بها حذفه لألفاظٍ اقتضى القياس اللغوي أن تذكر في الكلام، وكأنما أحسَّ بأن الأفكار لا تتناقل بالألفاظ فجسب فقد يدرك السمع ما يريد اللسان التعبير عنه لذا لا يذكر المتكلم الألفاظ التي عَرَفَهَا المُخاطَبُ^(٣).

هذا إذا كان الاسم بعد الفعل المضمَر منصوباً، إذ أنه يدل على موقف قائماً في حال مرور المتكلم به، أمّا إذا ارتفع فالمعنى مختلف، لذلك نجد سيبويه يفرّق

(١) الكتاب: ٣٣٩/١.

(٢) الكتاب: ٣٥٥/١ - ٣٥٦.

(٣) مراعاة المخاطب في النحو العربي: ٩٥.

بين وجهي الرفع والنصب في هذه التراكيب تبعاً لسياق حالها، ومن الأمثلة على ذلك قول القائل: له عِلْمٌ عِلْمُ الفقهاء، قال سيبويه: ((لم ترد أن تُخبر بأنك مررت برجل في حال تعلم ولا تفهم ولكنك أردت تذكر الرجل بفضل فيه وأن تجعل ذلك خصلة قد استكملها كقولك له حسب حسب الصالحين لأن هذه الأشياء وما يشبهها صارت تحلية عند الناس وعلامات، وعلى هذا الوجه رفع الصوت، وإن شئت نصبت فقلت له عِلْمٌ عِلْمُ الفقهاء كأنك مررت به في حال تعلم وتفهم وكأنه لم يستكمل أن يقال له عِلْمٌ))^(١).

فالنصب يبين موقفاً يمر به المتكلم على المعنى وهو يتعلم ويتفهم ولما يصح عالماً أما الرفع فالموقف يتغير إذ الشخص فيه قد استكمل طلبه للعلم فأصبح عالماً. فهذا هو الفرق بين النصب والرفع في هذا الباب، قال سيبويه: ((وإنما فرق بين هذا وبين الصوت لأن الصوت علاج وأن العلم صار عندهم بمنزلة اليد والرجل... وإذا قال له صوت صوت حمار فإنما أخبر أنه مر به وهو بصوت صوت حمار، وإذا قال له علم علم الفقهاء فهو يُخبر عما قد استقر فيه قبل رؤيته وقبل سماعه منه أو رآه يتعلم فاستدل بحسن تعلمه على ما عنده من العلم ولم يرد أن يُخبر أنه إنما بدأ في علاج العلم في حال لقيه إياه))^(٢). فنرى المتكلم والمخاطب هما الأساس الذي يبنى عليه سيبويه أغلب تفسيراته للظواهر اللغوية والتراكيب ويفرق به بين الأوجه الإعرابية المتعاقبة على مفردات الجملة الواحدة.

(١) الكتاب: ٣٦١/١ - ٣٦٢.

(٢) الكتاب: ٣٦٢/١.

٦. المصدر النائب عن فعله في الدعاء:

يحذف عامل المصدر عند النحويين وجوباً، وذلك إذا قصد به المتكلم دعاء لإنسان أو عليه وذلك نحو: سقياً ورعيأ، ونحو: خيبة ودفراً، وجدعأ، وعقرأ وبوسأ، وغيرها ممّا يُقصد به الدعاء.^(١)

فهذه المصادر جاءت منصوبة على هذا المعنى وقد فسّر النحاة النصب فيها على إضمار فعل إضماراً لازماً والتقدير في (سقياً): سقاك الله سقيأ، ورعيأ: رعاك الله رعيأ. والمصدر هنا نائب عن الفعل المحذوف.^(٢)

وقد بحث سيبويه هذه المسألة في ضوء سياق الحال جاعلاً قصد المتكلم للمسوغ لنصبها وحذف أفعالها، إذ إنّ هناك علاقة كبيرة في مثل هذه الأنماط اللغوية بين هيأتها التركيبية وحالاتها الإعرابية وقصد بائنها، ومن ثمّ نستطيع الوقوف على معانيها، إذ قال سيبويه مفسراً نصب هذه المصادر: ((وإنما ينتصب هذا وما أشبهه إذا ذُكرَ مذكور فدعوت له أو عليه، على إضمار الفعل، كأنك قلت: سقاك الله سقيأ، ورعاك الله رعيأ، وخيبك الله خيبة، فكل هذا وأشباهه على هذا ينتصب وإنما اختزل الفعل ما هنا؛ لأنهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل... ومما يدلّك أيضاً على أنه على الفعل نصب، أنّك لم تذكر شيئاً من هذه المصادر لتبني عليه كلاماً كما يبني على عبد الله إذا ابتدأته، وإنك لم تجعله مبنيًا على اسم مضمر في نيتك، ولكنه على دعائك له أو عليه.))^(٣)

فما يُحدّد نصب هذه المصادر وحذف عواملها المعنى الذي يقصده المتكلم عند سيبويه، إذ إنّ المتكلم إذا قصد بهذه المصادر الدعاء فإنّها منصوبة على فعل دعائي من لفظ المصدر وقد ناب هذا المصدر مناب الفعل لأنه يؤدي معناه وينسق تركيداً له. وكذلك فإنّ هذه المصادر لم يذكرها المتكلم ليخبر عنها بشيء كما يخبر

(١) يُنظر: الكتاب: ٣١٢-٣١٣، شرح المفصل: ٢٢٢/١.

(٢) يُنظر: الكتاب: ٣١٢/١، شرح المفصل: ٢٢٢/١.

(٣) الكتاب: ٣١٢/١.

عن زيد إذا قال: زيد قائم، وإنما هي تراكيب يعمد إليها المتكلم عندما يدعو لإنسان أو عليه، وقد لجأ المتكلم في هذا التركيب إلى إيجاز العبارة ليكون القصد واضحاً مؤثراً في مخاطبه وتؤدي معناها المراد عنده لذلك يأتي بالمصدر مجرداً من فعله مضمرّاً في نيته لعلم مخاطبه بقصده وربما يأتي به تأكيداً فيقول: سقاك الله سقياً.^(١) فنجد المتكلم في كثير من الظواهر النحوية عند سيبويه يلجأ إلى ما يزيد عبارته وضوحاً، وتلك هي غاية سيبويه ومنشوده، لذلك إن من الأشياء التي تزيد في إيانة الدعاء بالمصدر هنا، الإتيان بالمصدر المنسوب مشفوعاً بجار لضمير المخاطب المعني بالدعاء، فيقول: سقياً لك، ورعياً لك، ولك هنا للتبيين عند سيبويه إذ يقول: ((وأما ذكرهم (لك) بعد سقياً، فإنما ليبينوا المعني بالدعاء، وربما تركوه استغناء، إذا عرف الداعي أنه قد علم من يعني. وربما جاء به على العلم تأكيداً)).^(٢)

ونجد سيبويه في هذا النص يتخذ عنصر المتكلم الأساس الذي يتكأ عليه في تفسير مكونات هذا التركيب الدعائي، إذ إن الدعاء معنى راجع إلى قصد المتكلم لذا كان منحى سيبويه في تفسير الظواهر النحوية مرتبطاً بالمعنى الذي يؤديه التركيب والذي يرتبط بالقصد والفائدة وهذا لا يتحقق إلا من خلال تفسير النصوص في ضوء ملاساتها ومستعملاتها.

ويضع سيبويه هنا قاعدة تعدّ في العلم الحديث من المعايير التداولية، وهي قاعدة تمييزية بين الخبر والإنشاء يكون أساسها قصد المتكلم، فقصد المتكلم هو ما يفرق بين كون الكلام خبراً أو إنشأً، فإذا كان قصد المتكلم الدعاء فإن المصدر ينتصب، وإذا كان قصده الإخبار فإنه يرتفع.^(٣)

(١) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للميرافي: ٢/٢٠٥، شرح المفصل: ١/٢٢٢.

(٢) الكتاب: ١/٣١٢-٣١٣.

(٣) يُنظر: التداولية عند العلماء العرب: ٧٨.

٧. حذف المستثنى:

قد يُحذف المستثنى في الكلام وذلك بعد ((إلا) و(غير) الممبوقتين بـ(ليس) ولا يستعمل هذا الحذف إلا بعد (ليس) ولو كان مكان (ليس) غيرها من ألفاظ الجحد لم يجز الحذف، وذلك نحو: ليس إلا وليس غير، والمراد ليس إلا ذاك، وليس غير ذلك.^(١)

فالمتكلم هنا لجأ إلى الاختزال في الهيئة التركيبية لجملة الاستثناء وأورد ذلك على جهة الاختصار، لغرض دلالي قد يؤديه هذا التركيب ما لا يؤديه غيره، وقد فسر سيبويه هذا الاختزال بقوله: ((هذا باب يحذف المستثنى فيه استخفافاً وذلك قولك ليس غير وليس إلا كأنه قال ليس إلا ذاك وليس غير ذاك، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفاً واكتفاءً بعلم المخاطب ما يعني))^(٢).

فسبويه كي يُحلَّ هذه العبارة التي جعلها الحذف على تلك الهيئة ينفذ إلى سياق حالها ومحيطها الخارجي الذي قيلت فيه، فيتخيل قائلها عارفاً مقصده وهذا واضح من قول سيبويه (كأنه قال ليس إلا ذاك وليس غير ذاك) وبعد ذلك يعلل قول هذا المتكلم بالعلاقة التواصلية بينه وبين مخاطبه فالمتكلم يروم الخفة كي يؤدي رسالته ببسر وسهولة اكتفاءً بعلم مخاطبه ما يعني وفي ذلك قال ابن يعيش: ((قد حذفوا المستثنى بعد إلا وغير، وذلك مع ليس خاصة دون غيرها مما يُستثنى به من ألفاظ الجحد؛ لعلم المخاطب بمراد المتكلم، وذلك قولك ليس غير وليس إلا والمراد ليس إلا ذاك وليس غير ذاك))^(٣).

فالذي يبدو أن المتكلم هنا يروم الاختصار والإيجاز لتوافر الأسباب التي يمكن أن تُغني عن المحذوف لقدرة الألفاظ على الدلالة على ما حذف من الكلام فضلاً عما يمتلك المخاطب من معرفة بقصد المتكلم كل ذلك جعل المتكلم يميل إلى

(١) ينظر: الكتاب: ٢/٣٤٤-٣٤٥، المقتضب: ٤/٤٢٩، الأصول في النحو: ١/٢٨٣.

(٢) الكتاب: ٢/٣٤٤-٣٤٥.

(٣) شرح المفصل: ٢/٤٤٧، وينظر: المقتضب: ٤/٤٢٩، الأصول في النحو: ١/٢٨٣.

الإيجاز ، ويترك ما يمكن أن يستغني عن ذكره فضلاً عما يؤديه هذا الإيجاز من حلاوة التأمل والاستبطان من لدن المخاطب^(١).

وهذا يذكرنا بما يسمى بالافتراض المسبق (presupposition) في التداولية إذ يوجه المتكلم حديثه إلى المخاطب على أساس ما يفترض سلفاً أنه معلوم له، فإذا قال شخص لآخر: أغلق النافذة، فالفترض سلفاً أن النافذة مفتوحة، وإن هناك مسوغاً يدعو إلى إغلاقها، وإن المخاطب قادر على الحركة، وكل هذا موصول بسياق الحال وعلاقة المتكلم بالمخاطب^(٢).

٨. الاستثناء بـ(ليس) و(لا يكون):

قد يستثني المتكلم العربي بـ(ليس) و(لا يكون)، نحو: اقبل الرجال ليس محمداً، وأقبلت النساء لا يكون هنذاً، وفي الحديث: ((ما انهر الدم فكلوا ليس السن والظفر))^(٣) وقول النبي محمد(صلى الله عليه وآله وسلم): ((يُطِيعُ الْمُؤْمِنُ عَلَى كُلِّ خَلْقٍ لَيْسَ الْكَذِبُ وَالْخِيَانَةُ))^(٤) وهذان الفعلان إذا استعملا في الاستثناء كانا بمعنى واحد، هو الأفراد والتذكير.^(٥)

وقد وقف النحاة أمام هذا النوع من الاستثناء بعد ما وجدوا أن هذا التركيب يستوجب تفسيراً نحوياً ملائمة لما أثبتوه من قواعد، وقد لفت انتباههم الاسم المنصوب بعد ليس ولا يكون، ولا مرفوع ظاهر في سياق جملتهما فقرروا أن في ذلك إضماراً على أنه اسمهما وخبرهما ما يُستثنى، والتقدير: قام القوم ليس أو لا يكون بعضهم زيداً، إذ قال سيبويه: ((هذا باب لا يكون وليس وما أشبههما فإذا

(١) يُنظر: مراعاة المخاطب في النحو العربي: ٦٧-٦٨.

(٢) يُنظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: ٢٦.

(٣) صحيح البخاري: ٢٢٦/٦، صحيح مسلم: ٧٨/٦.

(٤) الجامع الصغير، السيوطي: ٧٦٢/٢.

(٥) يُنظر: الكتاب: ٣٤٧/٢، العلل في النحو: ٢٥٠-٢٥١، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور:

١٦١/٢، معاني النحو: ٢٣٣/٢.

جاءتا وفيهما معنى الاستثناء فإن فيهما إضماراً على هذا وقع فيهما معنى الاستثناء^(١) وسيبويه كعادته يربط أساليب العرب في كلامها بمحيط الاستعمال اللغوي أخذاً بحسبانه العلاقة التواصلية بين المتكلم والمُخاطَب، نافذاً على هدي ذلك إلى تفسير أغراض المتكلمين تجاه المخاطب للوصول إلى قاعدة نحوية واضحة خالية من الغموض، إذ قال سيبويه مُفسراً ذلك الإضمار في قول المتكلم: ما أتاني القوم ليس زيداً، وأتوني لا يكون زيداً ((كأنه حين قال أتوني صار المخاطب عنده قد وقع في خلده أن بعض الآتين زيد حتى كأنه قال: بعضهم زيد، فكانه قال: ليس بعضهم زيداً، وترك إظهار (بعض) استغناء^(٢))).

والمتمثل في هذا النص يجد أن سيبويه يصف ما في نفس المُخاطَب كما يدركها المتكلم، وكأنه يسير غور تلك النفس، ويعلم ما فيها من أحاسيس ومشاعر، وعبرة (قد وقع في خلده إن بعض الآتين زيد) وصف لباطن المُخاطَب، واستجلاء لما يدور في عقله، لذا قُتر الكلام بما يدل على التبعيض^(٣).

فالمُتَكَلِّم في هذا الأسلوب عندما يذكر الفعل ويسند إليه فاعله فقد يكون وقع في نفس المُخاطَب أن هذا الإسناد تضمن كل الفاعل من دون استثناء، لذا يبادر المتكلم إلى استثناء من خرج من هذا الحكم لينبه السامع، إذ يقول ابن عصفور: ((ألا ترى أنك إذا قلت أو عنيت بذلك قوماً من جملتهم زيد، حصل في خلد المُخاطَب أن بعض القائمين زيد، فتقول: ليس زيداً، تريد ليس بعضهم زيداً، أيها المُخاطَب كما توهمت من قلبي: قام القوم^(٤))).

وربما يكون هذا النوع من الاستثناء أوكد من الاستثناء بـ(إلا) وغيرها، لأنه أسلوب متضمن معنى النفي فضلاً عن معنى الاستثناء لأن علاقة الاستثناء بالنفي

(١) الكتاب: ٣٤٧/٢.

(٢) الكتاب: ٣٤٧/٢.

(٣) يُنظر: مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه (البحث): ٢٢.

(٤) شرح جمل الزجاجة لابن عصفور: ١٦١ / ٢.

أشبه ما تكون علاقة الجزء بالكل، ومن هنا استعملت أكثر أدوات الاستثناء لتأكيد نفي المراد ومنها ليس ولا يكون.^(١) ففي قولنا: حضر الطلاب ليس زيداً، كأنَّ المُخاطَبَ تصوّر أن زيداً هو الذي حضر، فنقينا ذلك عنه، وفي قوله (صلى الله عليه وآله وسلم): ((يُطِيع المؤمن على كل خلق)) كان المُخاطَبَ تصوّر أيضاً أنه يُطِيع على الكذب والخيانة فنفي ذلك عنه فقال: ((ليس الكذب والخيانة)) أي ليس من خلق المؤمن الكذب والخيانة.^(٢)

وما دام معنى الاستثناء يفهمه المُخاطَبُ فاغلب الظن أنه لا حاجة بنا إلى تقدير المرفوع بعد (ليس) و(لا يكون) إذ المعنى تام ولا يحتاج إلى هذا التقدير، اللهم إلا إذا كانت الغاية منه تعليمية لإيضاح القاعدة النحوية، وعلى ذلك فإنَّ الأولى أن يكون المنصوب بهما مستثنى لأنه كما يقول الخليل: ((مخرج مما أدخلت فيه غيره))^(٣) لأن جعله خبراً يستتبع تقدير اسم له ولو أظهرَ هذا الاسم لجرّد الكلام من كل سمات الاستثناء، فضلاً عن ذلك فإنَّ الضمير المستتر هنا عائد لغائب وهذا خلاف ما قرره النحويون من أن الضمير الواجب الاستتار إنما هو ضمير المتكلم وضمير المُخاطَبِ.^(٤)

وذهب الدكتور فاضل السامرائي إلى أن (ليس) و(لا يكون) في الاستثناء الأصل فيهما رد على كلام سابق، كأنَّ قائلًا قال: حضر خالد لا الطلاب، فقيل له: حضر الطلاب ليس خالدًا، وهما يحملان معهما معنى النفي.^(٥)

(١) يُنظر: الكليات، أبو البقاء، ٦٧، التراكيب اللغوية في العربية، د. هادي نهر: ٣٥٤..

(٢) يُنظر: معاني النحو: ٢/٢٣٤.

(٣) الكتّاب: ٢/٣٣٠.

(٤) يُنظر: في النحو العربي، نقد وتوجيه: ٢٥٩.

(٥) يُنظر: معاني النحو: ٢/٢٣٤.

واغلب الظن أن ما ذهب إليه ربما يصدق على نوع من الكلام ولا يصدق على نوع آخر فقد لا يكون لهما علاقة أو اتصال بأي كلام سابق لأن المتكلم قد يقصد أن يخبر المخاطب عن شيء لم يكن في خلد مخاطبه منه علم.

٩. حذف عامل الحال:

الحال لا يُدَّ لها من عامل إذا كانت معربة ولا يكون العامل فيها إلا فعلاً، نحو: جاء زيد ضاحكاً، فـ(ضاحكاً) حال والعامل فيها الفعل المذكور (جاء) أو يكون العامل فيها جاريّاً مجرى الفعل من الأسماء كاسم الفاعل أو اسم المفعول أو الصفة المشبهة، نحو: زيد ضارب عمرأ، قائماً، فالعامل اسم الفاعل (ضارب). أو يكون العامل فيها معنى فعل كقولنا: زيد في الدار قائماً، فـ(قائماً) حال من المضمر في الجار والمجرور وهو العمل فيها لنيابته عن الاستقرار^(١). وهذا العمل قد يُحذف من جملة الحال، جوازاً أو وجوباً، ولا يَتم ذلك إلا بفرينة دالة عليه، إما حالية وهي دلالة الحال المشاهدة، أو مقالية وهي تقتم ذكره^(٢).

وقد عرض سيبويه هذه المسألة ودرسها في ((باب ما ينتصب من الأسماء التي أخذت من الأفعال انتصاب الفعل، استفهمت أو لم تستفهم)) نحو: أقائماً وقد قعد الناس أو قاعداً علم الله وقد سار الركب^(٣). وكذلك في ((باب ما جرى من الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التي أخذت من الفعل)) نحو: أتميمياً مرة وقسياً أخرى^(٤).

(١) يُنظر: شرح المفصل: ٣٧٥-٣٧٦، شرح الكافية للرضي: ٥٤/٢.

(٢) يُنظر: شرح المفصل: ٤٠٠/٢، شرح الكافية للرضي: ٨٤/٢.

(٣) يُنظر: الكتاب: ٣٤٠/١.

(٤) يُنظر: الكتاب: ٣٤٣/١.

وحل أمثلة هذه المسألة في ضوء سياق الحال جاعلاً القرائن الحالية أساساً في تقدير عامل الحال المحذوف، فقد قال في قولهم: ألقائماً وقد قعد الناس، وأقاعداً وقد سار الركب، في الاستفهام. أو أقاعداً علم الله وقد سار الركب من دون استفهام: ((وذلك أنه رأى رجلاً في حال قيام أو حال قعود فأراد أن ينبهه فكأنه لفظ بقوله أتقوم قائماً وأتقعد قاعداً ولكنه حذف استفهائاً بما يرى من الحال وصار الاسم بدلاً من اللفظ بالفعل فجري مجرى المصدر في هذا الموضع))^(١).

فسيبويه هنا يسترجع العناصر المحذوفة في تركيب العبارة اللغوية لأنه يدرك أن هذه العبارات قيلت بألفاظ أقل مما تدل عليه من معان، ويجعل المسوِّغ لذلك اطمئنان المتكلم إلى مخاطبه بدلالة الحال التي تغني عن ذكر ألفاظ في عبارته، قال المبرد: ((ولا دلالة الحال على ذلك لم يجز الاضمار؛ لان الفعل إنما يضمن إذا دل عليه دال))^(٢) إذ إن جملة الحال تدل على معناها بحال مشاهدتها وإن اختزلت بعض ألفاظها فساعد ذلك على اضممار العامل فيها، أما خلاف ذلك فلا يجوز الاضمار فقد قال السيرافي: ((لا يجوز اضممار الفعل الدال على الحال إلا أن تكون الحال المشاهدة تدل عليه، ولا يجوز أن يقول إنسان — مبتدئاً من غير حال تدل — قائماً يا زيد... وإنما جاز أن يقول: ألقائماً وقد قعد الناس لما شُهد منه من القيام والتعمّل له))^(٣). وقال سيبويه في موضع آخر: ((ومثل ذلك: عائداً بالله من شرّها كأنه رأى شيئاً يتقّى فصار عند نفسه في حال استعاضة حتى صار بمنزلة الذي رآه في حال قيام وقعود لأنه يرى نفسه في تلك الحال))^(٤) فهنا أيضاً يتضح اعتماده على عناصر سياق الحال في تحليل هذا التركيب المختزل (عائداً بالله من شرّها) عندما يرده إلى ملابساته الخارجية جاعلاً دلالة الحال التي كأن المتكلم يراها

(١) الكتاب: ٣٤٠/١ - ٣٤١.

(٢) المقتضب: ٢٢٨/٣، ويُنظر: ٢٦٤/٣.

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢٣٠/٢.

(٤) الكتاب: ٣٤١/١.

مسوّغاً في حذف العامل في الحال مبتعداً عن تفسير هذه الظاهرة بمعطيات نظرية العامل، بل يتّسع في تحليل التركيب إلى وصف المواقف الخارجية التي تستعمل فيها وما يلابس هذا الاستعمال من حال المُخاطَب وحال المتكلم وموضوع الكلام^(١). وكذلك مار سيبويه على المنهج نفسه في تقدير عامل الحال الجامدة المحذوف في قولهم: أتميمياً مرّةً وقيسياً أخرى. فقد قال: ((وإنما هذا أنك رأيت رجلاً في حال تلوّنٍ وتنقّلٍ فقلت: أتميمياً مرّةً وقيسياً أخرى، كأنك قلت: أتحوّل تميمياً مرّةً وقيسياً أخرى، فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له وهو عندك في تلك الحال في تلوّنٍ وتنقّلٍ وليس يسأله مسترشداً عن أمرٍ هو جاهلٌ به ليفهمه إيّاه ويؤخّره عنه ولكنه ويؤخّره بذلك))^(٢).

فدلالة الحال هي التي سوّغت للمتكلم الإيجاز في عبارته مع المُخاطَب وإلا لم يجز ذلك، ودلالة الحال هنا هي كما عبّر عنها سيبويه التلوّن والتنقّل لأنه أمر ثابت أمام المتكلم من المُخاطَب، كقول الشاعر^(٣):

أفي السِّلْمِ أَعْيَاراً جَفَاءً وَغِلْظَةً وفي الحَرْبِ أَشْبَاهَ الإِمَاءِ
أَي تَنْتَقِلُونَ وَتَتَلَوْنُ مَرَّةً كَذَا وَمَرَّةً كَذَا^(٤).

فالأسماء المنصوبة في هذه العبارات وأمثالها التي تدل على التلوّن والتنقّل، أحوال والعامل فيها فعل محذوف تقديره: أتحوّل أو تنقّل، كأنّ المتكلم رأى مخاطبه في حال تحوّل من حال إلى حال لا يثبت على شيء، كأنه يثبت له هذه الحال ويؤخّره عليها وليس يسترشده عما يجله وان كان بلفظ الاستفهام^(٥).

(١) يُنظر: نظرية النحو العربي: ٨٨.

(٢) الكتاب: ٣٤٣/١.

(٣) هند بنت عتبة، يُنظر: للكتاب: ٣٤٤/١، الخزاعة: ٥٥٦/١.

(٤) يُنظر: الكتاب: ٣٤٤/١.

(٥) يُنظر: شرح المفصل: ٤٠١/٢.

فنجد سببويه وهو بصدد أداء مهمته في إيضاح هذه الأنماط التعبيرية المسموعة عن العرب وتحليل الظواهر الإعرابية لها تعبيراً عن وظائف كلامية معروفة، يستعيد السياق الذي ولدت فيه والجو الاجتماعي أو النفسي الذي رافق ولادتها مما سماه (الحال) أي المقام الذي قيلت فيه^(١).

١٠. الحال الجامدة:

الأصل في الحال عند النحويين الاشتقاق^(٢). لأنها في المعنى صفة والصفة مشتقة أو في معنى المشتق^(٣). وهذا الغالب عليها لكن ليس باللازم، فقد جاءت في بعض المواضع جامدة والدلالة فيها على هيئة واضحة، وشرط ذلك صحة تأويله بمشتق^(٤). والحق أنه لا حاجة إلى ذلك للتأويل؛ لأن كل ما دل على هيئة صَحَّ أن يقع حالاً، إذ إنَّ الحال هو المبين للهيئة، وكلُّ ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال، فلا يُتَكَلَّف تأويله بمشتق^(٥).

والمواضع التي قد تأتي فيها الحال جامدة محددة عند النحويين، وهي الدلالة على السعر في نحو: بعته مِداً بدرهم، إذ المعنى بعه مسعراً كل مِداً بدرهم، والدلالة على التفاعل نحو: بعته يداً بيد، أي مناجزةً، أو كلمته فاه إلى في، أي مشافهة، والدلالة على التشبيه نحو: كرز زيد أمدأ، أي مشبهاً الأسد، والدلالة على الترتيب نحو: ادخلوا الدار رجلاً رجلاً^(٦).

(١) يُنظر: دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها، د. صاحب أبو جناح: ٢١٥.

(٢) يُنظر: شرح الكافية للرضي: ٧٠/٢، شرح ابن عقيل: ٦٢٨/١، معاني النحو: ٢٤٤/٢.

(٣) يُنظر: شرح الكافية للرضي: ٦٩/٢.

(٤) يُنظر: شرح ابن عقيل: ٦٢٨/١.

(٥) يُنظر: شرح الكافية للرضي: ٦٩/٢.

(٦) يُنظر: شرح ابن عقيل: ٦٢٨/١.

واغلب الظن أن هذه المواضع التي حدّدها النحاة لوقوع الحال جامدة، ما هي إلا معانٍ معبرة عن هيأتٍ مهما كان نوع الحال فيها بصرف النظر عن شرط الاشتقاق والجمود، فالسعر فيه تعبير عن هيئة البيع، والتفاعل فيه تعبير عن هيئة أيضاً، وفي التشبيه والترتيب كذلك.

وقد بحث سيبويه هذا الموضوع في ضوء الجانب الاجتماعي للغة، إذ إنَّ هذه الهيأت تنمُّ في ضمن أعراف اجتماعية لا تخلو من التفاعل بين متكلم ومخاطب ولا يتَّضح المعنى فيها إلا في ضوء سياق حالها الذي جرت فيه.

وقد بحث سيبويه هذه المواضع، فعرض لأنماط متعارفة في الاستعمال مثل قولهم: كلمته فاه إلى في، وبايعته يداً بيد، فلا يكتفي بأن يخرج لها معانيها النحوية، بل يمضي بفسر التلازم التركيبي بين عناصره، ويحتكم في ذلك إلى مدلولات هذه الأنماط عند أبناء اللغة، فيلاحظ أن هذه المدلولات في مقتضياتها الخارجية مركبة، وأنها تستلزم في التعبير عنها مركباً من العناصر اللغوية^(١).

إذ إنها جرت في محيط استعمالها بين متكلم ومخاطب وفهمت في ضمن سياق حالها فيجب أن تستعمل في ضوئه ((وذلك أنه لا يجوز أن تقول كلمته فاه حتى تقول إلى في، لأنك إنما تريد مشافهةً والمشافهة لا تكون إلا من اثنين فإنما يصح المعنى إذا قلت: إلى في، ولا يجوز أن تقول بايعته يداً، لأنك إنما تريد أن تقول أخذ مني وأعطاني فإنما يصح المعنى إذا قلت: بيد، لأنهما عمَلان))^(٢).

والملاحظ في ذلك أن هذه الجمل يتضافر في تحقيق معناها السياقي اللغوي والحالي، فاللغوي لأن المعنى لا يتم باقتطاعها، إذ إنَّ المشافهة والأخذ والعطاء ينتج من خلال التركيب. كما يسهم السياق الحالي في ذلك لأن المعاني لا تستم إلا بين اثنين، قال ابن يعيش: ((هذه الأسماء... لا ينفرد منها شيء، ولا بد من إتباعه بما بعده فلا يجوز (كلمته فاه) حتى تقول: إلى في، لأنك إنما تريد المشافهة، والمشافهة

(١) يُنظر: نظرية النحو العربي: ٩١.

(٢) الكتاب: ٣٩٢/١.

لا تكون إلا من اثنين، وكذلك لا يجوز: (بايعته يداً) حتى تقول: بيد، لان المراد اخذ مني وأعطاني فهما من اثنين أيضاً))^(١).

فالاقتطاع في هذه التراكيب لا يجوز لأنه يخل بالمعنى المراد، ويؤدي إلى إيهام المُخاطَب باللبس الحاصل من ذلك، انذلك نجد سيبويه لا يجوز لمتكلم اللغة إذا أراد التعبير عن معنى الهَيَات من خلال هذه التراكيب اقتطاعها أو الحذف فيها مراعاةً للمُخاطَب كي يصل إليه ما في ذهن المتكلم واضحاً لا لبس فيه ولا إيهام، إذ قال: ((ولا يجوز أن تقول بعثُ دراري ذراعاً وأنت تريد بدرهم فيُرى المُخاطَبُ أن الدار كلها ذراعٌ، ولا يجوز أن تقول بعثُ شائي شاةً شاةً وأنت تريد بدرهم فيُرى المُخاطَبُ أنك بعثتها الأول فالأول على الولاء، ولا يجوز أن تقول بينتُ له حسابه باباً فيُرى المُخاطَبُ أنك إنما جعلت له حساباً باباً واحداً غير مفسرٍ، ولا يجوز تصدقتُ بمالي درهماً فيُرى المُخاطَبُ أنك تصدقت بدرهم واحد، وكذلك هذا وما أشبهه))^(٢).

فتوالي كلمة المُخاطَب في هذا النص السيبويهي يمكننا أن نقول: إن غاية النحو عند سيبويه الوقوف على المعنى من خلال التواؤم بين التركيب ومعناه الذي يؤيه مفسراً في ضوء تداوله في محيط استعماله اللغوي لأن اللغة عند سيبويه ظاهرة اجتماعية، وسلطة المتلقي في هذا النص واضحة وهو فيصل في تقرير التراكيب النحوية عند سيبويه ومراعاته هي الغاية التي لأجلها وضع النحو وأحكمت قواعده.

وعلى الرغم من ذلك فإن المُخاطَب وعلمه قد يكون مسوَّغاً في اختزال تراكيب نحوية أخرى مشابهة في الدلالة على الهَيَات في نحو: كان البرُّ قفيزين، وكان السمن منوين، والبرُّ بستين، فهذه تراكيب معبرة عن حياة بيع أو سعر، وقد جاءت مختزلة لعلم المُخاطَب، إذ قال سيبويه: ((ولما قول الناس كان البرُّ قفيزين

(١) شرح المفصل: ٣٥٨/٢.

(٢) الكتاب: ٣٩٣/١.

وكان السُّنَنُ مَتَوَيْنِ فَإِنَّمَا اسْتَغْنَوْا هَا هُنَا عَنْ ذِكْرِ الدَّرْهِمْ لِمَا فِي صَدُورِهِمْ مِنْ عِلْمِهِ وَلِأَنَّ الدَّرْهَمَ هُوَ الَّذِي يَسْعَرُ عَلَيْهِ فَكَأَنَّهُمْ إِنَّمَا يَسْأَلُونَ عَنْ ثَمَنِ الدَّرْهِمْ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ كَمَا يَقُولُونَ الْبُرُّ بَسْتَيْنَ وَتَرَكُوا ذِكْرَ الْكُرِّ اسْتَغْنَاءً بِمَا فِي صَدُورِهِمْ مِنْ عِلْمِهِ وَبَعْلَمَ الْمُخَاطَبُ لِأَنَّ الْمُخَاطَبَ قَدْ عَلِمَ مَا يَعْنِي^(١).

فَنلاحظ سببويه يرجع هذه التراكيب إلى واقع استعمالها بين متكلميها ليقف على معانيها، لذلك يفسر الألفاظ المختزلة فيها في ضوء معانيها والمسوَّغ لذلك علم المُخَاطَب لا غير، فلما سبق ذكر الثمن أو العملة بين المتكلم والمُخَاطَب استغنى المتكلم عن ذكر ذلك لما في صدر مخاطبه من علمه فأصبح السؤال كأنما عن ثمن الدرهم بهذه الأشياء لثبوت المعر عندهما، إذ يقول المبرد: ((وقولهم: ارخص ما يكون البر بستين، تأويله: الكر بستين، ولكنهم حذفوا الكر لعلمهم بأن التسعير يقع عليه، فكل ما كان معلوماً في القول جارياً عند الناس فحذفه جائز لعلم المُخَاطَب))^(٢).

١١. الحال المؤسَّسة والحال المؤكَّدة:

مما تُقسَّم عليه الحال عند النحويين بحسب التأسيس والتأكيد: حال مؤسَّسة وحال مؤكَّدة. فالمؤسَّسة تسمى المبيَّنة هي التي تفيد معنى جديداً لا يُستفاد من الكلام إلا بذكرها، نحو: أقبل أخوك ضاحكاً، فكلمة (ضاحكاً) حال مؤسَّسة لأنها أفادت الجملة معنى جديداً لا يفهم عند حذفها. والمؤكَّدة هي التي لا تفيد معنى جديداً وإنما تقوِّي معنى موجوداً في الجملة قبل مجيئها، ولو حذفت الحال لفهم معناها ممَّا بقي من الجملة، نحو: هو الحق بيَّناً^(٣).

(١) الكتاب: ٣٩٢/١.

(٢) المقْتَضِب: ٢٥٤/٣، ويُنظر: شرح كتاب سببويه للسيرافي: ٢/٢٨٤-٢٨٥، العلل في النحو: ٢٣٠-٢٣١.

(٣) يُنظر: شرح المفصل: ٢/٣٩١-٣٩٢، شرح ابن عقيل: ١/٦٥٣-٦٥٤، النحو الوافي:

والحال المؤكدة قد تؤكد مضمون جملة وهي التي يستفاد معناها من مضمون الجملة قبلها نحو: هو المتنبى شاعراً، فالمتنبى مشهور بالشعر، معروف به، فقولك (شاعراً) يؤكد مضمون الجملة قبله، فيتفق معنى الحال ومضمون الجملة، ويشترط في هذه الجملة التي قبلها أن تكون اسمية، وإن يكون طرفاها - وهما المبتدأ والخبر - معرفتين جامدتين، ولا بُد من أن تتأخر الحال عنهما معاً وعن عاملها، وإن يحذف عاملها وصاحبها وجوباً^(١).

وقد تناول سيبويه هذين القسمين من الحال، وفرق بين معنى كل جملة في القسمين من خلال العلاقة بين المتكلم والمُخاطَب وملايسات الحديث بينهما فكل نوع من الحال معنى يؤديه اعتماداً على عناصر العملية الخطابية، فمعنى جملة الحال المؤسسة في نحو قولنا: هذا عبدُ الله منطلقاً، كما يقول سيبويه: ((والمعنى أنك تريد أن تنبيهه له منطلقاً، لا تريد أن تعرفه عبد الله؛ لأنك ظننت أنه يجهله، فكانك قلت: انظر إليه منطلقاً، فمنطلق حال قد صار فيها عبد الله))^(٢).

أي أن المتكلم عندما يطلق هذه الجملة الحالية لا يريد أن يُعرف مخاطبه بشخص يظن أنه يجهله، لأن هذا الشخص معروف من الطرفين، وإنما يكون قصد المتكلم أن يثبت للمخاطب الانطلاق وينبئه إليه.

ولذلك إنَّ العامل في هذه الحال هو التنبيه أو الإشارة عند سيبويه أي أن التقدير: انظر إليه منطلقاً، والمقصود أنك أردت أن تنبيه المُخاطَب للخبر في حال الانطلاق، ولم ترد أن تعرفه إياه وأنت تقدر أنه يجهله^(٣).

أما معنى جملة الحال المؤكدة لمضمون الجملة عند سيبويه فقد استنبطه أيضاً من التحليل المعتمد على عنصرَي الخطاب والموقف، فمعنى جملة: هو زيد معروفاً، يفسره وفقاً لقصد المتكلم وفائدة المُخاطَب، إذ قال: ((وذلك أنك ذكرت

(١) يُنظر: شرح المفصل: ٣٩١-٣٩٢، النحو الوافي: ٣٤١/٢، معاني النحو: ٢٦٦/٢.

(٢) للكتاب: ٧٨/٢.

(٣) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤٠٦/٢.

للمخاطب إنساناً كان يجهله، أو ظننت أنه يجهله، فكأنك قلت أثبتته أو الزمه معروفاً، فصار المعروف حالاً كما كان المنطلق حالاً حين قلت: هذا زيد منطلقاً، والمعنى أنك أردت أن توضح أن المذكور زيد حين قلت معروفاً ولا يجوز أن تذكر في هذا الموضوع إلا ما أشبهه المعروف لأنه يُعرَّفُ ويؤكدُ..))^(١).

فكلتا الجملتين حالتان لكن على معنى مختلف تبعاً لملايسات الحديث، وغاية المتكلم مع المُخاطَب، ففي الحال المؤسسة يكون المُخاطَب عالماً بالخبر عارفاً به ويريد المتكلم أن ينبِّهه على الحال المتممة لمعنى الجملة، أما في الحال المؤكدة فلا يكون المُخاطَب عارفاً بالخبر بل يجهله، لذلك يعمد المتكلم إلى تعريفه به وتوكيده بالحال، وتظهر هنا قدرة سيبويه على دمج منهجين في تحليل اللغة والتعديد لها، المنهج الأول نحوي، يقسم فيه الكلام على عنصرية الأساسيين: هما المسند والمُسند إليه، والمنهج الآخر دلالي يلتفت فيه إلى المعنى الذي تفيده العبارة مشيراً إلى نية المتكلم في تنبيه المُخاطَب إلى مراده من الكلام.

وجملة الحال المؤكدة لمضمون الجملة قد تكون غير جائزة تبعاً لقصد المتكلم وذلك إذا قصد الإخبار عن عمل أو صفة ولم يقصد فيها تعريف المُخاطَب ما يجهله نحو: هو زيد معروفاً، أو الفخر، أو نحو: أنا عبدُ الله كريماً، وهو عبدُ الله شجاعاً، أو التصغير، نحو: إني عبدُ الله أكلاً كما تأكل العبيد، لأنه لا يحسن أن يخبر المتكلم مخاطبه عن خبر يعرفه، قال سيبويه: ((وإذا ذكرت شيئاً من هذه الأسماء التي هي علامة للمضمر، فإنه محال أن يظهر بعدها الاسم إذا كنت تخبر عن عمل أو صفة غير عمل، ولا تريد أن تعرفه بأنه زيد أو عمرو، وكذلك إذا لم توعده ولم تفخر أو تُصغِّر نفسك؛ لأنك في هذه الأحوال تُعرف ما ترى أنه قد جُهِل أو تنزلُ المخاطب منزلة من يجهل فخراً أو تهديداً أو وعيداً، فصار هذا كتعريفك إياه باسمه))^(٢) فالاعتماد في هذا النص على المتكلم والمُخاطَب واضح يشير إلى اهتمام سيبويه

(١) الكتب: ٧٨/٢-٧٩.

(٢) الكتب: ٨٠/٢.

بسياق الحال وعناصره في تفسير الجائز من الجمل وغير الجائز، فسياق الحال دور بارز في جعل الجملة الواحدة صحيحة مرة وخاطئة أخرى، اعتماداً على دلالة الموقف، فجملة أنا عبد الله منطلقاً، قد تحسن في موقف وتقبح في آخر قال سيبويه: ((وذلك أن رجلاً من إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمر فقال: أنا عبدُ الله منطلقاً، وهو زيدٌ منطلقاً، كان محالاً لأنه إنما أراد أن يخبرك بالانطلاق ولم يقل هو ولا أنا حتى استغنيت أنت عن التسمية، لأن هو وأنا علامتان للمضمر، وإنما يضرر إذا علم أنك قد عرفت من يعني، إلا أن رجلاً لو كان خلف حائط أو في موضع تجهله فيه فقلت: من أنت؟ فقال: أنا عبدُ الله منطلقاً في حاجتك، كان حسناً))^(١).

فسيبويه يحكم على التركيب (أنا عبدُ الله منطلقاً) بالاستحالة على الرغم من أنه من وجهة النظر النحوية صحيح، استناداً إلى ما أراده المتكلم من معنى، لأنه إنما أراد أن يخبرك عن نفسه أو عن غيره بالانطلاق فكان حقه أن يقول: أنا منطلق، ولأنك لا تضرر فتقول (أنا) أو (هو) حتى تكون معروفاً، فتستغني عن قولك عبد الله أو زيد، في حين حكم على التركيب نفسه بالحسن استناداً إلى ملايسات المسرح اللغوي المصاحبة للتركيب، لأن المتكلم ينادي رجلاً خلف حائط فهو تجهله أو يجهل مكانه فمن ثم أفاد قوله (أنا عبد الله) ثم بين حاله^(٢).

وهكذا نجد سيبويه ينظر إلى الجملة الواحدة فيحكم عليها في موقف من الاستعمال بأنها خطأ، وفي موقف آخر بأنها صواب، وهذه الجملة لو اكتفى بالنظرة الشكلية الذاتية، جملة نحوية جائزة، ولكن اللغة عنده لم تكن تتفك عن ملايسات استعمالها، ومقاييس اللغة عنده تُستمد من معطيات النظام الداخلي للبناء اللغوي،

(١) الكتاب: ٨٠/٢-٨١.

(٢) يُنظر: الدلالة والتعقيد النحوي: ٤١٢.

كما تُستمد أيضاً من معطيات السياق الاجتماعي التي تكتنف الاستعمال اللغوي،
فالتعبير واحد ولكن الذي اختلف هو السياق الملابس للكلام^(١).

١٢. استعمال أحرف النداء:

النداء في اللغة الدعاء بأيّ لفظ كان، والنداء الصوت، مثل الدعاء والرُغاء،
وقد ناداه ونادى به، أي: صاح به. والندى: بُعْدُ الصوت، ورجل ندى الصوت
بعيده، وفلان أندى صوتاً من فلان، أي: ابعد مذهباً وارفح صوتاً^(٢).

وفي الاصطلاح: هو تنبيه المدعو ليقبل عليك^(٣) أو هو تنبيه المدعو ودعاؤه
ليجيب ويمنع^(٤). وقد وصفه الكفوي (ت ١٠٩٤ هـ) بأنه: ((إحضار الغائب وتنبيهه
الحاضر، وتوجيه المعرض، وتقريغ المشغول، وتهيج الفارغ، وهو في الصناعة:
تصويتك بمن تريد إقباله عليك لتخاطبه))^(٥).

والأصل في النداء أن يكون للبعيد فضلاً عن استعماله للقريب، إذ يقول
الزركشي: ((النداء إنما يكون للبعيد حقيقةً أو حكماً، وفي قوله تعالى: ﴿وَنَادَيْنَاهُ مِنْ
جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَاهُ نَجِيبًا﴾^(٦) فإنه تعالى بيّن أنه كما ناداه ناجاه أيضاً،
والنداء مخاطبة الأبعد، والمناجاة مخاطبة الأقرب...))^(٧) وقد جاء في المفردات

(١) يُنظر: نظرية النحو العربي: ٩٢-٩٣، النحو والدلالة: ١١٦-١١٧، الدلالة والتعديد

النحوي: ٤١٢.

(٢) يُنظر: مقاييس اللغة، ابن فارس: ٩٨٤، اللسان: ٩٧/١٤ (ندي)، المصباح المنير، الفيومي:

٨٢٢/٥.

(٣) يُنظر: الأصول في النحو: ٣٢٩/١.

(٤) يُنظر: شفاء العليل، السهيلي: ٨٠١/٢.

(٥) الكليات، الكفوي: ٩٠٦.

(٦) سورة مريم: ٥٢.

(٧) البرهان: ٣٣٦/٢-٣٣٧.

قوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ يَنَادُونَ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ﴾^(١) فاستعمال النداء فيهم تنبيهاً على بعدهم عن الحق^(٢).

والنداء أسلوب خاص بالمتكلم موجّه إلى المُخاطَب، يَتِمُّ بحروف خاصة يهتف بها المتكلم لتنبيه المنادى، ويستعملها ليجذب من خلالها انتباه المنادى وإقباله عليه، وهذا ما أشار إليه سيبويه في قوله: ((إن أول الكلام أبداً النداء، إلا أن تدعه استغناءً بإقبال المُخاطَب عليك، فهو أول كل كلام لك به تعطف المكلم عليك))^(٣).

ولتحقيق هذا الغرض يستعين المتكلم بأدوات النداء التي لكل منها استعمال خاص بحق بها المتكلم نداءه وإقبال مخاطبه عليه، وقد أدرك سيبويه هذه المسألة ودرسها في ضوء سياق استعمال المتكلم لكل أداة من هذه الأدوات، فالتفريق الدلالي بين هذه الأدوات وتباين استعمالها يكون على وفق المنادى أو ما في حكمه، ودرجة قربه من المتكلم، فقد خصصت مجموعة منها لنداء القريب، وأخرى للمتوسط، وثالثة للبعيد. وما خالف هذا الاستعمال يكون لعلّة ما ويبحث له عن تفسير يوجهه، وهذا ما قرّره سيبويه إذ قال: ((هذا باب الحروف التي يُنبّأُ بها المدعو، فأما الاسم غير المندوب فَيُنَبِّأُ بخمسة أشياء بيا وأيا وهيا وأي وبالألف، نحو قولك: أحرار بن عمرو. إلا أن الأربعة غير الألف قد يستعملونها إذا أرادوا أن يمدوا أصواتهم للشيء المترخي عنهم، والإنسان المعرض عنهم الذي يرون أنه لا يقبل عليهم إلا بالاجتهاد أو النائم المستقل، وقد يستعملون هذه التي للمد في موضع الألف، ولا يستعملون الألف في هذه المواضع التي يمدون فيها. وقد يجوز لك أن تستعمل هذه الخمسة غير (وا) إذا كان صاحبك قريباً منك، مقبلاً عليك توكيداً))^(٤).

(١) سورة فصلت: من الآية ٤٤.

(٢) المفردات في غريب القرآن: ٤٨٦.

(٣) الكتاب: ٢/٢٠٨.

(٤) الكتاب: ٢/٢٢٩-٢٣٠.

وَيُضَيِّحُ فِي هَذَا النَّصِّ إِدْرَاكُ سَيَبُوءِهِ لِلْعَلَاقَةِ بَيْنَ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ، فَالْمُتَكَلِّمُ فِي هَذِهِ الْحُرُوفِ يَجِدُ لَهَا دَلَالَاتٍ مُخْتَلِفَةً عَلَى وَفْقِ اسْتِعْمَالِ الْمُتَكَلِّمِ وَتَنْبِيهِ الْمُخَاطَبِ تَخْتَلِفُ عَنْ دَلَالَةِ غَيْرِهَا مِنَ الْحُرُوفِ فَالْأَدَوَاتُ (يَا وَهْيَا وَأَيَا وَأَيُّ) لَهَا اسْتِعْمَالٌ يَخْتَلِفُ عَنْ اسْتِعْمَالِ الْهَمْزَةِ إِذْ يَنَادِي بِهَا الْبَعِيدَ الْمَعْرُضَ عَنِ الْمُتَكَلِّمِ، إِذْ يَقُولُ ابْنُ السَّرَاجِ: ((الْحُرُوفُ الَّتِي يَنَادِي بِهَا خَمْسَةٌ: يَا وَأَيَا وَهْيَا وَأَيُّ وَبِالْأَلْفِ، وَهَذِهِ يَنْبَغِي بِهَا الْمَدْعُو، إِلَّا أَنَّ أَرْبَعَةً غَيْرَ الْأَلْفِ يَسْتَعْمَلُونَهَا إِذَا أَرَادُوا أَنْ يَمْدُثُوا أَصْوَاتَهُمْ لِلشَّيْءِ الْمَتَرَاخِي عَنْهُ أَوْ لِلْإِنْسَانِ الْمَعْرُضِ أَوْ النَّائِمِ الْمُسْتَقِلِّ، وَقَدْ يَسْتَعْمَلُونَ هَذِهِ الَّتِي لِلْمَدِّ فِي مَوْضِعِ الْأَلْفِ، وَلَا يَسْتَعْمَلُونَ الْأَلْفَ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ الَّتِي يَمْدُونُ فِيهَا وَيَجُوزُ أَنْ تَسْتَعْمَلَ هَذِهِ الْخَمْسَةُ إِذَا كَانَ صَاحِبُكَ قَرِيباً مُقْبِلاً عَلَيْكَ تَوْكِيداً))^(١).

فَهَذِهِ الْحُرُوفُ الْمُنْتَهِيَةُ بِالْأَلْفِ لَهَا الْقُدْرَةُ عَلَى مَدِّ الصَّوْتِ، لِأَنَّ صَوْتَ الْأَلْفِ ذُو قُوَّةٍ إِسْمَاعٍ عَالِيَةٍ يَمْنَحُ الْمُتَكَلِّمَ الْقَابِلِيَّةَ عَلَى مَدِّ الصَّوْتِ بِهِ طَوِيلًا، وَصَوْتُ الْأَلْفِ يَنْسَبُ الْحَيَاةَ الْبَدَوِيَّةَ، لِأَنَّ الْأَشْخَاصَ فِيهَا يَكُونُونَ عَلَى مَسَافَاتٍ بَعِيدَةٍ يَحْتَاجُ الْمُتَكَلِّمُ فِيهَا إِلَى أَنْ يَمْدُ صَوْتَهُ بِهَذِهِ الْأَحْرَفِ.^(٢) وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ ابْنُ يَعِيشَ: ((الْغَرَضُ مِنْ حُرُوفِ النَّدَاءِ امْتِدَادُ الصَّوْتِ وَتَنْبِيهِ الْمَدْعُو إِذَا كَانَ الْمُنَادِي مَتَرَاخِياً عَنِ الْمُنَادِي أَوْ مَعْرُضاً عَنْهُ لَا يَقْبَلُ إِلَّا بَعْدَ اجْتِهَادٍ، أَوْ نَائِماً قَدْ اسْتَقَلَّ فِي نَوْمِهِ اسْتَعْمَلُوا فِيهِ جَمِيعَ حُرُوفِ النَّدَاءِ مَا خِلا الْهَمْزَةَ، وَهِيَ يَا وَأَيَا وَهْيَا وَأَيُّ، يَمْتَدُّ الصَّوْتُ بِهَا وَيَرْتَفِعُ، فَإِنْ كَانَ قَرِيباً نَادَوْهُ بِالْهَمْزَةِ.. لِأَنَّهَا تَفِيدُ تَنْبِيهِ الْمَدْعُو، وَلَمْ يَرِدْ مِنْهَا امْتِدَادُ الصَّوْتِ لِقَرَبِ الْمَدْعُو، وَلَا يَجُوزُ نَدَاءُ الْبَعِيدِ بِالْهَمْزَةِ لَعَدَمِ الْمَدِّ فِيهَا، وَيَجُوزُ نَدَاءُ الْقَرِيبِ بِسَائِرِ حُرُوفِ النَّدَاءِ تَوْكِيداً))^(٣).

فَيُتَضَحُّ فِيمَا يَبْدُو أَنَّ هُنَاكَ عِلَاقَةً وَثِيقَةً مَا بَيْنَ اسْتِعْمَالِ أَدَوَاتِ النَّدَاءِ وَقَصْدِ الْمُتَكَلِّمِ وَتَنْبِيهِ الْمُخَاطَبِ وَالطَّاقَةَ الصَّوْتِيَّةَ الَّتِي تَمْتَلِكُهَا كُلُّ أَدَاةٍ مَا يُكَنَّنُ مِنَ الْقَوْلِ

(١) الأصول في النحر: ١/ ٣٢٩.

(٢) يُنْظَرُ: مِرَاعَاةُ الْمُخَاطَبِ (الْبَحْثُ): ٢٠، مِرَاعَاةُ الْمُخَاطَبِ فِي النَحْرِ الْعَرَبِيِّ: ٨٥.

(٣) شرح المفصل: ٢/ ٢٩٠.

إنَّ سيبويه قد أدرك أنَّ الظاهرة اللغوية يفسرها محيط استعمالها ولا يمكن عزلها عنه مما جعل النحويين بعده يسلكون هذا الطريق.

فالتأغم ما بين نوع الأداة والحالة التي يكون عليها المُخاطَب جاء منسجماً مع الوظيفة التي يؤديها أسلوب النداء في العربية، إذ يُراد منه عطف المُخاطَب على المتكلم وجلب انتباهه إليه ليأمره أو ينهيه أو يخبره إذ يقول المبرد: ((إنما حقُّ النداء أن تعطف به المُخاطَب عليك، ثم تخبره، أو تأمره، أو تسأله، أو غير ذلك مما توقعه إليه))^(١).

وعلى الرغم من كون هذه الحروف أداة يستعين بها المتكلم لجلب انتباه مخاطبه وإقباله عليه، لكنه إذا تحققَّ له ذلك الغرض قد يستغني عن أداة النداء بالقرائن الحالية المتأتية من الموقف الخطابي، وقد أدرك ذلك سيبويه قائلاً: ((وإن شئت حذفتهن كلهن استغناء، كقولك: حار بن كعب، وذلك أنه جعله بمنزلة من هو مقبل عليه بحضرته يخاطبه))^(٢) فالقرينة الحالية هنا التي ساعدت المتكلم على حذف حرف النداء، هي قرب المُخاطَب منه وإقباله عليه وإصغائه له، فوجود القرائن التي من شأنها أن تكون بديلاً عن ذكر أداة النداء في الجملة هو المسوَّغ للاستغناء عنها، وفقدان تلك القرائن لا يسوَّغ الاستغناء في بعض المواطن حرصاً من المتكلم على عدم الإخلال بالنظام اللغوي وفقدان النص الخطابي ملامحه المرسومة له، لذلك حظر سيبويه على المتكلم ذلك الاستغناء الذي يسير خلاف الاستعمال السليم لهذه الأدوات، إذ لا يجوز حذف هذه الأدوات مع المستغاث والمندوب كونهما مناديين إذ قال سيبويه: ((وأما المستغاث به فـ(يا) لازمة له لأنه يجتهد، فكذاك المتعجب منه وذلك يا للناس ويا للماء، وإنما اجتهد لأن المستغاث عندهم متراخ أو غافل والمتعجب كذلك، والندبة يلزمها يا ووا لأنهم يحتاطون

(١) المقترض: ٢٩٨/٣، ويُنظر: اللامات للزجاجي: ١٠٩.

(٢) الكتاب: ٢٣٠/٢.

ويدعون ما قد فات وبعد عنهم، ومع ذلك أن الندبة كأنهم يترنمون فيها فمن ثم أُلزموها المد وألحقوا آخر الاسم المد مبالغة في الترتم^(١).

فسيبويه في هذا النص يراعي استعمال المتكلم لحروف النداء مع نوع المنادى والحالة التي يكون عليها التي تستدعي استعمال حرف النداء وكان يتخيل حالة المُخاطَب الغافل والمتراخي المنشغل بأعماله وشؤونه، ويتخيل كذلك حالة المتكلم الذي يرفع صوته ويمده، ويبالغ في مده ثم يصحب ذلك ترنم يتجدد به النادب، ليثير مشاعر الحزن والألم والتفجع في نفوس المخاطبين^(٢).

١٣. ما لا يُنْدَب:

أحد مدلولات الفعل (نَدَبَ) البكاء على الميت، إذ يقال: نَدَبَ الميت: أي بكى عليه وعدد محاسنه، يندبُه ندباً، وبابه (نَصَرَ) والاسم منه (النُّدْبَةُ) بالضم^(٣).
والنُّدْبَةُ - بضم النون - لغةٌ: مصدر ندب الميت إذا ناح عليه، وعند خصاله واصطلاحاً: نداء المتفجع عليه نحو: وإزيده، والمتوجع منه نحو: واطهره^(٤).

والمندوب في أصله منادى، إلا أنه يختلف عنه من حيث الغرض أو القصد، فالغرض من النداء الدعوة، والغرض من الندبة التفجع، إذ قال سيبويه: ((اعلم أن المندوب مدعو ولكنه متفجع عليه))^(٥) فالمندوب مدعو ولذلك ذكر مع

(١) الكتاب: ٢/٢٣١.

(٢) يُنظر: مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه (البحث): ٢٠٠.

(٣) يُنظر: لسان العرب: ١/٧٥٤.

(٤) يُنظر: حاشية الخضري: ٢/١٩٠.

(٥) الكتاب: ٣/٣٢١.

فصول النداء، إلا أنه على سبيل التّفجّع، فالمتكلم يدعو المندوب وإن كان يعلم أنّه لا يستجيب، وأكثر ما يقع في كلام النساء لضعف احتمالهن وقلة صبرهن.^(١)

فالنّديّة أسلوب يلجأ إليه المتكلم للتعبير عمّا يُلِمُّ به من شدّة الحزن والألم، فيجعله متفجعاً أو متوجعاً، فيبين للمخاطب بوساطة هذا الأسلوب شدّة الألم والمرارة التي لحقت به، وينقل أحاسيسه له مبيّناً له تفجّعه على من يندبّه، إذ قال المبرد: ((إنّ النّديّة عذر المتفجع، وبها يخبر المتكلم أنّه قد ناله أمر عظيم، ووقع في خطب جسيم))^(٢).

وقد التفت النّحاة إلى أن توظيف أدوات النداء في النّديّة أمر يلجأ إليه المتكلم، لما وجده من خصائص في هذه الأدوات تمكّنه من التعبير عمّا في نفسه من لوعة وشدّة غناية بالمندوب، فكان اختيار المتكلم لأسلوب النداء معيّراً به عن النّديّة نابعاً من وجود ترابط بين المعاني التي تحملها أدوات النداء، وبين ما يكمن في نفسه ويبتغي البوح به^(٣).

ويتم أسلوب النّديّة بأحد حرفي النداء (وا) أو (يا) في أوله وألف وهاء في آخره يتوسطه اسم مندوب، وهذا التركيب مناسب لطبيعة هذا الأسلوب، فهو يوفّر للمتكلم مدّاً للصوت يكون الاسم المندوب واقعاً بين صوتين مديدين^(٤).

لذلك قال سيبويه: ((فإن شئت ألحقت في آخر الاسم الألف، لأنّ النّديّة كأنهم يترنّمون فيها))^(٥) فهذا يتوافق مع طبيعة النّديّة اللاحقة للنّادب، وما يلزمها من تصوير للدلالة على ما عند النّادب من حزن وتّفجّع وذلك يلزمه مد الصوت بالألف إظهاراً لشدّة التّفجّع وإخباراً بأنّ المدعو في غاية البعد.^(٦) فكل ذلك يظهر لنا ما بين

(١) يُنظر: شرح المفصل: ٢٨٧/٢.

(٢) المقنّب: ٢٦٨/٤.

(٣) يُنظر: مراعاة المخاطب في النحو العربي: ٢٤٥.

(٤) يُنظر: أسرار العربية: ١٣٥.

(٥) الكتاب: ٢٢٠/٢.

(٦) يُنظر: العلل النحوية في كتاب سيبويه: ٢٢٠.

بين هذا الأسلوب ومحيط استعماله من ارتباط شديد إلى الحد الذي لا يمكن فيه التفسير في حال عزل هذا الأسلوب عن سياق حاله، لأنه يَتِمُّ بين متكلم ومخاطب وهو راجع إلى المتكلم يلجأ فيه إلى كل ما يساعده في التعبير عما في داخله، لذلك كان على المتكلم التزاماً أن يبتعد عن كل ما يسبب الإبهام واللبس ويكون في غاية التبيين ((وكان التبيين في الندبة عذر للتفجع))^(١) فلذلك لا يجوز ندبة النكرة أو المبهم فلا يقال: وارجله ويا رجله قال سيويه: ((زعم — الخليل رحمه الله — ويونس انه قبيح وانه لا يقال))^(٢) فكان على المتكلم أن يسلك أيسر السبل التي تكفل له العذر في تفجعه وحزنه من السامعين، وانطلاقاً من منهج الخليل وتلميذه في التحليل اللغوي لظواهر النحو المختلفة في ربط الظاهرة بمحيطها وتحديد عناصرها الكلامية نجد الخليل يفسر ذلك في ضوء سياق الحال معتمداً على المتكلم إذ قال سيويه: ((وقال الخليل — رحمه الله — إنما قُبِحَ لأنك أبهت. ألا ترى انك لو قلت: واهذاه كان قبيحاً، لأنك إذا نديتَ فإنما ينبغي لك أن تفجع بأعرف الأسماء، وإن تَخَصَّ ولا تبهم؛ لأن الندبة على البيان... وإنما كرهوا ذلك انه تفاحش عندهم أن يحتلطوا وإن يتفجعوا على غير معروف، فكذلك تفاحش عندهم في المبهم لإبهامه؛ لأنك إذا نديتَ تخبر انك قد وقعت في عظيم، وأصابتك جسيم من الأمر، فلا ينبغي لك أن تبهم))^(٣).

يتضح من خلال هذا النص أن الأمر يقع على عاتق المتكلم في الندبة، فلمَّا كانت غاية المتكلم في هذا الأسلوب وصول رسالة حزنه وألمه إلى السامعين بوضوح لتكون سبباً في عذر تفجعه وقد يشاركه من سمعه في ذلك، كان على الناذب أن يتفجع بأعرف أسماء المندوب ولا ينكر ولا يبهم فلا يفهمه سامعه، إذ

(١) الكتاب: ٢/٢٢٨.

(٢) الكتاب: ٢/٢٢٧.

(٣) الكتاب: ٢/٢٢٧.

يقول المبرد: ((واعلم انك لا تتدب نكرة ولا مبهماً ولا نعتاً... لان الندبة عذر للتعج، وبها يخبر المتكلم انه قد ناله أمر عظيم ووقع في خطب جسيم))^(١).

وقد تناول هذه المسألة الانباري بحوار طريف سالكاً منهج الخليل وسيبويه في تفسير الظاهرة سياقياً إذ قال: ((فإن قيل قَلِمَ وجب ألا يندب إلا بأعرف أسمائه وأشهرها؟ قيل ليكون ذلك عذراً للنادب عند السامعين لأنهم إذا عذروه شاركوه في التعج، فإذا شاركوه في التعج هانت عليه المصيبة))^(٢).

وقد اتخذ البصريون ما أثبتته الخليل وتلميذه منهجاً، فكان مذهبه عدم جواز ندبة النكرة والمبهم على الرغم من مخالفة الكوفيين ليأهم في ذلك لان مذهبه جواز ندبة النكرة والمبهم، لان النكرة تقرب من المعرفة بالإشارة^(٣).

١٤. الاختصاص:

الاختصاص لغة هو ((مصدر اختصصته بكذا قصرته عليه، واصطلاحاً: قصر حكم اسند لضمير على اسم ظاهر معرفة يذكر بعده معمول لأخص محذوفاً وجوباً))^(٤) والنحاة يخصصون هذا المصطلح بما يقع بعد ضمير المتكلم، أو المتكلم المشارك معه غيره من اسم ظاهر معرفة موضحاً لذلك الضمير ومبيناً له نحو: نحن المسلمين نفي بالعهود^(٥). والاختصاص في أصله كالنداء ويشترك معه في الهياة والمعنى ويختلف عنه في القصد والغرض، إذ يقول ابن مالك:

(١) المقنن: ٢٦٨/٤.

(٢) أسرار العربية: ١٣٥، ويُنظر: الأصول في النحو، ابن المراج: ٣٥٨/١، شرح المفصل:

٢٨٧/٢، الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب: ٢٨٦/١، شرح جمل الزجاجي لابن

عصفور: ٧٦/٢، شرح الكافية للرضي: ٣٨٥/٢.

(٣) يُنظر: الأنصاف: ٣٦٢/١-٣٦٣.

(٤) حاشية الخضري: ٢٠٢/٢.

(٥) يُنظر: معاني النحو: ١٠١/٢.

فالاختصاص يشترك مع النداء في المعنى، إذ لمَّا كان كل منادى مختصاً تختصه فتناديه من بين من بحضرتك. لأمرك ونهيك أو خبرك، ومعنى اختصاصك إيَّاه أن نقصده وتختصه بذلك دون غيره، وقد أجرت العرب أشياء اختصاصها على طريقة النداء لاشتراكهما في الاختصاص، فاستعير لفظ أحدهما للآخر من حيث شاركة في الاختصاص^(٢).

وهذا الأسلوب يعتمد إليه المتكلم والغرض منه البيان والتوضيح للمخاطب، لا النداء ويتم باسم معرفة يُساق توضيحاً وبياناً لضمير سابق له لذلك لا تجوز في هذا الباب النكرة والمبهم، إذ قال سيبويه: ((ولا يجوز أن تذكر إلا اسماً معروفاً لأن الأسماء إنما تذكرها تأكيداً وتوضيحاً هنا للضمير وتذكيراً وإذا أبهمت فقد جئت بما هو أشكل من المضمير))^(٣) إذ إنَّ الغرض الأساسي من الاختصاص توضيح الضمير المتقدم وتبيينه فلا يصح أن تأتي بما فيه الغموض والإبهام فيصير أشكل من الضمير.

وحكم الاسم المختص النصب كقولنا: إنا معشر العرب أقرى الناس للضيف، إذ يقول سيبويه: ((هذا باب من الاختصاص يجري على ما جرى عليه النداء فيجيء لفظه على موضع النداء نصباً... وذلك قولك: إنا معشر العرب نفعل كذا وكذا، كأنه قال: أعني، ولكنه فعل لا يظهر ولا يستعمل كما لم يكن ذلك في النداء؛ لأنهم اكتفوا بعلم المخاطب وأنهم لا يريدون أن يحملوا الكلام على أوله ولكن ما بعده محمول على أوله))^(٤).

(١) يُنظر: شرح ابن عقيل: ٢٩٧/٢.

(٢) يُنظر: شرح المفصل: ٢٩٥/٢.

(٣) الكتاب: ٢٣٦/٢.

(٤) الكتاب: ٢٣٣/٢.

فهذا منهج سيبويه يربط الظواهر النحوية بعناصر العملية الكلامية فيفسر ما يطرأ على تراكيب الكلام وعلامات الإعراب في ضوء مستعملي اللغة ومقاصدهم، لأن غاية سيبويه الوصول إلى المعنى الحقيقي، فلما كان قصد المتكلم في هذا الأسلوب هو الاختصاص بهذا الاسم المعرفة لتبيين ما قبله لا الإخبار به عما قبله جاء هذا الاسم منصوباً لأنه لو رفع لتغيز القصد إلى الإخبار، وفي حقيقة الأمر أنه ليس هناك فعل مضمر ولا يظهر، ينتصب به الاسم، لكن سيبويه شبه النصب هاهنا كأنه بفعل إلا أن المتكلم قد اكتفى بعلم المخاطب ما يعني من معنى الاختصاص لا أنه اكتفى بعلم المخاطب فاضمر الفعل.

١٥. عدم جواز اختصاص المبهم والنكرة:

الاختصاص أسلوب متعلق بالمتكلم أيضاً يجري على طريقة النداء فيشابهه في الهيئة ويفارقه في المعنى والغرض، يعتمد إليه المتكلم لغرض الإيضاح والتبيين والابتعاد عن الإبهام فليس الغرض منه نداء المخاطب، أو طلب إقباله، بل يريد المتكلم أن يخص شيئاً من بين سائر أمته، أما في النداء فالاختصاص يقع على واحد من جماعة ليعطف أو يقبل عند توهم الغفلة.^(١)

وقد بين ذلك سيبويه إذ قال: ((وذلك قولك أما أنا فأفعل كذا وكذا أيها الرجل ونفعل نحن كذا وكذا أيها القوم وعلى المضارب الوضيعة أيها البائع واللم غفر لنا أيتها العصابة، وأردت أن تختص ولا تبهم حين قلت: أيتها العصابة وأيها الرجل أراد أن يؤكد لأنه قد اختص حين قال: أنا، ولكنه أكد كما تقول للذي هو مقبل عليه بوجهه مستمع منصت لك: كذا كان الأمر يا أبا فلان، توكيدا ولا تدخل (يا) ها هنا لأنك لست تتبه غيرك))^(٢).

(١) يُنظر: شرح المفصل: ٢/٢٩٧، ٢٩٥.

(٢) الكتاب: ٢/٢٣٢.

فغرض المتكلم في الاختصاص واضح من خلال نص سيبويه وهو التبيين والإيضاح بعد أن يختص، فعندما يسوق المتكلم ضميراً فإنه يختص ثم يأتي بعده بما يزيل عنه الإبهام والالتباس فيتبعه بما هو أوضح منه وهو الاسم الظاهر المعروف بالألف واللام وهذا يشبه إثبات حرف النداء في حال الإقبال وعدم الغفلة لغرض التوكيد كما بين سيبويه، فالغرض من الاختصاص هو التخصيص وإزالة الإبهام من نفس المخاطب بضمير يسوقه المتكلم في الكلام وتقريبه من ذهن المخاطب بوساطة ما هو اعرف منه.^(١)

فلما كان قصد المتكلم تحقيق الإيضاح فراراً من الإبهام لذلك كان من شرط الاختصاص عدم وقوع المبهمة والنكرة فيه بعد المضمرة، وقد درس ذلك سيبويه في ضوء قصد المتكلم وتوجيهه له كي لا يأتي بما فيه إيهام على مخاطبه، إذ قال: ((واعلم أنه لا يجوز لك أن تبهم في هذا الباب فتقول إني هذا أفعل كذا وكذا ولكن تقول إني زيدا أفعل ولا يجوز أن تذكر إلا اسماً معروفاً لأن الأسماء إنما تذكرها توكيداً وتوضيحاً هنا للمضمرة وتذكيراً وإذا أبهمت فقد جئت بما هو أشكل من المضمرة ولو جاز هذا لجازت النكرة فقلت: إنا قوماً، فليس هذا من مواضع النكرة والمبهمة ولكن هذا موضع بيان كما كانت الندبة موضع بيان))^(٢).

فهذا النص يؤكد أن التفكير النحوي عند سيبويه يقوم على أن اللغة أداة لإيصال الأفكار بأيسر السبل وغرض النحو الوصول إلى غاية الإفهام والإيضاح لأن النحو في نظر سيبويه إنما وضع لتسهيل العملية الخطابية بين المتكلم والمخاطب فالتذكير والإبهام، على المتكلم الابتعاد عنه في مواضع البيان كالاختصاص الذي شبهه سيبويه بالندبة لأن الغرض منها أيضاً البيان، فكما لا يجوز أن يندب المبهمة والنكرة كذلك لا يجوز اختصاصهما هنا، إذ إن الإبهام والبيان دائماً في تكرير سيبويه يتعاقبان في الكلام. وهذا ما جعل النحويين يؤمنون

(١) يُنظر: المقتضب: ٢٩٨/٣-٢٩٩.

(٢) الكتاب: ٢٣٦/٢.

بأن النظر إلى مفردات اللغة معزولة عن واقعها اللغوي والسياق الذي ترد فيه لا يعطي فكرة واضحة عن الأسس التي اعتمدت في الخطاب اللغوي ولا يسمح باستنباط قواعد دقيقة لذا برز في تحليلهم عنايتهم بهذه الظروف واستطاعوا عرض الحال الذي يرافق التراكيب اللغوية وعناصره كالمتكلم والمخاطب.^(١)

(١) يُنظر: مراعاة المخاطب في النحو العربي: ٢٤٨.

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أُكَلِّمُ اللهَ العزوفيس

إِفْضِلْهُ إِلَيَّ

سياق الحال في المجزورات
وموضوعات أخر

رَفَعُ
عَبْدُ الرَّحْمَنِ النَّجْدِيُّ
أَسْكَنْهُ اللَّهُ الدُّرُودَ
الْقِصَّةُ الْإِسْلَامِيَّةُ
سياق الحال في المجرورات وموضوعات أخر

١. حذف المضاف:

قد يستغني المتكلم عن ذكر بعض أجزاء الكلام، إذ تميل العربية إلى الإيجاز والاختصار، فيعتمد المتكلم إلى الاقتصاد في القول حين يجد أن الكلام وافٍ محقق الفائدة المرجوة، من ذلك حذف المضاف، ويتم بطريقتين في العربية: إحداهما أن يُحذف ويبقى المضاف إليه دالاً عليه قائماً مقامه في إعرابه، نحو قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ (يوسف: من الآية ٨٢) إنما المراد أهل القرية، لكن اختصر، فعمل الفعل في القرية كما كان عاملاً في الأهل ^(١). ونحو قوله تعالى: ﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعُجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾ (البقرة: من الآية ٩٣) أي: حُبَّ الْعُجْلِ، وكقوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ (الفجر: من الآية ٢٢) أي أمرُ رَبِّكَ، فحذف المضاف وهو حب وأمر، وأقيم المضاف إليه مقامه في الإعراب، لدلالته عليه ^(٢). ولأنَّ إسناد الفعل هنا إلى الفاعل لا يستقيم في المعنى فيُقدَّر للمضاف لذلك.

والطريقة الأخرى حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على جرّه بشرط أن يعطف المضاف المحذوف على مضاف مماثل له، ليكون قرينة دالةً مسوّغةً لحذفه وإبقاء المضاف إليه على جرّه، كقول أبي دؤاد ^(٣):

أَكُلُ أَمْرِي تَخَسِبِينَ أَمْرًا وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا

والتقدير: وكل نارٍ، فحذف كل وبقي المضاف إليه مجروراً ^(٤).

(١) يُنظر: الكتاب: ٢١٢/١.

(٢) يُنظر: شرح المفصل: ٥٥٨/٣، ٥٦٣، شرح ابن عقيل: ٧٨/٣، ٧٩.

(٣) يُنظر: ٣٥٣، خزائن الأدب: ٥٩٢.

(٤) يُنظر: شرح ابن عقيل: ٧٩/٣.

ونجد سيبويه يُفسّر هذه الظاهرة في ضوء سياق الحال، جاعلاً المُخاطَبَ أهم مسوغ لحذف المضاف، إذ إنَّ المتكلّم إذا اطمأنَّ بأمن اللبس على المُخاطَب أوجز واختصر، يقول سيبويه في تفسير الحذف في البيت السابق: ((فاستغنيت عن تنثية (كل) لذكرك إيّاه في أول الكلام، ولقلّة التباسه على المُخاطَب))^(١).

ونلاحظ في قول سيبويه تضافر السياقين اللغوي والحالي في تفسير هذه الظاهرة، فالسياق اللغوي المتمثل بتقدّم ذكر (كل) في أول البيت، فكان قرينة دالة للمخاطب تؤمن اللبس، فإدراك المتكلّم بأنّ المخاطب متواصل معه في فهم الفكرة والإحاطة بتفاصيلها أصبح مسوغاً لهذا الحذف، فالمخاطب يستعين بهذه القرائن ولا يكلف نفسه عناء التخمين لفهم المعنى. إذ يقول ابن يعيش: ((أعلم أنّ المضاف قد حُذِفَ كثيراً من الكلام وهو سائغ في سعة الكلام وحال الاختيار إذ لم يشكل، وإنّما سوّغ ذلك الثقة بعلم المُخاطَب، إذ الغرض من اللفظ الدلالة على المعنى، فإذا حصل المعنى بقرينة حال أو لفظ آخر استغني عن اللفظ الموضوع بإزائه اختصاراً))^(٢).

فهدف المتكلّم في حذف المضاف هو الاختصار لعدم اللبس على المُخاطَب إذ قال سيبويه في موضع آخر: ((ومِمّا جاء على اتّساع الكلام والاختصار قوله تعالى جده: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾^(٣) إنّما يريد أهل القرية فاختصرَ وعملَ الفعلُ في القرية كما كان عاملاً في الأهل لو كان ها هنا، ومثله: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾^(٤) وإنّما المعنى بل مكرّم في الليل والنهار، وقيل عزّ

(١) الكتاب: ٦٦/١.

(٢) شرح المفصل: ٥٥٨/٣.

(٣) سورة يوسف: من الآية ٨٢.

(٤) سورة سبأ: من الآية ٣٣.

وَجَلَّ: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾^(١) وَإِنَّمَا هُوَ وَلَكِنَّ الْبِرَّ بَرٌّ مِنْ آمَنَ بِالله واليوم... ولكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطب بالمعنى))^(٢).

٢. امتناع نعت المعرفة بـ(ال) بالمبهم:

هناك علاقة وثيقة بين التعريف والنعت عند سيبويه، فبعض الأشياء يتمتع أن ينعت وبعضها يتمتع أن ينعت بها، إذ يكون ذلك على وفق مرتبتها في التعريف ولذلك كانت المعارف عند سيبويه خمسة أشياء مرتبة تبعاً لدرجتها في التعريف^(٣). وقد جعل النعت مرتبطاً بالتعريف ووضع قاعدة عاملة لذلك وهي النعت لا يكون اخصاً من المنعوت وإنما يجب أن ينعت الشيء بما دونه في التعريف^(٤).

والمعروف بالألف واللام عند سيبويه: ((إنما صار معرفة لأنك أردت بالألف واللام الشيء بعينه دون سائر أمته لأنك إذا قلت: مررت برجل فإنك إنما زعمت أنك إنما مررت بواحد ممن يقع عليه هذا الاسم لا تريد رجلاً بعينه يعرفه المخاطب وإذا أدخلت الألف واللام فإنما تُكْرَرُ رجلاً قد عرفه))^(٥) أما الأسماء المبهمة نحو هذا وهذه وهذان وهاتان وغيرها، إنما صارت معرفة لأنها صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمته^(٦).

فالأمر الأساس في تعريف هذين الشئيين التعيين والتخصيص، فالألف واللام تعين الشيء دون غيره وتميزه، والمبهم يعين الأشياء بالإشارة فتتميز عن غيرها، لأنهما غير متساويين في درجة التعريف. لذلك إن ما فيه الألف واللام لا ينعت

(١) سورة البقرة: من الآية ٧٧.

(٢) الكتاب: ٢١٢/١.

(٣) يُنظر: الكتاب: ٦-٥/٢.

(٤) يُنظر: الكتاب: ٦/٢.

(٥) الكتاب: ٥/٢.

(٦) يُنظر: الكتاب: ٥/٢.

بالمبهم، لان درجة التعريف في المبهم أعلى ممّا فيه الألف واللام، وعلى وفق ذلك نجد سيبويه يعرض هذه المسألة بين المتكلم والمُخاطَب ليبين علة امتناع نعت المعرف بالألف واللام بالمبهم بقوله: ((وإنما منع (هذا) أن يكون صفة للطويل والرجل أن المخبر أراد أن يقرب به شيئاً ويشير إليه لتعرفه بقلبك وبعينك دون سائر الأشياء، وإذا قال الطويل فإنما يريد أن يعرفك شيئاً بقلبك ولا يريد أن يعرفك بعينك فلذلك صار (هذا) ينعت بالطويل ولا ينعت الطويل بـ(هذا) لأنه صار أخص من الطويل حين أراد أن يعرفه شيئاً بمعرفة العين ومعرفة القلب، وإذا قال الطويل فإنما عرفه شيئاً بقلبه دون عينه فصار ما اجتمع فيه شيان أخص))^(١).

فيكون ذلك انطلاقاً من القاعدة التي وضعها سيبويه التي تحكم النعت والمنعوت بكون المنعوت أخص من النعت، إذ هما جزءان مترابطان يكمل أحدهما الآخر. والنعت يتم المنعوت ويوضحه لدى السامع فكان أساس ذلك منسجماً مع مقدار الإفهام الذي يتحقق من التراكيب اللغوية للمخاطب وتسلسلها مرتبة على وفق هذه الغاية، إذ يذكر المتكلم الأسماء للمخاطب، فإذا اتّضحت لديه اكتفى بذكرها دون الوصف، وإن لم تكن كذلك أتى بما يوضحها ويبينها، فالمحدّد الأساس في امتناع النعت في هذه المسألة التواصل بين المتكلم والمُخاطَب^(٢).

فالاسم المبهم عندما يذكره المتكلم يكون قد عرّف مخاطبه الشيء بعينه وبقلبه أما الألف واللام فتعرّف الشيء بالقلب فقط، فلذلك كان ما يعرف بشيئين أخص ممّا يعرف بشيء واحد، قال الرضي: ((وإنما كان اسم الإشارة أخصّ وأعرف من المعرف باللام، لان المُخاطَب يعرف مدلول اسم الإشارة بالعين والقلب معاً، ومدلول ذي اللام يعرف بالقلب دون العين، فما اجتمع فيه معرفة بالقلب والعين أخص مما يعرف بأحدهما))^(٣) وهذا الأمر متأتّ ممّا قرّره سيبويه أنّ حق النعت

(١) الكتاب: ٧/٢.

(٢) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢٣٤٠-٣٤١.

(٣) شرح الكافية للرضي: ٣٣٣/٢.

أن يكون تعريفه انقاص تعريفاً من المنعوت، ولا يجوز أن ينعت الاسم بالأنقص، لأن المتكلم إذا كان قصده تعريف مخاطبه وجب أن يذكر له اخص الأسماء التي يعرفها المخاطب في الشخص حتى يستغني بها عن التطويل بالنعت وإذا ذكر أخصها لم يخلُ المخاطب من أن يعرفه أو لا يعرفه فإن عرفه لم يحتج إلى زيادة بيان وإن أشكل عليه بين بأخص صفة فيه حتى يعرفه المخاطب^(١).

ولعل سببويه في تحليله هذه المسألة قد سبق ما توصل إليه اللسانيون المحدثون من القواعد التداولية في علم الخطاب بما يسمى بالاشاريات التي منها أسماء الإشارة وأداة التعريف الألف واللام وهي من العلامات اللغوية التي لا يتحدّد مرجعها إلا في سياق الخطاب؛ لأنها خالية من أي معنى في ذاتها، لذلك أطلق عليها المبهمات^(٢). إلا أنها عامل مهم في تكوين بنية الخطاب، فلها دور مهم في الإحالة إلى المعلومات^(٣). فالاشاريات ((هي تلك الأشكال الاحالية التي ترتبط بسياق المتكلم مع التفريق الأساس بين التعبيرات الاشارية القريبة من المتكلم مقابل التعبيرات الاشارية البعيدة عنه))^(٤).

ويمكن أن نفهم من كلام سببويه أن الاقتصاد اللغوي مؤثر في صياغة المعاني في السياقات الجمالية إذ تنتفي الحاجة إلى ذكر المزيد من المعاني الموضحة إذا اكتملت الصورة في ذهن المخاطب حينما يذكر له نعتاً مخصصاً جامعاً، يحقق المراد ويؤدي وظيفة إعلام المخاطب، وهذا الكلام ينم عن أن فكرة مراعاة مقتضى الحال في الدرس البلاغي قد كان لسببويه فضل السبق فيها في بناء الأحكام النحوية

(١) يُنظر: العال في النحو: ٢٣٥.

(٢) يُنظر: التداولية، البعد الثالث في سيميوطيقا مورييس، عيد بليغ، مجلة فصول ٦٦٤ سنة

٢٠٠٥، ص ٤١.

(٣) يُنظر: المقاربة التداولية، فرانسواز ارمينكو: ٤١.

(٤) استراتيجيات الخطاب، عبد الهادي الشيري: ٨١.

فقد انسجمت مع الواقع اللغوي وبيئت أن المتكلم يطلق ألفاظاً على قدر الحاجة
المقتضية إليها ويسلسلها مرتبة على وفق ذلك^(١).

٣. النعت الجامد (كل):

الأصل في النعت أن يكون مشتقاً نحو: مررت برجلٍ ضاحكٍ، ومررت
برجلٍ طويلٍ، وقد ينعت بالجامد كالمنسوب، نحو: مررت برجلٍ بصري،
والموصول نحو: مررت بالشخص الذي فاز، ومن ذلك النعت بـ(كل) و(جد)
و(حق) مضافة إلى مثل متبوعها لفظاً، ومعنى نحو: مررت برجل كل الرجل، وجد
الرجل^(٢). وهنا تخرج الصفة عن دلالتها الأصلية وهي التخصيص والتوضيح إلى
غرض آخر، عندما يطمئن المتكلم إلى أن المُخاطَب على علم بالشخص الذي
يتحدث عنه، يأتي بصفة يكون القصد فيها تعظيم المذكور أمام المُخاطَب. وقد أدرك
سيبويه ذلك في بعض التراكيب اللغوية التي لا يفهم معناها إلا في مواقفها
وملايساتها التي تولد فيها إذ إن التراكيب لا يمكن أن تفسر في بنيتها السطحية لذا
يلجأ سيبويه إلى البنية العميقة، ومن ذلك تحليله لجملة النعت الجامد بـ(كل) في
نحو: مررت برجلٍ كلِّ الرجل، فإنه قال: ((ومن الصفة أنت الرجل كلُّ الرجل
ومررت بالرجل كلِّ الرجل، فإن قلت: هذا عبدُ الله كلُّ الرجل أو هذا أخوك كلُّ
الرجل فليس في الحسن كالألف واللام، لأنك إنما أردت بهذا الكلام هذا الرجل
البالغ في الكمال. ولم ترد أن تجعل كل الرجل شيئاً تعرف به ما قبله وتبينه
للمخاطب كقولك: هذا زيد، فإذا خفت أن يكون لم يعرف قلت: الطويل، ولكنك بنيت
هذا الكلام على شيء قد أثبت معرفته ثم أخبرت أنه مستكمل للخصال))^(٣).

(١) يُنظر: مراعاة المخاطب في النحو العربي: ١٥٤.

(٢) يُنظر: شرح المفصل: ٦٠٢/٢، شرح الكافية للرضي: ٣١٤-٣١٥، معاني النحو:

١٦٠-١٥٩/٣.

(٣) الكتاب: ١٢/٢.

فسيبويه هنا يعتمد على ما يجري بين المتكلم والمُخاطَب لتحليل هذا النوع من جمل النعت فينفذ إلى بنيتها العميقة محدداً طرفي الخطاب ليقف على معانيها المرادة، فالمتكلم قد يذكر اسماً ويطمئن إلى معرفته من مخاطبه لكنه يسوق له صفة ليشير إلى أنه وصل بهذه الصفة نحو درجات الكمال والرقى، فالغاية من ذلك المبالغة في مدح الموصوف وتعظيمه.

فمعرفة المُخاطَب أعطت النعت دلالة جديدة غير الوصف، هي التعبير عن معنى المبالغة في الوصف، لأن المتكلم يعلم أنه رجل ولن يفيدته قوله: أنت الرجل معنى أو فائدة ما لم يكن يعرفها، لذا يأتي الوصف للمبالغة في تلك الصفة وهي الرجولة^(١).

فكلام سيبويه في هذا النص يشير إلى أنه تجاوز حدود المادة اللغوية وتتبع بعمق ما يكتنفها من ظروف خارجية في موقف المتكلم وحال المُخاطَب والمتغيرات الخارجية التي يجري فيها المقال، وهذا ما يجب أن يقع في ضمن اهتمام الدرس النحوي.

٤. كون الإضمار معرفة ولا يقع موصوفاً:

نتيجة للعلاقة القائمة بين النعت والتعريف امتنع وصف بعض المعارف وجاز وصف بعضها الآخر، أو امتنع الوصف بها وجاز ببعضها الآخر، إلا الضمائر فإنها حرمت الأمرين فلا تتعت ولا ينعت بها^(٢). والمضمر أحد المعارف الخمسة عند سيبويه، وربما يفوقها في درجة تعريفه؛ لذلك عُدَّ اعرف المعارف^(٣).

(١) يُنظر: مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه (البحث): ٢٣.

(٢) يُنظر: الكتاب: ١١/٢، شرح الكافية للرضي: ٣٣١/٢.

(٣) في هذه المسألة خلاف بين النحويين، فقد نُسب إلى سيبويه أن المضمر اعرف المعارف وأخصها، وذهب الكوفيون والسيرافي إلى أن العلم اعرفها، وعد ابن السراج المبهم اعرفها.

يُنظر: الكتاب: ٥-٧، شرح المفصل: ٦١٦/٣، شرح الكافية للرضي: ٣٣٣/٢.

وقد علل سيبويه كون الإضمار معرفة مستعيناً بما يجري بين المتكلم والمُخاطَب في العملية الخطابية فقال: ((وإنما صار الإضمار معرفة؛ لأنك إنما تضرر اسماً بعد ما تعلم أن من يُحدَّث قد عرف من تعني، وإنك تريد شيئاً يعلمه))^(١). فالضمائر إنما اكتسبت تعريفها من طرفي الكلام، ولولا ذلك لكانت نكرات مبهمة لا يفهم المراد منها، وهذا يعني أن المضمرات لا يتم فهمها إلا بمقاماتها وعناصر تلك المقامات، ولذلك لا يُكتفى بالدلالة بها من دون قرينة دالة على ذلك ((فتقدم اسم الغائب قرينة، وحضور المتكلم والمُخاطَب قرينة، والذي عرف الضمير غاية التعريف هو حضورهما والمُشاهدة لهما وتقدم ذكر الغائب هو الذي يصير بمنزلة الحاضر المشاهد في الحكم))^(٢) فالمتكلم والمُخاطَب هما من يكسب للضمائر تعريفها، إذ إن المُخاطَب يُدرك معناه ويفهمه ويعلم الاسم الذي يعود عليه فلا يكون به حاجة إلى إعادة ذلك الاسم وبدلاً من أن ينكر الاسم يُكتفى للمتكلم عن هذا الاسم بالضمير، وعند ذكر الضمير يفهم المُخاطَب الاسم الذي استغنى عنه قال السبيلي (ت ٥٨١هـ): ((...إذا تقدم في الكلام اسم ظاهر ثم أعيد نكره، أو ما إليه المتكلم بأدنى لفظ، ولم يحتج إلى إعادة اسمه لتقدم نكره. فإذا أضمره في نفسه - أي أخفاه - ودل المُخاطَب عليه بلفظة مصطلح عليها، سميت تلك اللفظة اسماً مضمراً، لأنها عبارة عن الاسم الذي أضمره استغناءً عن لفظه الظاهر))^(٣) ولعل ذلك يدل على أن سيبويه لا ينفك عن تفسير ظواهر اللغة وأحكامها وبيان عللها في سياقاتها الحالية وظروفها المقالية، مما يدل أيضاً على أنه كان يتعامل مع لغة حية يشافه متكلميها ويقف عند استعمالهم لياها.

وعلو درجة الضمير في التعريف المكتسب من طرفي الكلام - المتكلم والمُخاطَب - أغناه عن النعت ونحوه عن الموصوفية، فاكسب ميزة لم يرق إليها

(١) الكتاب: ٦/٢.

(٢) شرح للمع، ابن برهان: ٣٠٣/١.

(٣) نتائج الفكر في النحو: ١٧٠.

أي من المعارف الأخرى وهي خروجه من محيط الإتياع والمتبوعية، وقد أوضح سيبويه هذه المسألة وفسرها بقوله: ((اعلم أن المضمّر لا يكون موصوفاً، من قبل أنك إنما تضمّر حين ترى أن المُحدّث قد عرف من تعني))^(١).

ويمكن أن نفهم من ذلك أن الصفة لما كانت تساق توضيحاً أو تخصيصاً للاسم وزيادة في بيانه استغنى عنها الضمير بقرائنه الحالية الدالة عليه والموضحة له كونه معهوداً بين المتكلم والمُخاطَب، فهو لا ينكر في الكلام إلا وقد سبق نكر الاسم الذي يعود عليه فلذلك لا يلتبس هذا المضمّر بغيره فقد قال ابن يعيش: ((فأما المضمّرات فلا تُوصف وذلك لوضوح معناها ومعرفة المخاطب بالمقصود بها إذ كنت لا تضمّر الاسم إلا وقد عرف المُخاطَب إلى من يعود ومن تعني، فاستغنى لذلك الوصف))^(٢) وقال الرضي: ((اعلم أن المضمّر لا يُوصف... لأن المتكلم والمُخاطَب منه اعرف المعارف، والأصل في وصف المعارف أن يكون للتوضيح، وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل...))^(٣).

٥. قطع النعت على المدح والتعظيم:

قد يسوق المتكلم النعت ولا يقصد به توضيحاً أو تخصيصاً وإنما يكون لغرض آخر يؤديه، وهو المدح والتعظيم أو الذم، فلا يريد به إزالة اشتراك، ولا تخصيص نكرة بل لمجرد الثناء والمدح أو ضدهما من ذم وتحقير، وتعريف المُخاطَب من أمر الموصوف ما لم يكن يعرفه، وذلك نحو: جاعني زيد العاقل الكريم الفاضل، يريد بذلك تنويه الموصوف والثناء عليه بما فيه من الخصال

(١) الكتّاب: ١١/٢.

(٢) شرح المفصل: ٦١٧/٣.

(٣) شرح الكافية للرضي: ٣٣١/٢.

الحميدة، أو يقول في الذم: رأيت زيدا الجاهل الخبيث، قاصداً نمه لا فصله من شريك له في اسمه ليس متصفاً بهذه الأوصاف^(١).

وفي هذا الأمر ينبغي إتباع الصفة موصوفها في الإعراب، فيكون الفارق بينه وبين النعت المساق لغرضه الأصلي، المخالفة الإعرابية بين النعت والمنعوت، ويسمى ذلك (القطع) وذلك بأن يكون المنعوت مرفوعاً ونعته منصوباً، وقد يكون المنعوت منصوباً ونعته مرفوعاً، وقد يكون المنعوت مجروراً فيقع نعته مرفوعاً، أو منصوباً^(٢). وبهذا يُحقّق النعت غرض المدح والتعظيم أو الذم والشم فيكون فسي ذلك على ثلاثة أوجه إعرابية^(٣):

الوجه الأول: الصفة وإتباع الثاني الأول، والقصد فيه المدح والثناء كنحو ما يذكر من صفات الله تعالى على جهة المدح والثناء. الوجه الثاني: النصب بإضمار فعل يُقدر بـ (أذكر) أو (أعني). الوجه الثالث: الرفع على الاستئناف بإضمار الابتداء.

وبذلك تحصل مخالفة إعرابية بين الصفة وموصوفها فلا تجري عليه عن طريق القطع، وقد كان لسيبويه سبق في تبين هذه المسألة وكشف غوامضها وتحليل شواهدا باسترجاع عنصري الخطاب والعلاقة التي تربطهما آخذاً في حسابانه العادات الاجتماعية التي تولد في أجواتها هذه النصوص اللغوية مسئلتها ذلك من شيخه الخليل إذ قال: ((هذا باب ما ينتصب على التعظيم والمدح، وإن شئت جعلته صفة فجرى على الأول وإن شئت قطعت فابتدأته، وذلك قولك: الحمد لله الحميد هو والحمد لله أهل الحمد والملك لله أهل الملك، ولو ابتدأته فرفعت كان حسناً... وزعم الخليل أن نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدث الناس ولا من تخاطب بأمر جهلوه ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمت فجعله ثناءً وتعظيماً

(١) يُنظر: شرح المفصل: ٦٠١/٣.

(٢) يُنظر: معاني النحو: ١٦٥/٣.

(٣) يُنظر: الكتاب: ٦٢/٢، شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣٩٥/٢.

ونصبه على الفعل كأنه قال أنكر أهل ذلك وأنكر المقيمين ولكنه فعل لا يستعمل
إظهاره^(١).

فالخليل هنا يجعل قصد المتكلم فيما يريد إيصاله إلى مخاطبه أساساً في تحديد
معنى المدح والتعظيم، إذ المتكلم لم يرد أن يخبر المُخاطَبُ بأمر قد جهله، ولكنه
ومخاطبه يستويان بمعرفة الموصوف الذي يعظمه المتكلم وفي ذلك قال السيرافي:
((الذي يصيره مدحاً وثناءً، أو شتماً وتقبيحاً، قصد المتكلم به إلى ذلك، وربما قصد
الإنسان بقوله: فلان فاضل شجاع إلى الهزء به، ويتبين ذلك في لفظه من محاوره،
وهذا معروف في عادات كلام الناس))^(٢).

فيتضح من ذلك أن سبويه قد وضع العلاقة بين المتكلم والمُخاطَبُ أساساً
لتحديد المعاني لان اعتقاد المتكلم يغني المُخاطَبُ عن إخباره بما غرضه الفائدة،
ويجعله يسوق عبارته وهو يقصد معاني أخرى يعينها السياق والقرائن الحالية^(٣).

فالقطع الإعرابي يبين قصد المتكلم مدحاً وتعظيماً، ويلفت نظر السامع إلى
النعت المقطوع ويثير انتباهه، وذلك لأن الأصل في النعت أن يتبع المفعول، فإذا
خالفت بينهما نهت الذهن وحركته إلى شيء غير معتاد، فهو كالعلامة أو المصباح
الأحمر في الطريق يثير الانتباه^(٤). فقد جاء في حاشية يس على التصريح: ((فلين
قلت: ما وجه دلالة مثل هذا النصب أو الرفع على ما يقصد به من مدح أو ذم أو
ترحم؟ قلت: في الافتتان لمخالفة الإعراب وغير المألوف زيادة تنبيه وإيقاظ للسامع
وتحريك من رغبته في الاستماع سيما مع التزام حذف الفعل، أو المبتدأ، فانه دليل
على الاهتمام))^(٥).

(١) الكتاب: ٦٢/٢، ٦٥-٦٦.

(٢) شرح كتاب سبويه للسيرافي: ٣٩٥/٢.

(٣) يُنظر: مراعاة المخاطب في الأحكام التحوية في كتاب سبويه (البحث): ٢٦.

(٤) يُنظر: معاني النحو: ١٦٧/٣.

(٥) حاشية يس على التصريح: ١١٧/٢.

وكذلك فإن القطع يعني أن المُخاطَب يعلم من اتصاف الموصوف بهذه الصفة ما يعلمه المتكلم، إذ إن القطع يدل على أن الموصوف مشتهر بهذه الصفة، معلوم بها عند السامع كما عند المتكلم ولست تريد أن تعلمه بها، فإذا قلت: مررت بمحمد الكريم، بالنصب، كان المعنى: مررت بمحمد المعروف بالكرم المشتهر به بخلاف قولك: مررت بمحمد الكريم، بالجر، فأنك قد تريد بذلك أن تميزه عن غيره وتبينه به^(١).

والمدح والتعظيم غرض يُؤدَّى بالنعت ولكن ليس كل موصوف ينعت يكون تعظيماً له، وليس كل صفة تحقق هذا الغرض بل لذلك شروط يحددها سياق الحال الذي تولد فيه جملة التعظيم، والعلاقة بين المتكلم والمُخاطَب وعلمه، وقد عرض سيبويه ذلك وأوضحه قائلاً: ((واعلم أنه ليس كل موضع يجوز فيه التعظيم ولا كل صفة يحسن أن يُعظم بها. ولو قلت مررت بعبد الله أخيك صاحب الثياب أو البزّاز لم يكن هذا مما يُعظم به الرجل عند الناس ولا يُفخم به، وأما الموضع الذي لا يجوز فيه التعظيم فإن تذكر رجلاً ليس بنبيه عند الناس، ولا معروف بالتعظيم ثم تعظمه كما تعظم النبيه، وذلك قولك مررت بعبد الله الصالح))^(٢) وهذا يجري أيضاً على الشتم أو الذم قال سيبويه: ((تقول: أثنى زيد الفاسق الخبيث، لم يرد أن يكرره ولا يعرفك شيئاً تنكره، ولكنه شتمه... قال عروة الصعاليك العبسي:

سَقُونِي الْخَمْرَ ثُمَّ تَكْتَفُونِي عُدَاةَ اللَّهِ مِنْ كَذِبٍ وَزُورٍ

إنما شتمهم بشيء قد استقر عند المخاطبين))^(٣)

(١) يُنظر: معاني النحو: ١٦٨/٣-١٦٩.

(٢) الكتاب: ٦٩/٢.

(٣) الكتاب: ٧٠/٢.

وهذا يعني أن الأعراف الاجتماعية لها اثر مهم في تحليل النصوص اللغوية والجمال وتحديد العلاقات الإعرابية وهذا منهج سيبويه منذ القدم، وهو ما ينادي به أصحاب المناهج الحديثة بضرورة ربط اللغة بالمجتمع وكونها ظاهرة اجتماعية. فهذا النص يشير إلى مسألتين^(١): أحدهما تتعلق بمضمون الرسالة، إذ لا بُدَّ من أن تكون الصفة التي يُعْظَمُ بها صفة مدح وثناء ورفعة، أو تكون هذه الصفة مما يليق وقوعها على الممدوح. والأخرى: أن يكون المعظم قد عرفه المُخَاطَب وعلم فضله، وذلك إما أن يشتهر عنده ما عَظُمَ به نحو: مررت بعبد الله الصالح، إذا كان عبد الله مشتهراً بالصالح عند المُخَاطَب قبل التعظيم والمدح، فقد قال السيرافي: ((يحتاج التعظيم إلى اجتماع معنيين في المعظم: أحدهما: أن يكون المعنى الذي عَظُمَ به فيه مدح وثناء ورفعة. والآخر: أن يكون المعظم قد عرفه المُخَاطَب وشُهر عنده ما عظم به أو يتقدم من كلام المتكلم ما يتقرر به عند المُخَاطَب حال مدح وثناء وتشريف في المذكور يصح أن يورد بعدها التعظيم))^(٢).

٦. تفريق النعت:

إذا تعدد المنعوتون قد يأتي النعت مجموعاً أو مفزقاً ولكل حالة حكمها الإعرابي الخاص، قال ابن مالك:

ونعتٌ غير واحدٍ إذا اختلفَ فعاظفاً فرقةً، لا إذا اتلفَ

أي انه إذا نعت غير الواحد، فإمّا أن يختلف النعت أو يتفق، فإن اختلف وجب التفريق بالعطف، نحو: مررت بالزبددين الكريم والبخليل وبرجال فقيه وكاتب وشاعر^(٣).

(١) يُنظر: الدلالة والتعديد النحوي: ٤٠٥-٤٠٦.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣٩٩/٢، ويُنظر: شرح الكافية للرضي: ٣٤٢/٢.

(٣) يُنظر: شرح ابن عقيل: ٢٠١/٢-٢٠٢.

وقد بحث سيبويه هذه المسألة وأغناها بالدرس والأمثلة التي يلجأ في بعضها إلى التحليل على وفق مقتضيات سياق حالها وعناصره وكان ذلك واضحاً في حديثه عن مسألة جمع المنعوت وتفریق النعت المختلف وبيان أوجه الإعرابية في نحو: مررت برجلين مسلم وكافر، إذ إن حالة النعت الإعرابية تأتي تبعاً لما يقصده المتكلم، أو ما يعتقد أنه مخاطبه يريد معرفته، فيفسر سيبويه الأوجه الإعرابية تبعاً لذلك، فقد قال: ((ومنه أيضاً مررت برجلين مسلم وكافر جمعت الاسم وفرقت النعت، وإن شئت كان المسلم والكافر بدلاً، كأنه أجاب من قال: بأي ضرب مررت؟ وإن شاء رَفَعَ كأنه أجاب مَنْ قال فما هما؟ فالكلام على هذا وإن لم يلفظ به المخاطب، لأنه إنما يجري كلامه على قدر مسألتك عنده لو سألته)) (١).

ففي هذا النص تتضح براعة سيبويه في إيضاح المسائل الإعرابية اعتماداً على الأمثلة المستتبطة من الأجواء التي تتم فيها، مؤمناً بأن الظواهر اللغوية لا يمكن الوصول إلى معانيها التي يقصدها المتكلم من دون تحليلها سياقياً في محيطها ومقامها، فالجملة واحدة وتتغير حركتها الإعرابية بما يقصده المتكلم ويحس بأن المخاطب يحتاجه، ونجد سيبويه يجعل النص وكأنه مقتطع من حوار واقعي يجري بين رجلين أو أكثر، إلا أنه قام بتفكيك ما نطق به المتكلم فقسمه على جزأين: الجزء الأول هو الكلام الأصلي للمتكلم (مررت برجلين) أما الجزء الآخر فهو بمنزلة إجابة عن سؤال أو استفسار طرحه أحد المستمعين وإن لم يكن مطروحاً بالفعل، وهو (بأي ضرب مررت؟) فيقول المتكلم: مسلم وكافر، وكان سيبويه قد شعر بأن في العبارة زيادة وتفصيلاً سببه استفسار المخاطب واستزادته لتوضيح المعنى، وقد جاء النعت المرفوع هنا مجزوراً ليوافق صيغة سؤال المخاطب المفترض: بأي ضرب مررت؟ حيث تحل عبارة (مسلم وكافر) محل أي: أي ضرب؟ وقد تأخذ هذه الجملة نفسها حكماً نحوياً آخر بالرفع، أي رفع التنعين إذا اختلف السؤال الملقى على المتكلم فأضحى: ما هما؟ وعلى هذا نجد سيبويه لم يقف

(١) الكتاب: ١/٤٣١.

في هذه المسألة عند الحكم الإعرابي فحسب، بل يجعل سياق الحال، من قصد المتكلم وتساؤلات المُخاطَب المفترضة، المحدد لبناء جملة النعت. فيسترجع عناصر الموقف لينفذ من خلالها إلى تحليل المعاني فيتخيل المتكلم وتساؤلات المُخاطَب، وكأن المتكلم يدرك من تلقاء نفسه انه سيُسأل إن لم يفصل القول بدليل أن هذا المتحدث هو نفسه سيتبادر إلى ذهنه هذا التساؤل إن قيل في حضرته هذا الكلام^(١).

٧. البديل:

البديل من الموضوعات النحوية التي يُعتمد في تحليلها وفهم المعنى المراد منها على قصد المتكلم وغايته من كلامه، ولا يتم ذلك إلا من خلال فهم الجملة في ضوء سياقها الخارجي والحوار التخاطبي بين عناصر ذلك السياق، فلما كانت غاية المتكلم افهام السامع مراده واستجابته له، لذا يحرص على عدم إيقاع اللبس على السامع فكان هذا دافعاً لمجيء البديل في الكلام لكي يكون الوسيلة التي من خلالها يتميز المبدل منه من غيره، وربما يراعي المتكلم أن ينقل الفكرة نقلاً دقيقاً ويبين قصده الدقيق إذا لم يتبين في المبدل منه ويؤدي هذا البيان والإيضاح في البديل.

ولم يغفل عن ذلك النحاة القدماء وكان سيبويه قد رسم لهم منهجاً في تحليل المسائل النحوية في ضوء معانيها المستقاة من ارجاعها إلى مقاصد متكلميها وفائدة سامعيها، فقد عرض سيبويه مسألتين تتعلقان بسياق الحال في البديل، الأولى المعنى الذي يؤلده جملة البديل اعتماداً على قصد المتكلم، فقد رأى سيبويه أن معنى البديل في قول المتكلم: رأيت قومك أكثرهم، ورأيت بني زيد ثلثيهم، يكون على وجهين: أحدهما ((انه أراد: رأيت أكثر قومك، ورأيت ثلثي قومك... ولكنه ثنى الاسم توكيداً))^(٢) والآخر ((وهو أن يتكلم فيقول: رأيت قومك، ثم يبدو له أن يبين ما الذي رأى منهم، فيقول: ثلثيهم أو ناساً منهم))^(٣).

(١) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣٣١/٢-٣٣٢.

(٢) الكتاب: ١٥٠/١.

(٣) الكتاب: ١٥١/١.

فالاعتماد على قصد المتكلم ومراده هو الذي يحدّد معنى البدل، فالمتكلم قد يقصد البدل ولكنه يذكر المبدل منه تأكيداً، أو أن يكون قاصداً للمبدل منه ولكن يريد أن يزيد في التبيين والإيضاح خوف الالتباس على المخاطب فيحتم عليه ذكر البدل تبييناً، فقال ابن يعيش: ((الغرض من ذلك البيان، وذلك بأن يكون للشخص اسمان أو أسماء ويشتهر ببعضها عند قوم، وبعضها عند آخرين، فإذا ذكر احد الاسمين خاف أن لا يكون ذلك الاسم مشتهراً عند المخاطب ويذكر ذلك الاسم الآخر على سبيل بدل من الآخر للبيان وإزالة ذلك التوهم، فإذا قلت: مررت بعبد الله زيد فقد يجوز أن يكون المخاطب يعرف عبد الله ولا يعلم انه زيد، وقد يجوز أن يكون عارفاً بزيد ولا يعلم انه عبد الله فتأتي بالاسمين جميعاً لمعرفة المخاطب))^(١) وقال ابن عصفور: ((البدل إعلام السامع بمجموعي الاسمين أو الفعلين على جهة البيان أو التأكيد على أن ينوي بالأول منهما الطرح من جهة المعنى لا من جهة اللفظ))^(٢) فالقصد من البدل في الجملة العربية البيان والإيضاح والابتعاد عما يؤدي إلى اللبس وهذا يقع على عائق المتكلم فانه يسعى إلى أن يكون كلامه واضحاً مأموناً من الالتباس مراعاة لمخاطبه، ولكن ليس معنى ذكر البدل اطراح المبدل منه وهذا واضح من خلال كلام سيبويه إذ جعل ذكر المبدل منه تأكيداً، إذ قال السيرافي: ((النحويون يقولون: إن التقدير فيه تحية الأول - وهو المبدل منه - ووضع البدل مكانه، وليس تقديرهم تحية الأول على معنى الإلغاء له، وإزالة الفائدة به، ولكن على أن البدل قائم بنفسه غير مبين للمبدل منه تبيين للنعت للمنوع الذي تمام المنعوت، والدليل على أن المبدل منه لا يلغى أنك تقول: زيد رأيت أباه عمراً، وتجعل عمراً بدلاً من (أباه)، فلو كان في تقدير اللغو لكان

(١) شرح المفصل: ٦٣٣/٣.

(٢) شرح الجمل: ١٢٥/١.

الكلام: زيد رأيت عمراً وهذا فاسد محال؛ فقد صح أن البديل غير منح للأول حتى يكون بمعنى الملقى))^(١).

والمسألة الثانية التي عرضها سيبويه في البديل في ضوء سياق الحال والاعتماد على قصد المتكلم، مسألة بديل الغلط أو التسميان، إذ إن المتكلم أيضاً يكون غرضه وقصده هو المحدد لمعنى جملة البديل لا غير، إذ قال: ((ولا يجوز أن تقول: رأيت زيدا أباه، والأب غير زيد، لأنك لا تبينه بغيره ولا بشيء ليس منه، وكذلك لا ينتهي الاسم تأكيداً وليس بالأول ولا شيء منه، فإنما تنثيه وتؤكد به مثلى بما هو منه أو هو هو، وإنما يجوز رأيت زيدا أباه، ورأيت زيدا عمراً، أن يكون أراد أن يقول: رأيت عمراً ورأيت أبا زيد، فغلط أو نسي، ثم استدرك كلامه بعد، وإما أن يكون اضرب عن ذلك فتحاً وجعل عمراً مكانه))^(٢).

فسيبويه هنا يفسر لنا غلط المتكلم أو نسيانه، وكأنه ينفذ إلى نفس المتكلم من خلال قصده، فهذا أيضاً من باب البديل ولكنه لا ينطبق عليه الوجهان اللذان ذكرهما سيبويه لأن البديل هنا غير المبدل منه فمن غير الممكن أن يبين الشيء بغيره ولا يؤكد أحدهما بالآخر لأنهما مختلفان. فيحمل سيبويه ذلك على غلط المتكلم أو نسيانه أو إضرابه ليكون جائزاً وهذا مرتبط بقصد المتكلم. إذ قال سيبويه في موضع آخر في جملة: مررت برجل حمار: ((فهو على وجه محال وعلى وجه حسن. فأما المحال فإن تعني أن الرجل حمار، وأما الذي يحسن فهو أن تقول: مررت برجل، ثم تبدل الحمار مكان الرجل فتقول: حمار، إما أن تكون غلطت أو نسيت فاستدركت، وإما أن يبدو لك أن تضرب عن مرورك بالرجل وتجعل مكانه مرورك بالحمار بعد ما كنت اردت غير ذلك))^(٣).

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٠/٢، ويُنظر: المقتضب: ٤/٣٩٩-٤٠٠، شرح المفصل:

٦٣٣/٣.

(٢) الكتاب: ١٠١/١-١٥٢.

(٣) الكتاب: ١/٤٣٩.

وحقيقة هذا النوع من البديل انه لا يكون في الكلام الفصيح إنما يقع في الكلام المنطوق، لان الكلام الفصيح لا يكون فيه غلط أو نسيان، فالقرآن مثلاً منزّه عن ذلك، والشعر يراجع الشاعر ويعاوده فيهبه، وإنما يكون ذلك في بداءة كلام وما يجئ على سبيل سبق اللسان إلى ما لا يريد فيلغيه حتى كأنه لم يذكره.^(١)

٨. دلالة (أم):

نقع (أم) على ضربين: متصلة، ومنقطعة، فأما المتصلة فهي التي لا يستغنى بما قبلها أو بما بعدها عن الآخر، وهي إما أن يتقدم عليها همزة التسوية، نحو قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ (المنافقون: من الآية ٦) وقوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرَعْنَا أَمْ صَبَرْنَا﴾ (ابراهيم: من الآية ٢١)، أو تتقدم عليها همزة يطلب بها وبـ (أم) التعيين، نحو: أزيد في الدار أم عمرو؟ وتسمى معادلة لمعادلتها للهمزة في إفادة التسوية والاستفهام^(٢). وتكون حينئذ بمعنى (أيهما أو أيهم) نحو: أزيد في الدار أم عمرو؟ أزيدا لقيت أم بشرا؟ إذا معناها: أيهما عندك؟ وأيها لقيت؟^(٣). أما المنقطعة فهي التي انقطعت مما قبلها خبرا كان أو استفهاماً، إذ كانت مقترنة بـ (بل) وذلك نحو: إن هذا لزيد أم عمرو^(٤). قال ابن هشام: ((معنى أم المنقطعة الذي لا يفارقها، الإضراب، ثم تارة تكون له مجرداً، وتارة تتضمن مع ذلك استفهاماً إنكارياً، أو استفهاماً طلبياً))^(٥).

(١) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١١/٢، أسرار العربية: ١٥٨، شرح المفصل: ٦٣١/٣، شرح الكافية للرضي: ٣٩٩/٢.

(٢) يُنظر: شرح المفصل: ٦١٧-٦١٩، شرح الكافية للرضي: ٤١٤/٤، مغني اللبيب: ٦١/١.

(٣) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤١١/٣.

(٤) يُنظر: شرح المفصل: ٦١٩/٨، شرح الكافية للرضي: ٤١٥-٤١٦، مغني اللبيب: ٦٥/١.

(٥) مغني اللبيب: ٦٦/١.

وفتقر النوعان من أوجه عدة^(١): أحدها أن المتصلة تتقدمها الهمزة إما للاستفهام أو للتسوية، أما المنقطعة فلا يتقدمها الاستفهام، وقد يتقدمها الاستفهام بالهمزة أو بـ(هل) ولا تقع بعد غيرهما من أسماء الاستفهام.

ثانيها: للمتصلة يستفهم بها عن شيئين أو أشياء ثابت أحدهما أو أحدها عند المتكلم لطلب التعيين لأنها مع الهمزة بمعنى (أي) أما المنقطعة فلا يثبت أحد الأمرين عند المتكلم، بل ما قبل أم وما بعدها على كلامين، لأنه إضراب عن الكلام الأول، وشروع في استفهام مستأنف لأنها بمعنى (بل).

ثالثها: المتصلة يليها المفرد والجملة بخلاف المنقطعة، فانه لا يليها إلا الجملة ظاهرة الجزأين.

ولم يغفل سيبويه عن ذلك، فقد بحث نوعي (أم) مبيناً دلالتيهما، إذ قال: ((لما أم فلا يكون الكلام بها إلا استفهاماً، ويقع للكلام بها في الاستفهام على وجهين على معنى إيهما وإيهم، وعلى أن يكون الاستفهام الآخر منقطعاً من الأول))^(٢) متخذاً من سياق الحال الذي تنشأ فيه (أم) سبيلاً إلى النفاذ إلى دلالة كل نوع، معتمداً في ذلك على كل من المتكلم والمخاطب، فقد قال في (أم) المتصلة: ((وذلك قولك أزيد عندك أم عمرو وأزيداً لقيت أم بشر؟ فأنت الآن مدّع أن عنده أحدهما، لأنك إذا قلت إيهما عندك وإيهما لقيت فأنت مدّع أن المسؤول قد لقي أحدهما أو أن عنده أحدهما إلا أن علمك قد استوى فيهما لا تدري أيهما هو... وإعلم أنك إذا أردت هذا المعنى فتقديم الاسم أحسن لأنك لا تسأله عن اللَّقْي وإنما تسأله عن أحد الاسمين، لا تدري أيهما هو فبدأت بالاسم لأنك تقصد قصد أن يبين لك أي الاسمين في هذا الحال وجعلت الاسم الآخر عديلاً للأول فصار للذي لا تسأل عنه بينهما))^(٣).

(١) يُنظر: شرح الكافية للرضي: ٤١٤/٤ - ٤١٧.

(٢) الكتاب: ١٦٩/٣.

(٣) الكتاب: ١٦٩/٣ - ١٧٠.

فنجد سيبويه ينفذ إلى دلالة (أم) على التسوية من خلال تحليل جمل (أم) على وفق قصد المتكلم وتواصله مع مخاطبه، فالمتكلم يسأل عن شيئين أو أكثر وهو يعلم أن الفعل أو الخبر واقع بأحدهما إلا أن علمه قد استوى فيهما فلا يدري أيهما هو؟ ولكي تتم هذه الدلالة يجب أن يكون التركيب بتقديم الاسم الأول تسبقه الهمزة، وتأخير الثاني تسبقه (أم) ويتوسط بين ذا وذاك ما لا يسأل عنه ليعادل الاسمين لأنه يسأل عن أحدهما، قال السيرافي: ((كان القائل إذا قال: أزيد عندك أم عمرو؟ قد علم أن عند المخاطب أحد هذين، ولا يدري من هو منهما؟ فيستدعي إعلام المخاطب إياه عيناً فيلتمس علم ذلك منهما، وكذلك كل ما استفهم عنه بالآلف... وقد يعبر عن هذا السؤال بأن فيه تسوية ومعادلة، فأما التسوية فهي أن الاسم المسؤول عن تعيين أحدهما يستويان في علم السائل ما عنده في أحدهما مثل ما عنده الآخر، وأما المعادلة فهي بين الاسمين، جعلت الثاني بديلاً للأول بوقوع الألف على الأول وأم على الثاني ومذهب السائل فيهما))^(١).

فلذلك لا يكون جواب (أم) في هذا التركيب الدال على التسوية إلا بالتعيين ولا يكون بـ (نعم) أو (لا) لأن المتكلم مدّع أن أحد الأمرين قد وقع ولا يدري أيهما هو. فالجواب أن يقول: زيد أو عمرو، فإن كان الأمر على غير دعواه فالجواب أن يقول: لم الق واحدا منهما أو كليهما^(٢).

وعرض سيبويه أيضاً (أم) المنقطعة وبحث دلالتها مستتباً إياها من المتكلم والمخاطب والقصد والفائدة بينهما، فقد قال: ((هذا باب أم منقطعة وذلك قولك أعمرو عندك أم عندك زيد؟ وبذلك على أن هذا الآخر منقطع من الأول قول الرجل إنها لإبل ثم يقول أم شاء يا قوم فكما جاءت أم ههنا بعد الخبر منقطعة كذلك تجيء بعد الاستفهام وذلك أنه حين قال أعمرو عندك؟ فقد ظن أنه عنده ثم أدركه مثل ذلك الظن في زيد بعد أن استغنى كلامه وكذلك إنها لإبل أم شاء إنما أدركه اشك حيث

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤١١/٣، ويُنظر: شرح المفصل: ٦١٨/٨.

(٢) يُنظر: الأصول في النحو: ٥٨/٢.

مضى كلامه على اليقين... ومن ذلك أيضاً أعندك زيدٌ أم لا كأنه حيث قال أعندك زيدٌ كان يظن أنه عنده ثم أدركه مثل ذلك الظن في أنه ليس عنده فقال أم لا)).^(١)

ونجد هذا النص يبين أن المتكلم يعبر عن فكرة يستفهم عنها أول الأمر، نحو: أزيد عنده؟ فيتوقع وجود زيد عند المُخاطَب ثم تتفتح له فكرة فيستدرك بوساطة (لم) لينبه المُخاطَب بها، فما دار في ذهن المتكلم نقله بإشارة سيميائية إلى المُخاطَب وهي (أم) التي بمنزلة الوسيط لينقل ما يطرأ على فكر المُخاطَب من انحراف عن الوضع الذي كان عليه في بداية الفكرة وما آل إليه من تغير واختلاف، قال السيرافي: ((قوله: أعمرؤ عندهك أم عند زيد؟.. كأنه استفهم عن الأول بقوله: أعمرؤ عندهك؟ وفي نيته الاقتصار عليه ثم أدركه في زيد من الشك ما أدركه من عمرو فسأل عنه)).^(٢)

وقد شرح الرضي قول سيبويه (أزيد عندهك أم لا؟ فقال: ((وقال سيبويه: (أم) في قولك: أزيد عندهك أم لا: منقطعة، كان عند السائل أن زيدا عنده، فاستفهم ثم أدركه مثل ذلك الظن في أنه ليس عنده، فقال: أم لا، وإنما عدها منقطعة لأنه لو سكنت على قوله: أزيد عندهك، لعلم المخاطب أنه يريد: أهو عندهك أم ليس عندهك؟ فلا بد أن يكون لقوله: أم لا؟ فائدة مجددة، وهي تغير ظن كونه عنده إلى ظن أنه ليس عنده، وهذا معنى الانقطاع والإضراب)).^(٣)

فما يجري بين المتكلم والمُخاطَب هو ما يحدد دلالة (أم) لأنها سؤال وجواب يجري بين شخصين فما لم يؤخذ ذلك بالحسبان لا يمكن الوقوف على دلالة التراكيب التي ترد فيها (أم).

(١) الكتاب: ١٧٧/٣، ١٧٤.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤١٧/٣، يُنظر: الأصول في النحو: ٥٨/٢، شرح المفصل: ٦١٩/٨.

(٣) شرح الكافية للرضي: ٤١٩/٤.

٩. مراتب الضمائر:

المضمرات من الموضوعات النحويّة التي لها ارتباط وثيق بسياق حالها، وذلك أنّها كنايةات عن أطراف العملية الخطابية المتكلم والمخاطب والغائب، لذلك لا يؤتى بها إلا مع أحوالها المقترنة بها وإلا كانت أشياء مبهمّة لدى السامع، وتتأتّى أهمية الضمائر من وظيفتها الدلالية التي تؤديها في الجملة العربية ما لا يوفّره غيرها من الأسماء، إذ يؤتى بها إيجازاً واختصاراً، إذ يستغني المتكلم بحرف واحد عن اسم بأكمله، وبها يؤمن اللبس على المخاطب لأنها كنايةات عن أشخاص مقترنة بأحوالها، إذ يقول ابن يعيش: ((إنما أتى بالمضمرات كلها لضرب من الإيجاز واحترازاً من الإلباس، فأما الإيجاز فظاهر لأنك تستغني بالحرف الواحد عن الاسم بكماله فيكون ذلك الحرف كجزء من الاسم. وأما الإلباس فلأن الأسماء الظاهرة كثيرة الاشتراك... وليس للأسماء الظاهرة أحوال تقترب منها إذا التبتست وإنما يزيل الالتباس منها في كثير من أحوالها الصفات... والمضمرات لا لبس فيها فاستغنت عن الصفات لأن الأحوال المقترنة بها قد تغني عن الصفات والأحوال المقترنة بها حضور المتكلم والمخاطب والمشاهدة لهما وتقدم ذكر الغائب الذي يصير به بمنزلة الحاضر المشاهد في الحكم))^(١) لذلك نجد سياق الحال لا غنى عنه في التحليل اللغوي للضمائر وصولاً إلى المعنى الدلالي في ذهن المتكلم من خلال اقتران الضمائر بأحوالها ومحيطها الكلامي.

فكان عدّ الضمير نوعاً من أنواع المعارف عند النحويين أمر مرتبط بالآثر الدلالي والمعنى الذي تنقله هذه اللفظة إلى ذهن المخاطب، وكونه عارفاً الاسم الذي يعود عليه الضمير، فهذا هو المسوّغ الذي حمل المتكلم على عدم تكرار الاسم والاستغناء عنه وهذا نابع من طوعية اللغة التي تصاغ حسب ما يريد المتكلم، وتحقق له الإيجاز الذي يبتغيه ويطمئن إلى أن المخاطب قادر على فهم حديثه.^(٢)

(١) شرح المفصل: ٢١/٣.

(٢) يُنظر: مراعاة المخاطب في النحو العربي: ١٢٢.

وكان سببويه قد أدرك ذلك كله إذ نجده يعالج مسائل الضمائر في ضوء سياق الحال وعناصره، وينفذ إلى تحليل ظواهر المضمرات في ضوء أطراف العملية الكلامية، ومعياره الأساس في ذلك المتكلم، لذلك كان ترتيب الضمائر عند سببويه تبعاً لمبدأ القرب من المتكلم، فضمير المتكلم يحتل المرتبة الأولى في الحديث لأنه الأعراف، ويأتي المخاطب في المرتبة الثانية، ثم يكون الغائب وإضماره.^(١) إذ قال السيرافي: ((واعرفهم المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب، وإنما صار المتكلم اعرف لأنه لا يوهك غيره... لان الذي يسمع كلامه إن لم يكن بينهما حجاب فهو يعاينه ويسمع كلامه، وان كان بينهما حجاب فقد أحس كلامه بسمعه إياه.. والمخاطب يتلو المتكلم بالحضور والمشاهدة، وأضعفهما تعريفاً كناية الغائب لأنها تكون كناية عن معرفة ونكرة))^(٢).

وفي ضوء ذلك عرض سببويه مسألة اتصال الضميرين المختلفي الرتبة والمفعولين لفعل واحد متعدي لهما نحو: اعطانيك واعطانيه، واعطيتكه واعطاه. فإذا كان الضميران احدهما متكلم والآخر مخاطب وجب أن يبدأ بالمتكلم قبل المخاطب، ولا يجوز أن يبدأ المتكلم بالمخاطب قبل نفسه وهو قبيح لا تكلم به العرب في نحو: اعطاكني، أو اعطاهوني إذا كان الثاني غائباً.^(٣) وقد فسّر ذلك معتمداً على السياق الحالي الذي جرى في التخاطب، فقال: ((وإنما قبح عند العرب كراهية أن يبدأ المتكلم في هذا الموضع بالأبعد قبل الأقرب، ولكن تقول: أعطاك إياي، وأعطاه إياي، فهذا كلام العرب))^(٤).

(١) يُنظر: الكتاب: ٣٦٤/٢.

(٢) شرح كتاب سببويه للسيرافي: ١٠٢/٣-١٠٣، شرح المفصل: ٢١/٣-٢٢.

(٣) يُنظر: الكتاب: ٣٦٢/٢-٣٦٤.

(٤) الكتاب: ٣٦٤/٢.

فلما كان المتكلم الأقرب عند سيبويه وجب أن يُبدأ به أولاً قبل المُخاطَب، والعلة في ذلك أن الأولى أن يبدأ الإنسان بنفسه لأنها اعرف واهم عنده. ^(١) ويُفهم من كلام سيبويه انه عند مراعاة ترتيب الضمائر يتوجب الاتصال، أما خلاف ذلك فيتوجب الانفصال للضميرين ولا يجوز اتصالهما. ^(٢)

لما إذا كان الضميران احدهما مخاطب والآخر غائب، فيجب عند سيبويه أن يبدأ المتكلم بالمخاطب قبل الغائب، نحو: اعطيتُكَ، وقد اعطاكهُ، ولا يجوز اعطاهوك، وهو قبيح أيضاً بمنزلة الغائب والمُخاطَب إذا بُدئ بهما قبل المتكلم. ^(٣) ويُفسر ذلك سيبويه في ضوء سياق الحال أيضاً إذ قال: ((وإنما كان المُخاطَب أولى بأن يُبدأ به؛ من قبل أن المُخاطَب اقرب إلى المتكلم من الغائب، فكما كان المتكلم أولى بأن يبدأ بنفسه قبل المُخاطَب، كان المُخاطَب الذي هو اقرب من الغائب أولى بأن يُبدأ من الغائب)) ^(٤).

فالمتكلم عند سيبويه هو الأساس في ترتيب الضمائر تبعاً لمبدأ القرب، فضمير المتكلم يُعد اخص الضمائر، لأنه لا يشترك فيه اثنان فلا يذهب المُخاطَب إلى تصور غير المتكلم. أما ضمير المُخاطَب فتكون مرتبته بعد مرتبة ضمير المتكلم؛ لأنه حينما يطلقه المتكلم يكون معه أكثر من شخص فيتوجه المُخاطَب إلى أكثر من صوب لاحتمال المقصود. ^(٥)

(١) يُنظر: شرح المفصل: ٥١/٣.

(٢) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٢٦/٣.

(٣) يُنظر: الكتاب: ٣٦٤/٢.

(٤) الكتاب: ٣٦٤/٢.

(٥) يُنظر: المقضب: ٢٨١/٤.

١٠. التعريف بالألف واللام:

التعريف حادث على الأسماء؛ لأنَّ الاسم نكرة في أول أمره، مبهم في جنسه ثم يدخل عليه ما يفرده بالتعريف حتى يكون اللفظ لواحد دون سائر جنسه، كقولنا: رجل، فيكون هذا الاسم لكل واحد من الجنس ثم يحدث عهد المُخاطَب لواحد بعينه، فيقول: الرجل، فيكون مقصوراً على واحد بعينه، لذلك إنَّ النكرة سابقة لأنها اسم الجنس الذي لكل واحد منه مثل اسم سائر أمته، والتعريف ثلثي أتى به للحاجة إلى الحديث عن كل واحد من أشخاص ذلك الجنس.^(١) فالتنكير هو الشيوخ وعليه فالنكرة هو ما دل على ما هو شائع في جنسه وعام.^(٢) أما التعريف فهو تخصيص الشيء وتعيينه، وعليه تكون المعرفة ما خص واحداً بعينه من جنسه.^(٣)

ولما كان التعريف طارئاً على الأسماء، فإنَّ الأمور التي تنقل الأسماء من الشيوخ إلى التخصيص أو التعيين ما هي إلا قرائن لفظية أو حالية، تقترب بالاسم فتقله من حالة التنكير إلى حالة التعريف، وتبعاً لهذه الأمور كانت المعارف خمسة أشياء كما حددها النحويون ابتداءً بسيبويه بقوله: ((المعرفة خمسة أشياء: الأسماء التي هي أعلام خاصة، والمضاف إلى المعرفة إذا لم ترد معنى التنوين والألف واللام، والأسماء المبهمة، والإضمار))^(٤).

فهذا التقسيم مبني على أساس هذه القرائن اللفظية والحالية التي تقترب بالاسم فتجعله معرفة، والألف واللام قرينة لفظية وظيفتها التعريف وقد أدرك سيبويه أنَّ هذه القرينة لإفادة المُخاطَب التعيين أو التخصيص، إذ يستعين بها المتكلم لتعريف مخاطبه ما يعرفه هو، فقال سيبويه: ((وأما الألف واللام فنحو الرجل والفرس والبعير وما أشبه ذلك، وإنما صار معرفة لأنَّك أردت بالألف واللام للشيء بعينه

(١) يُنظر: شرح المفصل: ٤٩٢/٥.

(٢) يُنظر: الكلبيات: ٢٢٩.

(٣) يُنظر: التعريفات، الجرجاني: ٢٢١.

(٤) الكتاب: ٥/٢.

دون سائر أمته لأنك إذا قلت: مررت برجل فأئك إنما زعمت أنك إنما مررت
بواحد ممن يقع عليه هذا الاسم لا تريد رجلاً بعينه يعرفه المُخاطَب، وإذا أدخلت
الألف واللام فأبما تتكرره رجلاً قد عرفه فتقول الرجل الذي من أمره كذا وكذا
ليتوهم الذي كان عهده ما تتذكر من أمره))^(١).

فلاحظ سيبويه هنا كعادته يرجع الألفاظ إلى محيط استعمالها مسترجعاً
عناصرها الخطابية، لينفذ إلى تفسيرها وإيضاح قاعدتها النحوية. فالألف واللام أداة
لفظية يتخذها المتكلم لإفادة المُخاطَب، فالأمر في تقرير التعريف بوساطة هذه
الأداة معقود بالمخاطب لا بغيره، إذ يقول أبو سعيد السيرافي: ((اعلم أن التعريف
معلق بمعرفة المُخاطَب دون المتكلم، وقد ينكر المتكلم ما يعرفه هو ولا يعرفه هو
فيكون منكوراً كقول الرجل لمخاطبه: في دار الرجل بستان، وعندي صديق لي،
وهو لا يعرف الرجل بعينه والبستان))^(٢) وهذا ما صرح به الأعلام، وابن يعيش
أيضاً.^(٣)

فالتعريف يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعلم المُخاطَب، فإذا تحدث المتكلم بكلام معلوم
لديه مجهول لدى المُخاطَب، كان كلامه نكرة، لأن الكلام في تعريفه وفي تنكيره
يعتمد على معرف المُخاطَب، فإذا قلت: في داري رجل، فقد عرفت المُخاطَب أن
في دارك رجلاً، ولكن المُخاطَب لا يعلم من هذا الرجل فعُدَّ الكلام نكرة.

لذلك إنَّ النحويين اعتمدوا على معيارين أساسيين في الحكم على الكلمة
بتنكير أو تعريف هما: المعيار الشكلي، والمعيار الدلالي، وينطوي تحت باب
المعيار الدلالي علم المخاطب إذ يُعدُّ الجانب المهم في هذا المعيار، ولذلك أمثلة
كثيرة في مسائل التعريف والتنكير التي بحثها النحويون في كتبهم^(٤).

(١) الكتاب: ٥/٢.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢/٣٣٨.

(٣) يُنظر: النكت: ٢١٦، شرح المفصل: ٥/٤٩٢.

(٤) ينظر: التعريف والتنكير بين الدلالة والشكل، د. أحمد محمود نحلة: ١٧.

١١. كاف (رويد):

(رويد) تصنف عند النحويين في ضمن أسماء الأفعال التي هي ألفاظ تقوم مقام الأفعال في الدلالة على معناها، وفي عملها^(١). واصل (رويد) أرؤد زيداً إرؤاداً أي: أمهله إمهالاً، فصغروا الارواد بحذف زيادتيه وهما الهمزة والألف تصغير الترخيم، واستعملوه مصدرأ نائباً عن فعله وهو (أرؤد)^(٢). ويقال: فلان يمشي على رؤد، بوزن غود أي: على مهل، وتصغيره (رؤد)، وتقول: رويدك عمراً، أي: أمهله، وهو مصغر تصغير الترخيم من إرؤاد مصدر أرؤد يرؤد^(٣).

ورؤيد هذه في بعض أحوالها قد تلحقها الكاف في الاستعمال، فيقال: رويدك أو رويدكما أو رويدكم أو رويدكن زيداً، تبعاً لجنس المخاطب وعدده، وذلك إذا استعملت للأمر قال سيبويه: ((اعلم أن رويد تلحقها الكاف وهي في موضع (افعل) وذلك قولك: رويدك زيداً، ورويدكم زيداً))^(٤) وهو يعدُّ هذه الكاف حرفاً مجرداً من معنى الاسمية للخطاب خلافاً لمن قال باسميتها وأنها إما أن تكون في موضع رفع أو في موضع نصب، وقد عدَّ سيبويه ذلك خطأً لأن المضمرين هنا فاعلون، وعلامة المضمرين الفاعلين الواو، وإنما جاءت هذه الكاف تأكيداً وتخصيصاً^(٥).

ونجد سيبويه يبحث مسألة لحاق الكاف رويداً على وفق عنصري العملية الخطابية المتكلم والمخاطب وما يجري بينهما من حديث ودلالة الحال وأثرها في إخراج الكلام على وفق غرض المتكلم وفطنة مخاطبه، لأن رويد قد يلحقها المتكلم الكاف فيقول: رويدك زيداً، وقد لا يلحقها فيقول: رويد زيداً، ولا يتغير في المعنى

(١) شرح ابن عقيل: ٣٠٢/٢-٣٠٣.

(٢) ينظر: حاشية الخصري: ٢/٢١١، النحو الوافي، عباس حسن: ١٤٤/٤.

(٣) ينظر: اللسان: ٣/١٩٠ (رود)، مختار الصحاح: ٢٦٣.

(٤) الكتاب: ١/٢٤٤.

(٥) ينظر: الكتاب: ١/٢٤٤-٢٤٥، شرح كتاب سيبويه للسرياني: ٢/١٤٦-١٤٧، شرح المفصل:

شيء لذا نجد سيبويه يفسر هذه المسألة بقوله: ((وهذه الكاف التي لحقت رويداً إنما لحقت لتُبَيِّنَ المُخَاطَبَ المخصوصَ لأنَّ رُوَيْدَ تقع للواحد والجمع والذكر والأنثى فإنما أدخل الكاف حين خاف التباس مَنْ يَعْنِي بمن لا يعني وإنما حذفها في الأول استغناء بعلم المُخَاطَبَ أَنَّهُ لَا يَعْنِي غَيْرَهُ))^(١).

وهذا يعني أن رويداً ما دامت تستعمل استعمالات مختلفة حسب جنس المُخَاطَبَ وعدده، فإنَّ هذا الأمر من شأنه أن يوقع اللبس عند المُخَاطَبَ، فلا يستطيع المتكلم أن يوصل رسالته بوضوح لمن يخاطبه، فاستدعى ذلك أن يعتمد المتكلم إلى استعمال أداة تبيينية تميز مخاطبه من غيره وتدفع اللبس المحتمل وقوعه فكانت الكاف تؤدي هذا الغرض لذا فإنَّ هذه المسألة متعلقة بما يجري بين المتكلم والمُخَاطَبَ^(٢).

وقد يعتمد المتكلم أيضاً إلى الاستغناء عن هذه الكاف فيخاطب بـ (رويد) مجردة عندما يأمن اللبس بعلم المُخَاطَبَ انه لا يعني غيره، وقد يُلْحَقُهَا مع علم المُخَاطَبَ فتكون توكيداً، وحال الكاف هنا كحال حرف النداء عند سيبويه قال: ((فَلَحَاقُ الكاف كقولك: يا فلانُ للرجُلِ حَتَّى يَقْبَلَ عَلَيْكَ، وترْكُهَا كقولك للرجل: أَنْتَ تَفْعَلُ إذا كان مُقْبِلاً عَلَيْكَ بوجهه مُنْصِتاً لَكَ، فتركتَ يا فلانُ حين قلتَ أَنْتَ تَفْعَلُ استغناءً بِإِقْبَالِهِ عَلَيْكَ، وقد تقول أيضاً: رُوَيْدَكَ لِمَنْ لَا يُخَافُ أَنْ يَلْتَبَسَ بِسِوَاهُ توكيداً كما تقول للمُقْبِلِ عَلَيْكَ المُنْصِتِ لَكَ: أَنْتَ تَفْعَلُ ذاك يا فلانُ، توكيداً))^(٣).

ف نجد سيبويه يبيِّن تأثير حال المُخَاطَبَ في الزيادة في مبنى كلمة أو النقص فيها، ف كلمة (رويد) تلحقها الكاف تبعاً لما يجري بين المتكلم والمُخَاطَبَ، فإذا كان التَخاطب بينه وبين المتكلم مباشراً، كأن يراه المتكلم يفعل شيئاً حذف الكاف، أمّا إذا كان المُخَاطَبَ في جماعة وأراد المتكلم أن ينبهه لِحَقِّ الكاف مخافة الالتباس على

(١) الكتاب: ٢٤٤/١.

(٢) يُنظر: العال النحوية في كتاب سيبويه: ٦٢.

(٣) الكتاب: ٢٤٤/١.

انه يسوغ للمتكلم أن يلحق هذه الكاف وإن يكن ثمة ليس قياساً على النداء في إقبال المُخاطَب، فنلاحظ هنا التفات سيبويه لعلاقة المتكلم بالمخاطب من حيث القرب أو البعد المكاني وأثرهما في بناء الكلام علاوة على اثر حال المُخاطَب وتفاعله مع المتكلم في تباين العبارة اللغوية^(١).

فعبارة المتكلم هنا يحددها حال المُخاطَب لا غير، فأقبال المُخاطَب على المتكلم يجعل دخول الكاف على رويد توكيداً، أمّا إذا كان المُخاطَب بعيداً منصرفاً عن المتكلم، فلحاق الكاف بـ(رويد) لتحقيق الإقبال من لدن المُخاطَب، فسيبويه يلاحظ أن الكلام يجري بين متحدث ومُخاطَب وإن هذا المُخاطَب ينبغي أن يكون مقبلاً عليه منصناً له لأنّ الكلام لا جدوى منه إن لم يكن له مستمع يعبه^(٢).

لذلك إنّ النظر إلى هذه الكلمة والحرف اللاحق بها بمعزل عن المتكلم والمُخاطَب وحالته والسياق الذي وردت فيه لا يوضح دلالتها، وهذا ما أحسّ به سيبويه فوجد أنّ المتكلم والمُخاطَب والحال التي يكونان عليها هو المحدد للمعنى الذي عبرت عنه هذه اللفظة^(٣).

١٢. الرفع والنصب بعد حتى وإذن:

(حتى) و(إذن) من الأدوات الداخلة على الأفعال المضارعة، وتعمل فيها النصب، وقد يبقى الفعل بعدهما على رفعه. ففي قولنا: سرتُ حتى ادخلها، يكون لهذا الفعل وجهان إعرابيان هما: الرفع والنصب وكذلك إذن؛ قد نجد الفعل بعدها

(١) يُنظر: نظرية النحو العربي: ٩٥، الدلالة والتقييد النحوي: ٤١٥-٤١٦.

(٢) يُنظر: مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية (البحث): ٩١، مراعاة المخاطب في النحو

العربي: ٨٧.

(٣) يُنظر: مراعاة المخاطب في النحو العربي: ٨٧.

منصوباً في نحو: إذن أظنك صادقاً، وقد يكون مرفوعاً، ولا بُدُّ لكل وجه من هذين الوجهين معنى يُحقِّقه. فمعنى الرفع غير معنى النصب بعد هاتين الأداتين^(١).

وقد تناول سيبويه هذه المسألة وبحثها في ضوء سياق الحال والموقف الذي يجري فيه نطق الجملة، وقد فسّر معنى هذين الوجهين الإعرابين المصاحبين لجملة (حتى) و(إذن)، فجعل لكل وجه معنى يؤديه ويكون ذلك متوقفاً على قصد المتكلم إذ إنَّ قصد المتكلم هو الذي يحدّد الوجه الإعرابي الجائز ومن ثمَّ تُفسّر الجملة في ضوء ذلك للوصول إلى المعنى المراد. ففي جملة حتى، يكون معنى الرفع ومعنى النصب تبعاً لما يقصده المتكلم ولا يمكن تفسير الجملة إلا من خلاله ففي جملة سرت حتى ادخلها يقرّر سيبويه أن في فعلها وجهين: الرفع والنصب ولكل من هذين الوجهين يجعل سيبويه تفسيرين له مراعيّاً قصد المتكلم، فالنصب بعد (حتى) على وجهين: ((أحدهما أن الدخول غاية لمسيرك، وذلك قولك: سرت حتى ادخلها، كأنك قلت: سرت إلى أن ادخلها... أمّا الوجه الآخر: فأن يكون السير قد كان والدخول لم يكن، وذلك إذا جاءت مثل كي التي فيها إضمار أن وفي معناها...))^(٢).

أي أن معنى النصب بعد حتى أنه إذا قصد المتكلم أن يجعل الدخول غاية لمسيره وأنه لم يقع، أو أنه يقصد أن يجعل الدخول سبباً للسير مثل كي. أمّا الرفع بعدها فعلى وجهين أيضاً، أحدهما: ((سرت حتى ادخلها تعني أنه كان دخول متصل بالسير كاتصاله به بالفاء إذا قلت: سرت فأدخلها، فادخلها ههنا على قولك: هو يدخل وهو يضرب، إذا كنت تخبر أنه في عمله، وإن عمله لم ينقطع.. أمّا الوجه الآخر: فإنّه يكون السير قد كان وما أشبهه، ويكون الدخول وما أشبهه الآن...))^(٣).

(١) يُنظر: معاني النحو: ٣٢٤/٣ - ٣٢٦ ويُنظر: ٢٩٩/٣ - ٣٠٤.

(٢) الكتاب: ١٧/٣.

(٣) الكتاب: ١٧/٣ - ١٨.

وهذا يعني أن المتكلم إذا قصد أن يجعل الدخول في حال السير متصلًا معه فإنَّ الفعل يأتي بعد حتَّى مرفوعاً لدلالته على الحال خلافاً لما دلَّ على الاستقبال فإنه يأتي منصوباً. فالرفع والنصب بعد حتَّى متعلق بقصد المتكلم إذ قال للرضي: ((إذا أردنا أن نبيِّن متى يُرفع المضارع بعد حتَّى ومتى يُنصب، قلنا: ذلك إلى قصد المتكلم، فإنَّ قصد الحكم بحصول مصدر الفعل الذي بعد حتَّى أما في حال الإخبار، أو في الزمن المتقدم عليه على سبيل الحكاية الماضية، وجب رفع المضارع... وان قصد المتكلم أن مضمون ما بعد حتَّى سيحصل بعد زمان الإخبار، وجب النصب، وكذا يجب النصب أن لم يقصد، لا حصوله في أحد الأزمنة الثلاثة ولا علم حصوله فيها، بل يقصد كونه مترقباً مستقبلاً في وقت الشروع في مضمون الفعل المتقدم سواء حصل في أحد الأزمنة الثلاثة أو عرض مانع من حصوله))^(١).

وجعل سيبويه أيضاً قصد المتكلم الفيصل في الوصول إلى معنى الرفع ومعنى النصب بعد إذن، فقد قال: ((وتقول إذا حُذِّثت بالحديث: إذن أظنُّه فاعلاً، وإذن أخالك كاذباً، وذلك لأنك تخبر أنك تلك الساعة في حال ظنٍّ وخيلة... ولو قلت: إذن أظنُّك، تريد أن تخبره أنَّ ظنك سيقع لنصبت، وكذلك إذن يضربك، إذا أخبرت أنه في حال ضرب لم ينقطع))^(٢) فنجد سيبويه ينفذ إلى إدراك العلاقة في تفسير كل وجه إعرابي بين قصد المتكلم والمعنى المترتّب على الجملة، ووضح بذلك أنه تنبّه إلى اثر المتغيرات الخارجية كالمتكلم وموقفه الخاص في اختيار أحد وجهين جائزين في مقياس النحو، ووضح بذلك أنه يرسم لأبناء اللغة أن يساقوا المتغيرات الخارجية والوجوه الجائزة المناسبة عند استعمال اللغة^(٣).

(١) شرح الكافية: ٥٨/٤-٥٩ ويُنظر: معاني النحو: ٣/٣.

(٢) الكتاب: ١٦/٣.

(٣) يُنظر: نظرية النحو العربي: ٩٣.

١٣. اضممار (أن) بعد حتى وكى:

لما وجد النحاة الفعل المضارع قد يأتي منصوباً بعد أدوات الأصل فيها عندهم أن تختص بالأسماء فتعمل فيها الجر، استوقفهم هذا الأمر ودعاهم إلى إيجاد العلل لذلك، كي لا يسير خلاف قواعدهم في الأدوات إذ إن الاختصاص يهيئ الأداة للعمل ولا يجوز لعوامل الأسماء أن تعمل في الأفعال^(١).

فلذلك عندما وجدوا الفعل المضارع منصوباً بعد (اللام وحتى وكى) وهذه الأدوات من عوامل الأسماء تعمل فيها الجر أدّى ذلك إلى انقسامهم على مذهبين يذهب كل منهما إلى إيجاد ما يبرّر هذا النصب ومن ثمّ التوافق مع ما أثبتوه.

فذهب سيبويه والبصريون إلى أن الفعل المضارع بعد هذه الأحرف لم ينتصب بها إنما هو منصوب بغيرها، وهي (أن) مضمرة بعد هذه الأحرف. ومن دون هذا الإضممار يكون الكلام محالاً لأن هذه الأحرف إنما تعمل في الأسماء وبإضممار (أن) يصدق ذلك لأن (أن) والفعل بمنزلة اسم واحد^(٢). أما الكوفيون فقد أغناهم مذهبهم عن الولوج في قضية الإضممار والتقدير لأنهم قرّروا أن هذه الأحرف هي ناصبة بنفسها وهي بمنزلة أن وليس التي للخفض^(٣).

لما كي ففي أمر دخولها على المضارع تفصيل، فمذهب سيبويه أنها تكون ناصبة للفعل بنفسها بمنزلة أن وذلك حين تكون مصدرية، وإنما تكون كذلك إذا دخلت عليها اللام لفظاً كقوله تعالى: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ (الحديد: من الآية ٢٣) وقوله تعالى: ﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾ (الأحزاب: من الآية ٣٧) أو تقديرأ نحو: جئتكم كي تكرموني، إذا قدرت أن الأصل لكى، فإن لم تقدر اللام

(١) يُنظر: العلال في النحو: ٧٤-٧٥.

(٢) يُنظر: الكتاب: ٣/٥٦، والمقتضب: ٧/٢٨، شرح المفصل: ٧/٢٤٧.

(٣) يُنظر: شرح المفصل: ٧/٢٤٧، شرح التصريح: ٢/٣٨٧.

كانت كي حرف جر بمنزلة اللام في الدلالة على التعليل وكانت أن المضمرة بعدها إضماراً لازماً^(١).

وأغاب الظن أن (أن) هذه التي ألزم النحويون إضمارها بعد الأحرف التي أصل عملها الجر إنما لتؤدي وظيفة التهيئة، بين عوامل الأسماء والأفعال تماشياً مع الصنعة اللفظية، أمّا من ناحية المعنى فلا وجود لها ولذلك قال سيبويه: ((واعلم أن (أن) لا تظهر بعد (حتى وكي) كما لا يظهر بعد (إما) الفعل في قولك: إما أنت منطلقاً انطلقت))^(٢).

لذلك نجد سيبويه يرجع علة عدم إظهار (أن) هنا إلى المُخاطَب لأنَّ علم المُخاطَب بأنَّ هذه الأحرف لا تدخل على الأفعال يكفي عن إظهار أن بعدها، فهو يُعَلِّل عدم إظهار (أن) بعد (حتى) و(كي) بقوله: ((... واكتفوا عن إظهار (أن) بعدهما بعلم المُخاطَب أن هذين الحرفين لا يضافان إلى فعل، وأنهما ليسا ممّا يعمل في الفعل وان الفعل لا يحسن بعدهما إلا أن يحمل على أن))^(٣).

ونلاحظ أن استناد سيبويه في هذا النص إلى المُخاطَب مختلف لأنَّ من عادة سيبويه أن يحلل النصوص في ضوء مراعاة المخاطب أو يوجه المتكلم إلى مراعاته كي يصل المعنى إليه بأيسر السبل لأنه غاية المتكلم، أما المُخاطَب هنا فيجب أن يكون مثالياً من أصحاب السليقة اللغوية كي يكون على معرفة بعوامل الأسماء وعوامل الأفعال وقواعدها النحوية. وبذلك يجب أن يكون المتكلم والمُخاطَب مع هذا الأمر على مستوى واحد في السليقة. ويبدو أن ما انتهجه سيبويه في تفسير هذه الظاهرة إنما هو منهج سيبويهي قد يكون منفرداً فيه وقد يمثل حجر الأساس لكثير من مناهج التفسير السياقي بعد سيبويه.

(١) يُنظر: الكتاب: ٦/٣، شرح المفصل: ٢٤٤/٧ - ٢٤٥، التسهيل: ٢٢٩، شرح قطر الندى:

٥٨، مغني اللبيب: ٢٤١/١ - ٢٤٢.

(٢) الكتاب: ٧/٣.

(٣) الكتاب: ٧/٣.

١٤. (ها) التنبيه وأسماء الإشارة والضمائر:

(ها) بفخامة الألف، كلمة تنبيه للمخاطب يُنبه بها على ما يساق إليه من الكلام، وهي (هاء) مركبة مع (الألف) فتكون على حرفين كـ (لا) و (ما) غير أن ألفها قد تسقط في الخط لكثرة الاستعمال، وهي ثابتة لفظاً، فتقول: (هاؤلاء) بثبوت الألف، و (هؤلاء) بحذفها^(١).

وكثر ما تستعمل (ها) التنبيه مع أسماء الإشارة لأن تعريفها بما يقترن بها من إشارة المتكلم الحسية، فجئ في أوائلها بحرف ينبه به المتكلم المخاطب، حتى يلتفت إليه وينظر إلى أي شيء يشير من الأشياء الحاضرة^(٢). ودلالة هذا الحرف (ها) تجعله مرتبطاً بمحيطه الذي يُولد فيه معتمداً على العلاقة التواصلية بين المتكلم والمخاطب، لأن التنبيه ببيان الشيء قصداً بعد سبقه ضمناً على وجه لو توجه إليه السامع القطن بكليته لعرفه، لكن لكونه ضمناً ربمّا يغفل عنه^(٣).

وهذا ما جعل التنبيه مصاحباً للأسماء المبهمة لينتبه إليها المخاطب وتصير عنده بمنزلة الأسماء الظاهرة لإبهامها لوقوعها على كل شيء من حيوان وجماد، فافتقرت إلى تنبيه المخاطب لها فلذلك كثر التنبيه في هذه الأسماء من حيث كانت تصلح لكل حاضر، والمراد واحد بعينه فقوي بالتنبيه لتحريك النفس على طلبه بعينه إذ لم تكن علاقة تعريف في لفظه^(٤).

وقد تُشرك (ها) التنبيه المضمورات وأسماء الإشارة جميعاً، فيقال: ها أنا ذا وهذا أنا، وها أنت ذا، وهذا أنت، قال تعالى: ﴿هَآ أَنْتُمْ أَوْلَاءُ تُحْيُونَهُمْ وَلَا يُحْيُونَكُمْ﴾ (آل عمران: من الآية ١١٩) وقد بحث سيبويه هذه المسألة معتمداً فيها على آراء شيوخه، فأصل التركيب (ها أنت ذا) عند الخليل: ((أن (ها) هنا هي التي مع ذا إذا

(١) يُنظر: شرح اللمع، ابن برهان: ٢٩١/١، لسان العرب: ٩/١٥، (ها).

(٢) يُنظر: شرح الكافية للرضي: ٨٠/٣.

(٣) يُنظر: كشف اصطلاحات الفنون: ٢٦٤/٤.

(٤) يُنظر: شرح المفصل: ٢٣/٨.

قلت: هذا، وإنما أرادوا أن يقولوا: هذا أنت، ولكنهم جعلوا أنت بين ها وذا، وأرادوا أن يقولوا: أنا هذا وهذا أنا، فقدموا (ها) وصارت أنا بينهما^(١) وقد نقل سيبويه عن أبي الخطاب (ت ١٧٧هـ): ((إن العرب الموثوق بهم يقولون: أنا هذا، وهذا أنا))^(٢) وهذا ما أكدّه بونس بن حبيب أيضاً، تصديقاً لقول أبي الخطاب، أن العرب تقول: هذا أنت تقول كذا وكذا^(٣).

وقد فسّر سيبويه هذا النوع من التراكيب اعتماداً على سياقها الحالي وما يجري بين المتكلم والمُخاطَب جاعلاً كل ذلك أساساً في الوصول إلى معناها الحقيقي، إذ قال سيبويه: ((لم يرد بقوله: هذا أنت، أن يعرفه نفسه كأنه يريد أن يعلمه أنه ليس غيره، هذا محال ولكنه أراد أن ينبهه كأنه قال: للحاضر عندنا أنت والحاضر القائل كذا وكذا أنت))^(٤).

ويمكن أن نفهم من ذلك أن هذا التركيب له دالتان: إحداهما سطحية وهي الإشارة إلى المُخاطَب إلى نفسه، وهي أمر محال، إذ يقول سيبويه في موضع آخر: ((أنك لا تشير للمخاطب إلى نفسه ولا تحتاج إلى ذلك، وإنما تشير له إلى غيره))^(٥) والأخرى عميقة وهي المعنى الذي توصل إليه سيبويه معتمداً على المتكلم وقصده والمُخاطَب ومعرفته. قال الرضي: ((واعلم أنه ليس المراد بقولك: ها أنا ذا أفعل: أن تعرفَ المخاطب نفسك وأن تعلمه أنك لست غيرك، لأن هذا محال، بل المعنى فيه وفي: ها أنت ذا تقول وها هو ذا يفعل: استغراب وقوع مضمون الفعل المذكور بعد اسم الإشارة من المتكلم أو للمخاطب أو الغائب، كأنَّ معنى: ها أنت ذا تقول، وها أنت ذا يضربك زيد: أنت هذا الذي أرى لا مَنْ كنا نتوقع منه ألا يقع منه أو

(١) الكتاب: ٣٥٤/٢.

(٢) الكتاب: ٣٥٤/٢.

(٣) يُنظر: الكتاب: ٣٥٥/٢.

(٤) الكتاب: ٣٥٥/٢.

(٥) الكتاب: ١٤١/١.

عليه مثل هذا الغريب))^(١) وهذا أيضاً إنما يقوله المتكلم إذا قدر أن المُخاطَب يعتقد غائباً^(٢).

وفي الحقيقة أن دلالة الاستغراب لهذا التركيب مستعملة في لهجاتنا الدارجة، إذ إننا قد نستغرب قول المتكلم الذي لا نتوقع منه ذلك أبداً فنقول له: هذا أنت تقول كذا، أو تستغرب فعله فنقول: هذا أنت تفعل كذا.

١٥. حكاية العلم بـ(مَنْ):

الحكاية إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده في كلامه^(٣). وحكاية (مَنْ) استفهام، وهو استنبات والغرض به إعلام السامع انه قد تقدم كلام هذا إعرابه خوفاً من أن يكون قد عرض له غفلة عن استماع الكلام المتقدم^(٤). قال الرضي: ((غرضهم في الحكاية أن يَتَقَنَّ المُخاطَب أن المسؤول عنه هو ما ذكره بعينه لا بغيره حتَّى يكون نصّاً))^(٥). و(مَنْ) تحكي النكرات والمعارف وكل يجري على طريقة خاصة به ولا تجوز الحكاية بـ(مَنْ) إلا بشروط منها: ألا يدخل على (مَنْ) حرف من حروف العطف، وألا يكون الاسم المحكي متبوعاً بتابع من التوابع ما عدا العطف، فإن دخل على (مَنْ) حرف عطف لم تجز الحكاية لزوال اللبس، لأنَّه قد علم أن المسؤول عنه إنما الأول ولولا ذلك عطف كلامه على الكلام المتقدم، وإنما لم تجز الحكاية إذا كان الاسم متبوعاً لأن التابع يبيِّن أن المسؤول عنه هو الاسم المتقدم^(٦).

(١) شرح الكافية للرضي: ٤/٤٣٢.

(٢) يُنظر: شرح المفصل: ٢٣/٨-٢٤.

(٣) يُنظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢/٢٨٥.

(٤) يُنظر: شرح المفصل: ٤/١٥٣.

(٥) شرح الكافية للرضي: ٣/١٥٤.

(٦) يُنظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢/٢٨٨.

وحكاية النكرة تختلف عن المعرفة مع (مَنْ) ففي النكرة يحكى بـ(مَنْ) وحدها وتلحق بعلامات دالة على الاسم المحكي في إفراده وتثنيته وجمعه وتأنيثه وتذكيره، فلا يكرر الاسم المحكي بعد (مَنْ)، أما في المعرفة فلا بدَّ من ذكر الاسم المحكي بعد (مَنْ) فيكون باسمين، ففرقوا بين حكاية النكرة والمعرفة، لأنَّ مسألة النكرة عن ذاتها لا عن صفتها، فإذا قال القائل: رأيت رجلاً، فقال السائل: مَنْ؟ وجب على المسؤول أن يقول: زيد أو عمرو، لأنَّه لا يعرف الرجل عيناً، فإذا قال: رأيت عبد الله. والقائل لم يورد ذلك إلا معتقداً أن المُخاطَب يعرفه، وقد يجوز أن يكون يعرف جماعة، اسم كل واحد عبد الله فيحتاج إلى النعت لأن في المعرفة سؤال عن نعتها^(١).

وإنما كانت حكاية النكرة بـ(مَنْ) من دون إعادة الاسم المحكي؛ لأن النكرة إذا أعيدت عرقت بالألف واللام التي للعهد بين المتكلم والمُخاطَب وهو ذكرها قبل أن تعاد، فإذا قال القائل: رأيت رجلاً. كان حق السائل أن يقول: مَنْ الرجل. ومع زيادة اللام التي عليها لم تمكن الحكاية، لأن الحكاية أيراد لفظ المتكلم على ما تكلم به بلا زيادة أو نقصان، فلذلك حُذفت قصد التخفيف^(٢).

وحكاية النكرات بـ(مَنْ) على لغتين: منهم من يلحق بـ(مَنْ) علامة على الإعراب خاصة وهي في الرفع ولو، وألف في النصب، وياء في الجر، مطلقاً، فإذا قال: قام رجل، قلت: مَنْ؟ وإذا قال: رأيت رجلاً. قلت: مَنْ؟ وإذا قال: مررت برجل، قلت: مَنْ؟ وكذا في التثنية والجمع والتأنيث. ومنهم من يلحق علامة على الإعراب كما تقدم ويلحق علامة على التثنية والجمع وعلامة على التأنيث، نحو: مَنِين ومَنَات ومَنَة ومَنِين وغيره^(٣).

(١) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٧٢/٣-١٧٣.

(٢) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٧٢/٣-١٧٣، شرح المفصل: ١٥٣/٤، شرح الكافية

للرضي: ١٥٤/٣-١٥٥، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢٨٩/٢.

(٣) شرح الكافية للرضي: ١٥٦/٣، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢٨٩/٢-٢٩٠.

أما المعرفة^(١) فلا يجوز في حكايتها ما جاز في النكرة من الاستغناء عن الاسم المحكي بعلامات دالة عليه، فلا يجوز أن يقال: منا؟ لمن قال: رأيت عبد الله لكن من العرب من يقال له: ذهبنا معهم، فيقول: مع منين؟ وقد رأيت، فيقول: منا؟ أو رأيت منا؟ كما سمع ذلك سيبويه^(٢). وقد فسّر هذه المسألة مستنداً فيها إلى المتكلم والمُخاطَب، فهي قد تجوز تبعاً لسياق حالها، قال سيبويه: ((وذلك أنه لا يجوز أن يقول الرجل: رأيت عبد الله، فنقول منا؟ لأنه إذا ذكر عبد الله فإنما يذكر رجلاً تعرفه بعينه أو رجلاً أنت عنده ممن يعرفه بعينه، فإنما تسأله على أنك ممن يعرفه بعينه إلا أنك لا تدري الطويل هو أم القصير أم ابن زيد أم ابن عمرو... وقد سمعنا من العرب من يقال له ذهبنا معهم فيقول: مع منين؟ وقد رأيت، فيقول: منا أو رأيت منا؟ وذلك أنه سأل على أن الذين ذكر ليسوا عنده ممن يعرفه بعينه، وأن الأمر ليس على ما وضعه عليه المحدث، فهو ينبغي له أن يسأل في ذا الموضع كما سأل حين قال رأيت رجلاً))^(٣).

فاعتماد سيبويه في تحليل هذه الظاهرة اللغوية على سياق الحال بيّن، إذ أنه يدرسها بين ناطقها وسامعها لتكون جائزة أو غير جائزة على وفق ملابساتها، فالحكاية هنا غير جائزة إذا كان المحكي معروفاً لدى المتكلم والمُخاطَب فلا يُستفهم عنه إلا إذا سُئِلَ عن صفته أو نعتة، وقال السيرافي: ((إنما جاز أن يقول: مع منين؟ وهو يستفهم عن الهاء والميم في معهم، وإن يقول: منا؟ وهو يستفهم عن الهاء في رأيت؛ لأن المتكلم بنى أمر المُخاطَب على أنه عارف بالاسم الممكني، ولم يكن

(١) مما تجدر الإشارة إليه، أن للعرب في حكاية العلم مذهبين: أحدهما مذهب أهل الحجاز الذين يحكون إعراب الاسم العلم، رفعا ونصبا وجرا، والآخر مذهب بني تميم الذين يرفعون على كل حال. يُنظر: الكتاب: ٤١٣/٢، شرح المفصل: ١٥٩/٤-١٦٠، شرح الكافية للرضي:

١٥٩/٣

(٢) يُنظر: الكتاب: ٤١٢/٢.

(٣) الكتاب: ٤١٢/٢.

عارفاً به، فأورد مسأله على غير ما ذكره المتكلم، وكان السائل سأل على ما كان ينبغي للمتكلم أن يكلمه به إذا لم يعرف، والذي كان ينبغي للمتكلم أن يقول: ذهب مع رجال، ورأيت رجلاً، فلما غلط المتكلم في توهمه على المخاطب أنه يعرفه، رده المخاطب إلى الحق في حال نفسه أنه غير عارف بمن ذكره، وسأله عن ذلك، وجعل المتكلم كأنه قد تكلم به^(١).

١٦. دلالة (كم) الاستفهامية:

تقع (كم) على ضربين: أحدهما (كم) الاستفهامية، والآخر (كم) الخبرية، وقد ذكرهما سيويو بقوله: ((اعلم أن لـ (كم) موضعين: فأحدهما الاستفهام، وهو الحرف المستفهم به، بمنزلة (كيف) و(أين). والموضع الآخر: الخبر، ومعناها معنى (رب)))^(٢).

و(كم) الاستفهامية تستدعي مميّزاً منصوباً بخلاف مميّز الخبرية فإنه مجرور، إذ إن (كم) الاستفهامية بمنزلة العدد المنون الذي ينصب ما بعده نحو: عشرون وثلاثون وما أشبههما، وهي بمنزلة عدد يصلح للعدد القليل والكثير، لأن المستفهم يسأل عن عدد كثير وقليل لا يعلم مقدار ما يستفهم عنه فجعلت بالاستفهام بمنزلة العدد المتوسط بين القليل والكثير وهو أحد عشر إلى تسعة وتسعين، وهو ينصب ما بعده^(٣). ولما كانت (كم) الاستفهامية مسألة عن عدد فهي تجري في جملة ما بين المتكلم والمخاطب وقد عرض سيويو ذلك فعمد إلى توضيح دلالة (كم) الاستفهامية وجوابها عن طريق سياق الحال وعنصريه المتكلم والمخاطب إذ قال: ((وإذا قال لك رجل: كم لك؟ فقد سألك عن عدد؛ لأن كم إنما هي مسألة عن عدد ههنا فعلى المجيب أن يقول: عشرون أو ما شاء مما هو أسماء لعدة، فإذا قال لك:

(١) شرح كتاب سيويو للسيرافي: ١٧٧/٣.

(٢) الكتاب: ١٥٦/٢.

(٣) يُنظر: الكتاب: ١٥٧/٢، المقتضب: ٥٩-٦٠، العال في النحو: ٢٥٢، أسرار العربية:

١٢٢، اللباب: ٢٥٤-٢٥٥.

كم لك درهما أو كم درهم لك؟ ففسر ما يسأل عنه قلت: عشرون درهما، فعملت (كم) في الدرهم عمل العشرين في الدرهم، ولك مبنية على (كم)).^(١)

ف نجد سيبويه يدرس هذه المسألة في سياق حالها كما تجري بين المتكلم والمُخاطَب من سؤال وجواب فيحلل التراكيب اللغوية على شكل محاورات تجري بين أشخاص ليقف على قصد المتكلم وإبلاغ المُخاطَب، وهذا يعني أن سيبويه قد أدرك إدراكاً تاماً أن للمتكلم والمُخاطَب على السواء تأثيراً كبيراً في تحديد البنية التركيبية للكلام المنطوق.

وعلى هذا النحو نجده يفسر ما يرد من جمل (كم) الاستفهامية فقد قال في موضع آخر: ((ومثل ذلك قولك للرجل: كم لك عبداً؟ فيقول: عبداً أو ثلاثة أعبد حمل الكلام على ما حمل عليه (كم) ولم يرد السائل من المسؤول أن يفسر له العدد الذي يسأل عنه، إنما على السائل أن يفسر العدد حتى يجيبه المسؤول عن العدد ثم يفسره بعد إن شاء فيعمل في الذي يفسر به العدد كما أعمل السائل (كم) في العبد ولو أراد المسؤول عن ذلك أن ينصب عبداً أو عبيدين على (كم) كان قد أحال كأنه يريد أن يجيب السائل بقوله (كم) عبداً فيصير سائلاً)).^(٢)

فاعتماد سيبويه في هذا النص على المتكلم والمُخاطَب واضح لا غموض فيه من خلال كلمتي (السائل) و(المسؤول) وكان سيبويه يحول الجمل إلى مقاطع حوارية قصد تفسيرها وتبيان أحكامها النحوية وما يجوز منها وما يمتنع، ف (كم) الاستفهامية تجري جملتها بين سائل ومجيب فإذا ذكر السائل مميز (كم) استغنى عنه المجيب، لأن السائل قد ذكره فلا اضطرار بالمجيب إلى ذكره، لأنه إذا قال: (كم) عندك من الدراهم فقال: عشرون، فقد عرف ما يعني، فلو لم يبين السائل ويفسر العدد لم يدر المسؤول بأي شيء يجيبه؟ وعلى المسؤول أن يأتي بجوابه

(١) الكتاب: ١٥٧/٢.

(٢) الكتاب: ١٦٨/٢-١٦٩.

على موقع (كم) وهو الرفع ولو نصبه لخرج عن حد الجواب فصار سائلاً، فانما ينصبه بـ (كم) والذي يلفظ بـ (كم) هو سائل. ^(١)

وهذا المنهج السياقي في تفسير التراكيب النحوية قد سلكه النحويون بعد سيبويه مقتفين أثره في ذلك، فجعلوا ذلك أساساً في التفريق بين (كم) الخبرية و(كم) الاستفهامية اعتماداً على المتكلم والمُخاطَب فقد قال الرضي: ((كم) الاستفهامية و(كم) الخبرية تدلان على عدد ومعدود، فالاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم في ظنه، عند المُخاطَب، والخبرية لعدد مبهم عند المُخاطَب، وربما يعرفه المتكلم، وأما المعدود فهو مجهول عند المُخاطَب في الاستفهامية والخبرية. ^(٢))).

فيبدو واضحاً ارتباط المعنى الذي تحمله أداة الاستفهام بالعلاقة التي تحكم المتكلم بالمخاطب في المعنى الذي تشير إليه.

(١) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤٩٣/٣.

(٢) شرح الكافية للرضي: ٢٣٤/٣.

الخاتمة

خاتمة القول أن الحمد لله رب العالمين، وبعد هذه الرحلة التي عشناها مع سيبويه في كتابه بين المتكلم العربي ومخاطبه، يمكن أن نثبت ما توصلت إليه الدراسة من نتائج:

- لم يصرح سيبويه بمصطلح سياق الحال، ولكنه عبّر عن مفهومه من خلال ألفاظ عدّة تكرر ذكرها في سائر أجزاء الكتاب، ومعظم هذه الألفاظ تدور حول الكلام والمتكلم والمخاطب، وهناك ألفاظ أخرى نحو التباس وملتبس ونية وهي تتصل بمدى التفاهم أو التواصل الذي يتم بين المتكلم والمُخاطَب أو انعدام هذا التفاهم.

- استعمل سيبويه مصطلحاً تكرر في أكثر من موضع وهو مصطلح (الحال) وبعد أقدم مصطلح في التراث العربي والنحوي يقترب من مفهوم سياق الحال ولعل هذا المصطلح عند سيبويه يرجع إلى أستاذه الخليل.

- عناصر سياق الحال التي حدّدها فيرث وهاليداي، كان سيبويه قد وعّاها منذ القدم واتخذها آلة معنوية لتحليل النصوص اللغوية عن طريق ربطها بمحيطها الخارجي. وعلى الرغم من أن تلك العناصر كثيرة ومتشابهة لكن هناك عنصرين أساسيين هما المتكلم والمُخاطَب لأنهما أساس في كل عملية حوارية أما العناصر الأخرى فيمكن أن تأتي تبعاً لهذين العنصرين. والملاحظ في نصوص سيبويه التي تراعي عناصر سياق الحال أنها يمكن أن تتوزع على محاور ثلاث: أولها ما يظهر اهتمام سيبويه بالمتكلم وحده في تفسير الظواهر النحوية. وثانيها ما يظهر اهتمام سيبويه بالمخاطب وحده، وثالثها ما يفهم منه مراعاة سيبويه للمتكلم والمُخاطَب كليهما.

- إن سيبويه يجعل من النصوص المكتوبة مقاطع حوارية إذ أنه يتخيل عناصرها الكلامية وعلى أساس ذلك ينفذ إلى تفسير ظواهرها اللغوية تبعاً إلى

المحيط الذي ولدت فيه، لذا فإن قارئ هذه النصوص يجد نفسه بين أشخاص يحاور بعضهم بعضاً وكان اللغة المكتوبة تصبح لغة حية منطوقة.

• المتكلم عند سيبويه يمثل غايةً وهدفاً، إذ إنَّ سيبويه ينقل لنا اللغة الحية كما نطقها أصحابها، فكان دقيق الملاحظة لمتكلمي اللغة، عارفاً مقاصدهم لأنه يدرس الكلام العربي في محيط استعماله لذلك كان معنياً في كتابه باللغة المنطوقة فضلاً عن المكتوبة، فكثيراً ما نجد سيبويه يعتمد على المتكلم في التقعيد النحوي بل انه في بعض الأحيان نجده يتخيل متكلماً مستنداً إليه في ربط النص بمحيطه وصولاً إلى كنه بنيته العميقة. فمن خلال ملاحظة سيبويه لنطق المتكلم ومشافهته، تكونت لديه رؤية تامة في معرفة ما يكثر في الاستعمال من الكلام فيكون علّة مسوغةً للحذف، ومعرفة لجوء المتكلم أحياناً إلى أيسر السبل في النطق مراعاةً لمبدأ الخفة في الكلام فيتخذ ذلك أساساً في تفسير الظواهر اللغوية. وقد يعتمد سيبويه على قصد المتكلم في تفسير بعض الظواهر اللغوية كالذكر والحذف، وقد يكون قصد المتكلم ومراده مسوغةً لتجوز بعض الكلام ومنعه. وقد يجعل سيبويه من حال المتكلم فيصلا في الحكم على تسويغ بعض التراكيب اللغوية فتتغير تبعاً لحاله من ظن وعلم وغفلة وتراخ كما في استعمال أحرف النداء تبعاً لحال المتكلم، وقد نجد سيبويه مع متكلمه موجهاً ومرشداً له لتحري سلامة النطق بالعربية.

• حرص سيبويه حرصاً شديداً على عدم فصل الكلمة أو الجملة عن محيطها الخارجي أو عن سياق حالها، وهذا مبدأ من مبادئ النظريات السياقية، ويتضح ذلك عند سيبويه من خلال ربط الجمل المختزلة لغوياً التي لا يفهم معناها إلا بسياقها.

• للمُخاطَب في الكتاب شأن ذو أهمية بالغة، فهو العنصر السياقي الرئيس الذي يخول المتكلم استعمال أساليب مختلفة في التعبير ويتيح له ممارسة أعرف لغوية متعددة، وكان سيبويه عميق التأمل في حال المُخاطَب يتراءى أمامه فحي أوضاعه المختلفة، يدقق في أحواله ويتخيلها بسعة خيال ليبين ما كان منها من غفلة

أو نسيان أو انشغال أو نوم أو إعراض أو غير ذلك، فيفسر كثيراً من الاستعمالات اللغوية وطرائق البناء وحالات الإعراب في ضوء ما يكون عليه المُخاطَب، كالتعريف والتكثير، والذكر والحذف، والإخبار، والأحكام النحوية الأخرى.

• إن المُخاطَب كما كان شريك المتكلم في العملية الخطابية فإنه أيضاً يمكن أن يكون شريكاً له في القاعدة النحوية ولا جرم أن تكون له اليد الطولى في العمل النحوي لأن مراعاته لها اثر كبير في تحديد الحركات الإعرابية فما يغلب على ظننا أن المُخاطَب يمكن أن يكون هو العامل في النحو فما دلم القصد من الإعراب إبانة المعاني فإن المتكلم يعرب كلامه مراعاة لمُخاطبه إذ لولا المُخاطَب لما احتاج المتكلم إلى الإعراب.

• دأب سيبويه على تخیل الظروف المحيطة بكثير من النصوص اللغوية فيسترجع حضور المتكلم وقصده وكيفية نطقه لعبارة ومناسبتها، وحضور المُخاطَب لتكتمل العملية التحوارية فتُفسر على أساسها الظواهر وتوضح عليها.

• أدرك سيبويه أن للمتكلم والمُخاطَب تأثيراً في تحديد البنية التركيبية للكلام وإن للمتكلم السعة في اختيار النسق التعبيري الملائم لقصده بما يتوافق وحال مخاطبه من علم أو جهل أو ظن أو إنكار أو تصديق. وإن ترتيب العناصر اللغوية داخل التركيب وما يطرأ عليه من تقديم احد العنصرين على الآخر لا يسوغه السياق اللغوي فقط، وإنما يرجع إلى سياق الحال (context of situation) والعوامل الخارجية التي تحيط بالحدث اللغوي، كالمُتَكَلِّم وموقفه من المُخاطَب.

• كشفت الدراسة انه على وفق العلاقة بين المتكلم والسامع تتحدد الأنفاظ المستعملة لإبلاغ الرسالة ومن ثم تتحدد صفة الكلام من حيث الإطالة والاختصار، ومعرفة السامع بالمحذوف هي التي تعين المتكلم على ذلك، فضلاً عن نكاه المُخاطَب إذ انه حال يحمل المتكلم على أن يورد كلامه على الإيجاز.

- التعريف يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعلم المُخاطَب، فإذا تحدث المتكلم بكلام معلوم لديه مجهول لدى المُخاطَب، كان كلامه نكرة، لان الكلام في تعريفه وفي تكثيره يعتمد على معرفة المُخاطَب.
- يعتمد سبويه على المتغيرات الخارجية المفترض أن تولد فيها الجمل وما يجري بين أطراف العملية الخطابية، والعلاقة بين المتكلم والمُخاطَب، في تفسير المعاني التي تشير إليها الأوجه الإعرابية المحتملة للكلمة في الجملة نفسها فكل وجه إعرابي يصلح لموقف معين من دون آخر.
- المتكلم والمُخاطَب هما من يكسب الضمائر تعريفها، فإذا أدرك المُخاطَب معنى الضمير وفهمه وعلم الاسم الذي يعود عليه لا يكون بالمتكلم حاجة إلى إعادة ذلك الاسم وبدلاً من أن يذكر الاسم يُكَنِّي عنه بالضمير، وعند ذكر الضمير يفهم المُخاطَب الاسم الذي استغني عنه.

المصادر والمراجع

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

أولا- العربية:

(أ) القرآن الكريم.

(ب) الكتب المطبوعة:

- آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: محمود أحمد نخلة، الإسكندرية، دار المعرفة، ٢٠٠٢م.
- الإتيان في علوم القرآن: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ) مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ١٩٧٨م.
- إحياء النحو: إبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٣٧م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي (٧٤٥ هـ)، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
- أساس البلاغة: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) دار صادر، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٩٦٥م.
- الأساليب الإنشائية في النحو العربي: عبد السلام محمد هارون، مطبعة السنة المحمدية، ١٩٥٩ م.
- أسباب نزول القرآن: أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي (ت ٤٨٧ هـ) تحقيق: كمال بسيوني زغلول، بيروت دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ.
- إستراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية: عبد الهادي الشهري، بيروت، دار الكتاب الجديد، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.
- أسرار العربية: عبد الرحمن محمد بن عبد الله بن أبي سعيد الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٧م.

- الأسلوبية والأسلوب: د. عبد السلام المسدي، دار الكتب الوطنية بنغازي، ليبيا، الطبعة الخامسة، ٢٠٠٥م.
- الأنشابه والنظائر في النحو: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي وضع حواشيه غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
- الأصول في النحو: ابن السراج، أبو بكر بن محمد بن سهل البغدادي (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة ١٩٩٩م.
- الأصول المعرفية لنظرية التلقي: ناظم عودة خضر، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر، ١٩٩٧م.
- أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة: د. نايف خرما، سلسلة عالم المعرفة الكويت الطبعة الثانية، ١٩٧٩م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات الأنباري، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف: محمد محيي الدين عبد الحميد دار إحياء التراث العربي، (د.ت).
- الإيضاح في شرح المفصل: أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق: د. موسى بناي العلي، مطبعة العاني، بغداد، الجزء الأول: ١٩٨٢م، الجزء الثاني: ١٩٨٣م.
- الإيضاح في علوم البلاغة: جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب (ت ٧٣٩هـ)، مراجعة وتصحيح: الشيخ بهيج عزوي، الطبعة الثانية، منشورات دار إحياء العلوم، بيروت ١٩٩٣م.
- البحث الدلالي عند الأصوليين: للدكتور محمد يوسف حباص، مكتبة عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٩٩١م.

- البرهان في علوم القرآن: الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، دار المعرفة، بيروت (د.ت).
- البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن: كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم الزملكاني(ت ٦٥١ هـ) تحقيق الدكتور احمد مطلوب والدكتورة خديجة الحديثي، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٧٤ م.
- البلاغة الاصطلاحية: د. عبدة عبد العزيز قليلة، الطبعة الرابعة، دار الفكر العربي، القاهرة ٢٠٠١ م.
- البلاغة والأسلوبية: د. محمد عبد المطلب، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر ١٩٨٤ م.
- بناء الجملة العربية: د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، الكويت ١٩٩٦ م.
- البيان والتبيين: أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥ هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الرابعة ١٩٧٥ م.
- التأويل النحوي في علوم القرآن الكريم: د. عبد الفتاح الحموز، الرياض، الطبعة الأولى ١٩٨٤ م.
- التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن: كمال الدين الزملكاني، تحقيق الدكتور احمد مطلوب والدكتورة خديجة الحديثي، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٦٤ م.
- التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة (الأفعال الكلامية) في التراث اللساني العربي: د. مسعود صحراوي، دار الكتب العلمية، بيروت الكلية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥ م.
- التراكيب اللغوية في العربية: د. هادي نهر، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٨٧ م.

- التعريفات: علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت ٢٠٠٢ م.
- التعريف والتذكير بين الدلالة والشكل: د. محمود أحمد نحلة، مكتبة زهراء الشرق، مطبعة العمرانية، القاهرة ١٩٩٩ م.
- التعريف والتذكير في النحو العربي، دراسة في الدلالة والوظائف النحوية والتأثير في الأسماء اعراباً وبناءً: د. أحمد عفيفي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة (د.ت).
- التفكير البلاغي عند العرب أسسه وتطوره إلى القرن السادس: حمادي حمود، المطبعة الرسمية منشورات الجامعة التونسية، تونس ١٩٨١ م.
- التفكير اللساني في الحضارة العربية: د. عبد السلام المسدي، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس ١٩٨١ م.
- الجملة العربية، تأليفها وأقسامها: الدكتور فاضل السامرائي، منشورات المجمع العلمي العراقي - بغداد، ١٩٩٨ م.
- الجمل في النحو: الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)، تحقيق: د. فخر الدين صالح قباوة، الطبعة الخامسة، ١٩٩٥ م.
- جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع: أحمد الهاشمي، الطبعة الأولى، دار الآفاق العربية، القاهرة ٢٠٠٢ م.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، شرحها وعلق عليها: تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥ م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: محمد بن علي الصبان (ت ١٢٠٦هـ)، تحقيق: محمود بن الجميل، مكتبة الصفا، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٢ م.

- حاشية يس على شرح التصريح على التوضيح: الشيخ يس بن زين الدين العلمي الحمصي (١٠٦١ هـ) في هامش شرح التصريح، دار إحياء الكتب العربية، عيسى الباب الحلي، د - ت.
- حدود التواصل (الإجماع والتنازع بين هابرمان وليونار): مانفرد فرانك، ترجمة وتقديم وتعليق عز العرب لحكيم، أفريقيا الشرق، المغرب ٢٠٠٣ م.
- خزانة الأئب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣ هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٦ م.
- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٣ م.
- خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني: محمد محمد أبو موسى، مكتبة وهبة القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٠ م.
- دراسات في علم اللغة، القسم الثاني: د.كمال محمد بشر، الطبعة الثانية، مطابع دار المعارف بمصر، ١٩٧١ م.
- دراسات في علم اللغة النفسي: د. داود عبده، مطبوعات جامعة الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٨٤ م.
- دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها: د. صاحب أبو جناح، دار الكتب العلمية، بيروت، دار الفكر، عمان الأردن، الطبعة الأولى، ١٩٩٨ م.
- دراسة المعنى عند الأصوليين: د. طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ١٩٨٣ م.
- دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: السيد محمد السيد رضا، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨١ م.
- دلالة السياق: د. ردة الله الطلحي، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ.

- الدلالة السياقية عند اللغويين: د. عواطف كنُوش المصطفى، دار السياب للطباعة والنشر والتوزيع، لندن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.
- الدلالة والتفعيد النحوي، دراسة في فكر سيبويه: د. محمد سالم صالح، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.
- دور الكلمة في اللغة: استيفن اولمان، ترجمة وتقديم وتعليق: د. كمال بشر، دار الكتب العلمية، بيروت غريب للطباعة والنشر، القاهرة، (د.ت).
- ديوان أبي دؤاد: تحقيق: غوستاف فون غرنباوم، دار مكتبة الحياة، بيروت ١٩٥٩م.
- ديوان ذي الرمة: تحقيق: كارليل هنري هيس، كمبردج، ١٩١٩م.
- ديوان الفرزدق: عني به عبد الله الصاوي، مطبعة الصاوي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٣٦م.
- الرد على النحاة: ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ)، تحقيق: د. شوقي ضيف، مصر، ١٩٨٨م.
- شرح ابن عقيل: بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي (ت ٧٦٩هـ) على ألفية ابن مالك ومعه كتاب: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: محمد محيي الدين عبد الحميد، نشر ناصر خسرو، طهران، إيران (د.ت).
- شرح ألفية ابن مالك لابن النازم: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٣م.
- شرح التسهيل: جمال الدين أبو عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، الطبعة الأولى مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٤م.
- شرح التصريح على التوضيح: الشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى (ت ٩٠٥هـ) تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م.

- شرح جمل الزجّاجي (الشرح الكبير): ابن عصفور الاشبيلي (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: د. انيس بدوي، دار الكتب العلمية، بيروت إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٣م.
- شرح الحدود النحوية: عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي (ت ٩٧٢هـ)، تحقيق زكي فهمي الالوسي، مطابع دار الكتب، جامعة الموصل (د.ت).
- شرح قطر الندى وبل الصدى: أبو محمد عبد الله بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات الفيروزآبادي الطبعة السابعة، (د.ت).
- شرح كافية ابن الحاجب: رضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية القاهرة، (د.ت).
- شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي الحسن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م.
- شرح اللمع: أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن علي الأسدي برهان العكبري (ت ٤٥٦هـ)، تحقيق: د. فائز فارس، الكويت، الطبعة الأولى ١٩٨٤م.
- شرح المفصل: موفق الدين بن يعيش النحوي (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: أحمد السيد أحمد واسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقية القاهرة، (د.ت).
- شروح التلخيص: سعد الدين التفتازاني (ت ٧٩٢هـ)، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر ١٩٣٧م.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل: أبو عبد الله محمد بن عيسى السهيلي (ت ٧٧٠هـ)، تحقيق الدكتور الشريف عبد الله البركاتي، دار الندوة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م.

- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية): إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣ هـ)، تحقيق احمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ.
- صحيح البخاري: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦ هـ)، ترتيب محمد فؤاد عبد الباقي، دار ابن الهيثم، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.
- صحيح مسلم: أبو الحسن مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١ هـ)، دار ابن الهيثم، القاهرة، ٢٠٠١م.
- الصناعتين: أبو هلال العسكري، تحقيق: محمد علي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، ١٩٧١م.
- العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه، ودوره في التحليل اللغوي: د. خليل احمد عمارة، اريد ١٩٨٥م.
- العربية وعلم اللغة البنيوي: د. حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦م.
- العلل في النحو: أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق (ت ٣٨١ هـ)، تحقيق: مها مازن المبارك، دار الفكر المعاصر بيروت، دار الفكر دمشق، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.
- العلل النحوية في كتاب سيبويه: اسعد خلف العوادي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م.
- علم الأسلوب، مبادئه وإجراءاته: د. صلاح فضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٥.
- علم الدلالة: د. احمد مختار عمر، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م.
- علم الدلالة: أف. آر. بالمر، ترجمة مجيد الماشطة، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٥م.

- علم الدلالة، أصوله ومباحثه في التراث العربي: منقور عبد الجليل، منشورات اتحاد الكتاب العرب بدمشق، ٢٠٠١م.
- علم اللغة: فريدينان دي سوسور، ترجمة: د.يونييل يوسف عزيز، دار الكتب جامعة الموصل، ١٩٨٨م.
- علم اللغة الاجتماعي (مدخل): د. كمال بشر، دار الثقافة العربية، طبعة سنة ١٩٩٤م.
- علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي: د.محمود السعمران، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت (د.ت).
- علم المعاني تأصيل وتقديم: د. حسن طبل، الطبعة الأولى، مكتبة الإيمان، ١٩٩٩م.
- علم النص ونظرية الترجمة: د. يوسف نور عوض، دار الثقة للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- علم النفس اللغوي: د. نوال حمد عطية، مكتبة الانجلو المصرية، الطبعة الأولى، ١٩٧٥م.
- العين: الخليل بن احمد الفراهيدي، تحقيق: د.مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، مؤسسة دار الهجرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٩م.
- فصول في علم الدلالة: د.فريد عوض حيدر، مكتبة الآداب القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.
- الفصول المفيدة في النواو المزينة: صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيلكدي بن عبد الله العلائي الدمشقي الشافعي (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: د. حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمان، الطبعة الأولى ١٩٩٠م.
- فقه اللغة في الكتب العربية: د. عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية ١٩٩٣م.

- الفوائد الضيائية، شرح كافية ابن الحاجب: نور الدين عبد الرحمن الجامي (ت ٨٩٨هـ)، تحقيق: أسامة طه الرفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق ١٩٨٣م.
- في التحليل اللغوي، منهج وصفي: د. خليل احمد عميرة، مكتبة المنار، الأردن، الطبعة الأولى، ١٩٨٧.
- في النحو العربي نقد وتوجيه: د. مهدي المخزومي، الطبعة الثانية، دار الزائد العربي، بيروت ١٩٨٦.
- القاعدة النحوية، تحليل ونقد: د. محمود حسن الجاسم، دار الفكر دمشق، الطبعة الأولى ٢٠٠٥م.
- قراءة النص وجماليات التلقي بين المذاهب الغربية الحديثة وتراثنا النقدي دراسة مقارنة: د. محمود عباس عبد الواحد، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
- قضايا الشعرية: رومان جاكسون، ترجمة محمد الولي، ومبارك حنون، دار تويقال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الأولى ١٩٨٨م.
- كتاب سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت (د.ت.).
- كشاف اصطلاحات الفنون: التهانوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧م.
- الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية): أبو البقاء الحسين الكفوي (ت ١٠٩٤هـ)، إعداد: د. عدنان درويش، ومحمد المصري، الطبعة الرابعة، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٩٨م.
- اللامات: أبو القاسم عبد الرحمن إسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧هـ)، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية ١٩٨٥م.
- لباب النقول في أسباب النزول: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق وتعليق: د. حمزة الششتري وآخرون، المكتبة القيمة، القاهرة، (د.ت.).

- لسان العرب: ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ)، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ.
- لسانيات النص: محمد خطابي، المركز الثقافي العربي، بيروت ١٩٩١م.
- اللغة بين المعيارية والوصفية: د. تمام حسان، عالم الكتب، طبعة ٢٠٠١م.
- اللغة العربية، معناها ومبناها: د. تمام حسان، عالم الكتب، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٤م.
- اللغة في المجتمع: م.م لويس، ترجمة: د. تمام حسان، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٥٩ م.
- اللغة والتفسير والتواصل: د. مصطفى ناصف، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٥م.
- مجمع البيان في تفسير القرآن: أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي (ت ٥٦٠هـ) دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت لبنان الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- محاضرات في اللغة: د. عبد الرحمن أيوب مطبعة المعارف، بغداد ١٩٦٦م.
- مختار الصحاح: محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي (ت ٦٦٦هـ) دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٨٢م.
- المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية: عبد المجيد عابدين، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٥١ م.
- مدخل إلى علم اللغة الحديث: د. عبد الفتاح البركاوي، القاهرة، الطبعة الثانية ١٤١١هـ.
- مراعاة المخاطب في النحو العربي: د. بيان الخفاجي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي: احمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي، المطبعة الأميرية في مصر، الطبعة الثالثة، ١٩١٢م.

- معاني القرآن: أبو زكريا الفراء (٢٠٧هـ)-تحقيق: محمد علي النجار وجماعته-مطابع سهل العرب-القاهرة.
- معاني القرآن وإعرابه: أبو اسحق الزجاج (٣١١هـ)-تحقيق الدكتور: عبد الجليل عبده شلبي-دار الحديث - القاهرة - ٢٠٠٤م.
- معاني النحو: د.فاضل السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر، الأردن، الطبعة الثالثة ٢٠٠٥م.
- معجم علم اللغة النظري: د.محمد علي الخولي، مكتبة لبنان، بيروت الطبعة الأولى، ١٩٨٣م.
- المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية، قام بإخراجه د.إبراهيم أنيس وآخرون، الطبعة الثانية، مطابع دار المعارف بمصر، ١٩٧٢-١٩٧٣م.
- المغني في البلاغة العربية: د.حسن طبل، دار الفكر العربي، ١٩٩٨ م.
- مغني اللبيب عن كتب الاعاريب: جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، الطبعة الأولى مؤسسة الصائق، طهران ١٣٧٨هـ
- المفردات في غريب القرآن: الراغب الاصبهاني (أبو القاسم الحسين بن محمد ٥٠٢ هـ)، تحقيق محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت د - ت.
- مفهوم الجملة عند سيبويه: د.حسن عبد الغني الاسدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٧م.
- مفهوم الجملة في اللسانيات والنحو العربي: د.محمد خير الحلواني، المناهل، وزارة الشؤون الثقافية، الرباط، السنة ١٠، العدد ٢٦، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- مفهوم النص دراسة في علوم القرآن: د. نصر حامد أبو زيد، المركز الثقافي العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٤م.
- المقاربة التداولية: فرانسواز أرمينكو، ترجمة: سعيد علوش، الرباط، مركز الإنماء القومي، ١٩٨٦م.

- مقالات في اللغة والأدب: د.تمام حسان، معهد اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٩٨٥ م.
- مقاييس اللغة: أبو الحسين أحمد بن فارس (ت ٣٩٥ هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية ١٣٩٢ هـ.
- المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢ م.
- المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥ هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت (د.ت).
- المقدمة: ابن خلدون، تحقيق: علي عبد الواحد وافي، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٦٧ م.
- المقرب: ابن عصفور الأشبيلي، تحقيق: أحمد عبد الستار الجوارى، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧١ م.
- من أسرار التعبير في القرآن (صفاء الكلمة): د. عبد الفتاح لاشين، دار المريخ، الرياض ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٣ م.
- من أسرار اللغة: د. إبراهيم أنيس، مطبعة الانجلو المصرية، الطبعة الثامنة ٢٠٠٣ م.
- مناهج البحث في اللغة: د.تمام حسان، دار الثقافة، المغرب، ١٩٧٩ م.
- منهج السالك في الكلام على ألفية بن مالك: أبو حيان النحوي الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، تحقيق: سدي جليزر، المطبعة الأمريكية، نيوهافن ١٩٧٤ م.
- الموافقات في أصول الشريعة: إبراهيم بن موسى بن محمد أبو إسحاق اللخمي الغزنائي الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ)، الدار الثقافية العربية، بيروت (د.ت).
- نتائج الفكر في النحو: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت ٥٨١ هـ) حقه وعلق عليه: الشيخ عادل أحمد عيد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٢ م.

- النحو العربي ومنطق ارسطو: عبد الرحمن الحاج صالح، مجلة اللسانيات، الجزائر، ١٩٧٤.
- نحو المعاني: د. احمد عبد الستار الجوارى، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٧م.
- النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة: عباس حسن، نشر ناصر خسرو، إيران (د.ت).
- النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي. الدلالي: د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.
- نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية: مصطفى حميدة، الشركة المصرية العالمية للنشر، الطبعة الأولى ١٩٩٧م.
- نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث: د. نهاد موسى، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠ م.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه: أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعمى الشنتمري (ت ٤٧٦هـ)، قرأه وضبط نصه: د. يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٥م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي، تحقيق: احمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٨م.

(ج) الرسائل والاطاريح:

- أثر السياق في معنى التركيب ودلالته (دراسة نصّيه من القرآن)، الدكتور فتحي ثابت علم الدين، أطروحة دكتوراه بكلية الدراسات العربية والإسلامية بالمنيا سنة ١٩٩٤م.

- إشكاليات التلقي في الشعر العربي الحديث من عام ١٩٢٥ إلى نهاية القرن العشرين: سهام حسن خضير الحميري - رسالة ماجستير - جامعة بغداد، كلية التربية للبنات، ١٩٩٠ م.
- البنى النحوية وأثرها في المعنى: احمد عبد الله العاني، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب جامعة بغداد، ٢٠٠٣ م.
- التقدير النحوي في كتاب سيبويه: محمد حسن ضاروب، رسالة ماجستير، دائرة اللغة العربية ولغات الشرق الأدنى، الجامعة الأمريكية في بيروت، ١٩٩٦ م.
- دلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية، دراسة نقدية للقول بال حذف والتقدير: علي عبد الفتاح الشمري، أطروحة دكتوراه، كلية التربية (ابن رشد) بغداد ٢٠٠٦ م.
- الدلالة السياقية عند المفسرين حتى منتصف القرن السادس الهجري: بشير سعيد سهر محمد المنصوري، كلية التربية، جامعة البصرة، ٢٠٠٤ م.
- شرح كتاب سيبويه: علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤هـ)، تحقيق ودراسة: محمد إبراهيم يوسف شبية، إشراف د. احمد مكي الأنصاري، أطروحة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى ١٤١٥ هـ.
- العلاقة بين الكثرة والحذف في كتاب سيبويه: هنادي رشيد دية، رسالة ماجستير، دائرة اللغة العربية ولغات الشرق الأدنى، الجامعة الأمريكية في بيروت، ١٩٩٦ م.
- مراعاة المُخاطَب في بناء الأحكام النحوية، حتى نهاية القرن السادس الهجري: بان صالح مهدي الخفاجي، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية التربية للبنات جامعة بغداد ٢٠٠٦ م.

(د) البحوث المنشورة:

- الاتجاه الوظيفي في تحليل اللغة: د. يحيى احمد، مجلة عالم الفكر، المجلد (٢٠) العدد (٣) ١٩٨٩م.
- التداولية، البعد الثالث في سيميوطيقا موريس: عيد بليغ، مجلة فصول العدد الثامن عام ١٩٩٩م.
- التصور التداولي للخطاب اللساني عند ابن خلدون: نعمان بوقره، مجلة الرافد يناير، ٢٠٠٦م.
- الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة: د.نعمه رحيم العزاوي، بحث في مجلة المورد، المجلد (١٠) العدد (٣-٤) ١٩٨١م.
- قرينة السياق: للدكتور تمام حسان، بحث قُدم في (الكتاب التذكاري للاحتفال بالعيد المئوي لكلية دار العلوم)، مطبعة عيبر للكتاب، ١٩٩٣م.
- اللغة ونظرية السياق: د.علي عزت بحث، مجلة الفكر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، العدد (٧٦) سنة ١٩٧١م.
- لهجة قبيلة سليم: د. علي ناصر غالب، مجلة العرب تصدر عن دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، الرياض، الاجزاء (١٠، ٩، ٨، ٧) للمملكة العربية السعودية، ١٤١٩هـ.
- مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه: د. كريم حسين ناصح، مجلة المورد، المجلد ٣٠، العدد الثالث، ٢٠٠٢م.
- المرايا المحدبة من البنيوية إلى التفكيك: د. عبد العزيز حمودة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مجلة عالم المعرفة، العدد (٢٣٢) ابريل ١٩٩٨م.
- نظرية السياق المقام والموقف الكلامي بين اللغويين العرب والأجانب: د. هادي نهر، مجلة آداب المستنصرية، العدد ٢٤ - ٢٥، ١٩٩٤م.

- نقد استجابة القارئ نقاده ونظرياته: رلمان سلدن، ترجمة: سعيد الغانمي، آفاق عربية، العدد الثامن، ١٩٩٣ م.

ثانياً- الانكليزية:

- Carter, M.G (An Arab Grammarian of the eighth century) Jaos, ٩٣, ١٩٧٣, ١٤٦-٥٧.
- Troupeau Gerard, (Lexique-index du kitab de Sibawayhi). Paris, Klincksieck, ١٩٦٧.
- Bloomfield. (Language), G. Allen & Unwin LTD, London, ١٩٧٦.